تقرير الظلّ لتمويل المناخ 2023

تقييم تنفيذ الالتزام
بمبلغ 100 مليار دولار

OXFAM

www.oxfam.org

ملخّص

حتى بالمعايير المحاسبية السخية التي تعتمدها البلدان المتقدمة، تأخرت هذه الأخيرة ثلاث سنوات في الالتزام بحشد 100 مليار دولار سنويًا، ما قوّض الثقة في محادثات المناخ ويمكن أن يكون له عواقب وخيمة على مدى نجاحنا في تجنب أسوأ آثار تغير المناخ.

ينصّ تقرير التقييم السادس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بوضوح على كوننا على المسار الخاطئ للحفاظ على الاحترار العالمي دون حدّ 1.5 درجة مئوية الذي حددته اتفاقية باريس، مع استمرار ارتفاع الانبعاثات[1]. وفي الوقت نفسه، فإن العالم غير مستعد نهائيًا للتعامل مع آثار تغير المناخ التي لا مفر منها الآن. وتتجلى عواقب هذا التقاعس في الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ. وتشهد منطقة شرق أفريقيا أسوأ موجة جفاف منذ أكثر من 40 عامًا، ما يسهم في مفاقمة مستويات أزمة الجوع[2]. وفي السنوات الثلاث الماضية، شهدت الهند وباكستان وأمريكا الجنوبية الوسطى وغرب أمريكا الشمالية والمملكة المتحدة وأستراليا وسيبيريا موجات حرّ قياسية و/أو حرائق غابات[3]. وفي عام 2022، عانت باكستان من موجة حرّ شديدة أعقبتها أمطار غزيرة وفيضانات بين شهري يونيو وأغسطس، ما طال أثره أكثر من 33 مليون شخص[4].

وفي حين تسببت الفيضانات الموسمية في باكستان في دمار أثر في جميع فئات المجتمع، تحملت النساء والفتيات زيادة عن سواهن وطأة الآثار. وشملت هذه الآثار ما يقرب من 700,000 امرأة من اللواتي حرمن من الرعاية الصحية للأمهات أثناء الحمل[5]. وبالمثل، في شرق أفريقيا، بسبب ندرة هطول المطر، تتحمّل النساء مسؤولية مهام البقاء على قيد الحياة - من جمع الماء النادر والغذاء الشحيح إلى رعاية الأطفال والمرضى - مع استبعادهن من عملية اتخاذ القرار الأساسية التي تؤثر في حياتهن[6].

يقدّم التمويل الدولي للمناخ دعمًا أساسيًا للمجتمعات والبلدان الواقعة على الخطوط الأمامية لتغير المناخ.

وفي كلتا الحالتين، وخلال الظواهر الجوية المتطرفة الناجمة عن المناخ بشكل عام، تتعرض النساء والفتيات لخطر متزايد من العنف القائم على النوع الاجتماعي[7]، فضلًا عن كونهن أقل احتمالًا لتلقي المواد الإغاثية وأكثر عرضة لفقدان سبل العيش مقارنة بالرجال. ويسهم ذلك في ارتفاع معدلات انعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي والضعف الجسدي والوفاة - ويمكن أن تكون معدلات وفيات النساء والأطفال خلال هذه الأحداث أعلى بأربعة عشر ضعف معدلات وفيات الرجال[8]. كما أنّ مشاركة النساء في تخطيط العمل المناخي أقلّ احتمالًا، سواء من أجل التخفيف أو التكيف، ونتيجة لذلك تقل احتمالية استفادتهن، وغالبًا ما يكون ذلك على حساب فاعلية هذا العمل المناخي[9].

ويقدّم التمويل الدولي للمناخ دعمًا أساسيًا للمجتمعات والبلدان الواقعة على الخطوط الأمامية لتغير المناخ - لمعالجة الأضرار المناخية، والتكيف مع تغير المناخ الذي لا مفرّ منه، وتعزيز مسارات التنمية المنخفضة الكربون. وإذا أريد لهذا التمويل أن يكون فاعلًا وألا يتخلف أحد عن الركب، يجب أن يستند إلى مبادئ القيادة المحلية والإدماج والمساواة بين الانواع الاجتماعية وتمكين المرأة.

وفي هذا العام، تُجري الأطراف في اتفاق باريس تقييمًا عالميًا للتقدم المحرز في تحقيق أهداف هذا الاتفاق. وثمة عنصر واحد واضح أصلًا: فقد جرى تفويت الهدف الذي حدّدته البلدان المتقدمة[10] لتقديم 100 مليار دولار أمريكي سنويًا لتمويل المناخ بحلول عام 2020.[11] واستنادًا إلى ممارسات المحاسبة وإعداد التقارير الحالية التي يطبقها المساهمون في تمويل المناخ، فقد جرى الإبلاغ عن تمويل إجمالي للمناخ بقيمة 83.3 مليار دولار في عام 2020.[12] وفي حين أنّ هذا المبلغ كبير، فإنه أدنى بكثير عن الوعد الذي جرى التعهد به في عام 2009، ويستند إلى ممارسات محاسبية لا تعكس المستوى الفعلي للدعم المقدّم.

تقدّر منظمة أوكسفام أنه في عام 2020 كانت القيمة الحقيقية للدعم المالي الموجه خصيصًا للعمل المناخي تتراوح من حوالي 21 مليار دولار إلى حوالي 24.5 مليار دولار فقط – أي أقلّ بكثير ممّا تشير إليه الأرقام المبلغ عنها رسميًا. وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لاستعادة الثقة وتوفير التمويل الذي تمسّ الحاجة إليه، بدءًا بالتحقيق الفوري لهدف 100 مليار دولار سنويًا وتعويض النقص في السنوات التي لم يتم الوفاء بها.

إلا أنّ تحقيق الهدف على الورق ليس كافيًا بأي حال من الأحوال، لأن كيفية توفير تمويل المناخ لا تقل أهمية عن المبلغ الذي يتم توفيره. ويكشف هذا التقرير كيف أن العدد المفرط من القروض، وعدم كفاية المنح، وعدم كفاية التمويل للتكيف، والممارسات المحاسبية المضللة تعني جميعها أنّ تمويل المناخ بعيد عن تحقيق أغراضه. ولا توفر سوى حصة صغيرة فقط من تمويل المناخ المساواة بين الانواع الاجتماعية كهدف رئيسي، وحصة صغيرة فقط للعمل المناخي بقيادة محلية. والأسوأ من ذلك، في بعض الحالات، أن هذا التمويل الذي ينبغي أن يساعد المجتمعات المحلية على الازدهار على الرغم من تغير المناخ، من المرجح أن يضرّ بها بطرق أخرى من خلال زيادة الديون وتوفير الأموال من تقليص ميزانيات المساعدات الإنمائية الرسمية.

وقد عزز الواقع الصارخ لتغير المناخ نداءات البلدان النامية للحصول على دعم ماي جديد من أجل التعافي من الخسائر والأضرار التي لا مفرّ منها. وقد أدّى ذلك إلى الاتفاق في الدورة 27 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (COP27) المنعقدة في شرم الشيخ بمصر على إنشاء صندوق جديد للاستجابة للخسائر والأضرار. وعلى الرغم من أن هذه الخطوة تأخرت سنوات عديدة، فإنها خطوة مهمة، وينبغي تشغيل الصندوق بسرعة وتوفير ما يكفي من الإمداد له. والأهم من ذلك، ينبغي أن يكون التمويل جديدًا وإضافيًا للالتزامات القائمة للمساعدات الإنمائية الرسمية وتمويل الأنشطة المناخية.

ولا نحتاج إلى انتظار التقييم العالمي الذي سيحدد جدول أعمال محادثات المناخ على المدى القريب من أجل فهم ما يجب أن يحدث: فالعمل المناخي متسارع بشكل كبير. لكن التسريع لن يحدث إلا على النطاق المطلوب، وبطرق منصفة، إذا قمنا أيضًا بتسريع توفير وحشد تمويل المناخ وضمان وصوله إلى الموضع المطلوب. وتماشيًا مع مبدأ «الملوث يدفع»، ينبغي تطوير خيارات مثل فرض ضريبة على انبعاثات الشحن، أو ضرائب على الثروة، أو ضريبة على أرباح الوقود الأحفوري الزائدة، كمصادر تمويل مبتكرة، لا سيما لحشد التمويل لدعم التكيف ومعالجة الخسائر والأضرار. كما ينبغي أيضًا حشد المزيد من التمويل من خلال إصدار حقوق سحب خاصة إضافية وتحويلها إلى البلدان النامية لدعم العمل المناخي، ومن خلال الاقتراض الميسور لتمويل الاستثمار في التكيف والتخفيف في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من دون زيادة أعباء ديونها[13].

لقد بدأت المحادثات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بشأن هدف التمويل الجديد لفترة ما بعد عام 2025: وهو الهدف الكمي الجماعي الجديد الذي سيأخذ في الاعتبار احتياجات وأولويات البلدان النامية، من حدّ أدنى قدره 100 مليار دولار سنويًا[14]. وتمثل هذه المناقشة فرصة لإعادة بناء الثقة في محادثات المناخ بين البلدان المتقدمة والنامية.

وإذا لم يتعلم العاملون على تحقيق الهدف الماي الجديد من الأخطاء المُبيّنة في هذا التقرير، فإنهم سيكونون قد فشلوا حتى قبل أن يبدأوا. ويجب أن تتسم المساهمات بالمزيد من الشفافية، وأن تستند إلى التزامات واضحة تسمح بالمساءلة. كما يجب أن يكون ثمة هدف عالمي جديد للتمويل العام على وجه التحديد للتكيف ومعالجة الخسائر والأضرار كعنصر من عناصر الهدف الكمي الجماعي الجديد. ويشكل التمويل العام شريان الحياة للمجتمعات المحلية الموجودة على الخطوط الأمامية لأزمة المناخ، ولا سيما للتعامل مع آثار المناخ، وهذا ما يجدر الاعتراف به.

يجب أن يبنى كل هذا على أساس هدف قائم على الاحتياجات يسمح بمزيد من الملكية المحلية والاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية التي يُفترض الوصول إليها. نحن نقف عند نقطة حرجة في ما يخصّ الثقة في العمليات المتعددة الأطراف، التي لن نتمكن من دونها من الحد من تغير المناخ، وهذه خطوة مهمة باتجاه إعادة بناء هذه الثقة.

الرسم 1. تفصيل تحقيق هدف تمويل المناخ البالغ 100 مليار دولار في عام 2020، وبيان الاحتياجات العامة لتمويل المناخ للبلدان النامية بحلول عام 2030.[15]

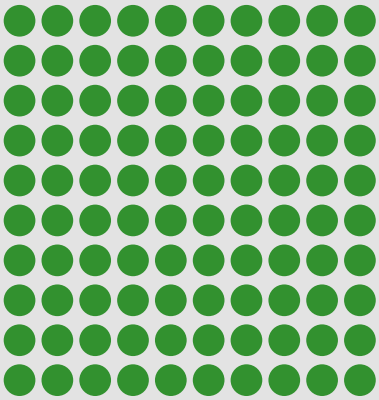

مخصّص

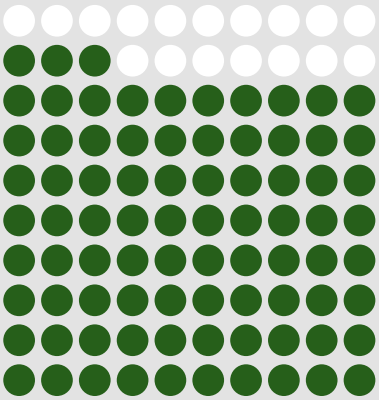

مبلغ عنه

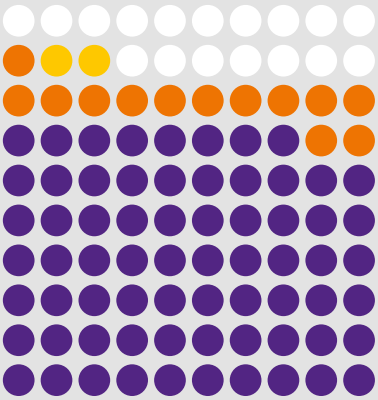

- اعتمادات التصدير
- التمويل الخاص
- المالية العامة

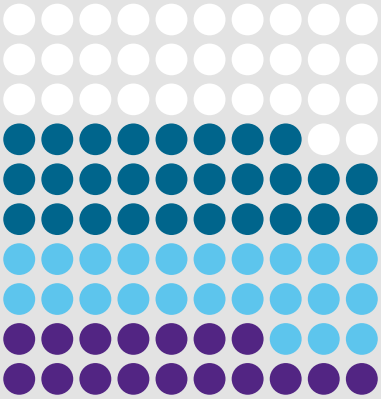

المالية العامة

- القروض غير الميسّرة
- القروض الميسّرة
- المنح

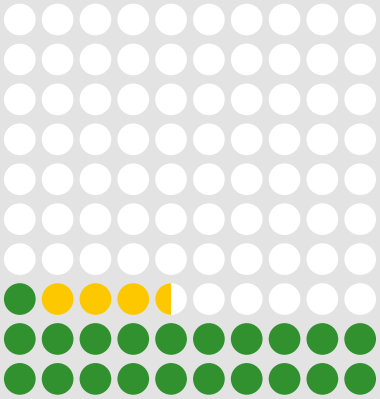

القيمة الحقيقية

- تقدير مرتفع
- تقدير منخفض

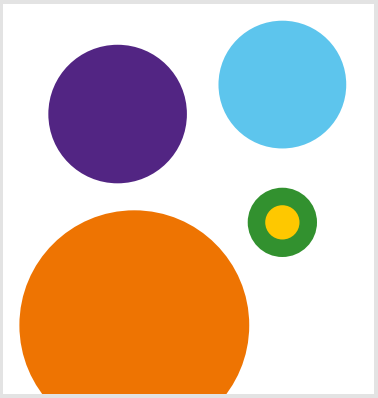

الاحتياجات السنوية للبلدان النامية من التمويل العام بحلول عام 2030

- مخصص
- القيمة الحقيقية
- تكيف
- الخسارة والضرر
- تخفيف

تمويل المناخ 20-2019: النتائج الرئيسية

1. أفادت البلدان المتقدمة أنها قدمت 83.3 مليار دولار فقط من أصل 100 مليار دولار من التمويل السنوي للمناخ. ويمكن اعتبار حوالي 21 إلى 24.5 مليار دولار فقط من هذا المبلغ دعمًا حقيقيًا.

2. قد تكون القيمة المالية الصافية لتمويل المناخ الذي تبلغ عنه البلدان النامية – ما يعادل المنح – أقلّ من نصف ما تبلغ عنه البلدان المتقدمة.

3. بسبب المبالغة في تقدير الأهمية المناخية للأموال المبلغ عنها، ربما كان التمويل الثنائي للمناخ أقل ممّا جرى الإبلاغ عنه بحوالي 30 بالمئة.

4. لا يُقدّم سوى ربع التمويل العام للمناخ المبلغ عنه فقط كمنح. أما الباقي فهو في الغالب على شكل قروض، ومعظمها ليس حتى قروضًا ميسّرة (وهي لا تمثل صفقة أفضل ممّا يمكن الحصول عليه في السوق).

5. كان 33 بالمئة فقط من التمويل العام للمناخ المبلغ عنه للتكيف، بينما كان 59 بالمئة للتخفيف.

6. جرى تقديم أكثر من نصف تمويل المناخ المخصص لأقلّ البلدان نموًا، وأكثر من ثلثه للدول الجزرية الصغيرة النامية، كقروض.

7. لا يزال التمويل لمعالجة الخسائر والأضرار جزءًا غير رسمي من الهيكل الدولي لتمويل المناخ، ما يؤدي إلى عدم وجود نظام دعم موثوق فيه.

8. يصل تمويل التنمية المتعلقة بالمناخ الآن إلى ثلث ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية الراكدة، بدلًا من كونه "جديدًا وإضافيًا".

9. لم يحدد المساواة بين الانواع الاجتماعية كهدف رئيسي سوى حوالي 2.9 في المائة من تمويل التنمية المرتبط بالمناخ، كما تفتقر البيانات المتعلقة بحجم التمويل الذي ينفق على المستوى المحلي بشدة إلى البيانات.

10. لا تتوفر بيانات متسقة وشفافة لتقدير مستوى التمويل الخاص الذي يتم حشده لتحقيق هدف 100 مليار دولار سنويًا.

11. لتلبية الاحتياجات بشكل أفضل، حان الوقت لتجاوز هدف 100 مليار دولار في السنة، سواء من حيث التصميم أو المبلغ.

التوصيات

تعزيز الشفافية في الإبلاغ

يجب الإبلاغ عن تمويل المناخ بطريقة تعكس بشكل أفضل قيمته الحقيقية للبلدان النامية والجهد الحقيقي الذي تبذله البلدان المتقدمة.

ويتعين على جميع المساهمين في تمويل المناخ (الثنائيين والمتعددي الأطراف) ما يلي:

- الإبلاغ عن قوائم كاملة للمشروع مع معلومات أكثر تفصيلًا لكل مشروع للسماح بشفافية ومساءلة أفضل.
- البدء في الإبلاغ عن التمويل الذي يقدّمونه لمعالجة الخسائر والأضرار، مع الشفافية بشأن إضافته والغرض منه ونطاقه.
- الإبلاغ عن القيمة المعادلة للمنح للتمويل المناخي في العمود المناسب من نموذج الجدول الموحد الجديد، كما تفعل البلدان المتقدمة أصلًا بالنسبة للإبلاغ الثنائي عن المساعدة الإنمائية الرسمية.
- حين يكون تغير المناخ جزءًا من مشروع إنمائي أوسع نطاقًا، يجب الإبلاغ عن القيمة الكاملة للمشروع وكذلك القيمة المقدرة للأنشطة التي تستهدف تغير المناخ على وجه التحديد، باستخدام نهج كل مشروع على حدة.
- التوقف عن احتساب الصكوك غير الميسرة تجاه التزامات تمويل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- الكشف عن شروط القروض والأدوات الأخرى المستخدمة لتوفير تمويل المناخ، بما في ذلك أسعار الفائدة والسداد.
- الإبلاغ عن حصة تمويل المناخ التي يساهمون بها لأقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية.
- حشد التمويل الخاص على أساس كل مشروع على حدة، كما هو الحال مع الإبلاغ عن المالية العامة. وعند القيام بذلك، ينبغي تطبيق مبادئ كاتوفيتشي، بما في ذلك شرح العلاقة السببية بين الاستثمار العام والتمويل المحشود، وتجنب الاحتساب المزدوج في نسبة المبالغ المحشودة بين الحكومات.

تحقيق هدف 100 مليار دولار سنويًا

يجب على مقدمي تمويل المناخ أن يحققوا على الفور هدف 100 مليار دولار في السنة، وأن يلتزموا على وجه السرعة بزيادة دعمهم القائم على المنح.

- في ما يخصّ أي سنة في الفترة من العام 2020 إلى العام 2025 لا يتحقق فيها الهدف، يجب على البلدان المتقدمة أن تلتزم بمعالجة أي نقص من خلال زيادة المساهمات في السنوات اللاحقة.
- يجب على جميع مقدمي تمويل المناخ الالتزام بزيادة تمويل التكيف بشكل كبير، مع التركيز على التمويل القائم على المنح. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تقدم خطة تنفيذ، توضح بالتفصيل العمل الجماعي والفردي نحو تحقيق هدف مضاعفة تمويل التكيف بحلول عام 2025 مقارنة بعام 2019.
- ينبغي أن يلتزم جميع مقدمي تمويل الأنشطة المناخية بزيادة تمويل الأنشطة المناخية زيادة كبيرة لأقلّ البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك عن طريق تقديم جميع تمويل التكيف كمنح على الفور.

حلول محلية وتحويلية في ما يخصّ النوع الاجتماعي

- على المساهمين في تمويل المناخ زيادة تمويلهم ومساعدتهم للعمل المناخي على المستوى المحلي، بما يتماشى مع التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية للبلدان النامية (بما في ذلك المساهمات المحددة وطنيًا)، وتعقب مبلغ تمويل المناخ الذي يُنفق محليًا والإبلاغ عنه بما يتماشى مع مبادئ التكيف بقيادة محلية.
- على المساهمين في تمويل المناخ إعطاء الأولوية للمساواة بين الانواع الاجتماعية في المشاريع المتعلقة بالمناخ، والتي يجب أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الفريدة للنساء والرجال في أهدافها وتصميمها وميزانيتها وتنفيذها. كما ينبغي الإبلاغ بشفافية واتساق عن مؤشرات المساواة بين الانواع الاجتماعية إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

هدف تمويلي جديد

لا يمكن أن يكون الهدف العالمي الجديد لتمويل المناخ لفترة ما بعد عام 2025 (الهدف الكمي الجماعي الجديد) رقمًا واحدًا لأشياء متنوعة مثل المنح والقروض والاستثمار الخاص. ويجب أن يُحدّد بشكل أدقّ، وأن يعكس بصورة أفضل الحاجة الفعلية من هدف 100 مليار دولار في السنة.

- لمعالجة الاختلاف الصارخ بين الأرقام المبلغ عنها والقيمة الصافية للدعم المقدم، يجب أن تتضمن المفاوضات بشأن هدف ما بعد عام 2025 مناقشة ما يجب اعتباره تمويلًا للمناخ والاتفاق عليه، وكيفية احتسابه نحو الهدف الجديد.
- يجب أن يكون الهدف الجديد قائمًا على الاحتياجات وقابلًا للتكيف بمرور الوقت، ومستجيبًا للأدلة الجديدة والاحتياجات الناشئة. وتظهر جميع تقييمات الاحتياجات المالية احتياجات تفوق بكثير 100 مليار دولار سنويًا، ما يستدعي كون الهدف (الأهداف) الجديد(ة) أعلى بكثير.
- يجب أن يعترف الهدف الجديد بالحاجة إلى التمويل العام القائم على المنح حيث لا يلزم تحقيق عائدات على الاستثمار، ولا سيما من أجل التكيف ومعالجة الخسائر والأضرار. ويجب ألا يجمع الهدف الكمي الجماعي الجديد بين التمويل العام للمناخ والتمويل الخاص المحشود في هدف واحد (أو هدف فرعي).
- يجب أن يتضمن الهدف الجديد أهدافًا فرعية للتخفيف والتكيف ومعالجة الخسائر والأضرار.
- ينبغي أن يعترف الهدف الجماعي الجديد المحدد كميًا صراحة بالوضع الخاص لأقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من السياقات الشديدة التأثر بتغير المناخ، بما في ذلك عن طريق إعطائها الأولوية للتمويل القائم على المنح وبشروط شديدة التيسير.

التمويل الجديد والإضافي، بما في ذلك من مصادر جديدة

- تماشيًا مع مبدأ «الملوث يدفع»، يجب تطوير خيارات مثل ضريبة انبعاثات الشحن، أو ضرائب الثروة، أو ضريبة أرباح الوقود الأحفوري الزائدة كمصادر تمويل مبتكرة.
- سيتطلب حشد التمويل الكافي للاستجابة للأهداف المالية الجديدة القائمة على الاحتياجات تحمل البلدان المتقدمة النمو لمسؤولياتها. ويمكنها القيام بذلك، على سبيل المثال، من خلال دعم إصدار حقوق سحب خاصة إضافية، ونقلها إلى البلدان النامية لدعم العمل المناخي، ومن خلال الاقتراض الميسور التكلفة لتمويل الاستثمار في التكيف والتخفيف في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من دون زيادة أعباء ديونها.
- ينبغي أن يكون تمويل المناخ إضافة إلى التزامات المساعدات: فلا ينبغي أيضًا احتساب الأموال التي تحتسب من ضمن هدف 100 مليار دولار سنويًا (ومن ضمن التزامات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) ضمن هدف مساعدات الدخل القومي الإجمالي البالغ 0.7 بالمئة.
- كخطوة أولى، ينبغي أن تلتزم البلدان المتقدمة بضمان تشكيل الزيادات المستقبلية في تمويل المناخ المؤهل كمساعدة إنمائية رسمية جزءًا من ميزانية المساعدات الإجمالية التي تزداد على الأقل بنفس معدل تمويل الأنشطة المناخية.
- يجب على المساهمين توفير التمويل لمعالجة الخسائر والأضرار من خلال المنح، ويجب أن يكون ذلك بالإضافة إلى الهدف الحالي البالغ 100 مليار دولار سنويًا.

الإطار 1. الأرقام الواردة في هذا التقرير مقابل أرقام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

عند النظر في هدف 100 مليار دولار في السنة، تشير البلدان المتقدمة عادة إلى التقارير المرحلية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تفيد أحدثها بأن إجمالي تمويل المناخ قد بلغ 80,4 مليار دولار في عام 2019 و83,3 مليار دولار في عام 2020، بلغ التمويل العام منها 63,4 مليار دولار و68,3 مليار دولار على التوالي[16]. ولكن في حين أن تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات جودة تقنية عالية، إلا أنها لا تحتوي على التفاصيل اللازمة لإجراء تحليل أكثر تعمقًا لبعض الجوانب الرئيسية لتمويل المناخ. بالنسبة للفصول من 2 إلى 6، حاولنا إعادة إنتاج تقدير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتمويل العام للمناخ المبلغ عنه من المقدمين الثنائيين والمتعددي الأطراف في عامي 2019 و2020.

لقد جمّعنا التمويل العام للمناخ المبلغ عنه من مصدرين رئيسيين. وفي ما يتعلق بالتمويل الثنائي، تُستخدم التقارير الخامسة المعدّة كلّ سنتين والمقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مع بعض الاستثناءات القليلة[17]. وتقدر التدفقات الخارجة المتعددة الأطراف المنسوبة إلى البلدان المتقدمة استنادًا إلى مجموعة بيانات تمويل التنمية المتعلقة بالمناخ التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[18] لأن هذه البيانات غير متاحة في التقارير الخامسة المعدّة كلّ سنتين. إنّ النهج العام مشابه لذلك الذي استخدمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقاريرها بشأن تمويل المناخ. ونحن لا نحاول استنساخ الأرقام المتعلقة بحشد التمويل الخاص.

وتصل تقديرات منظمة أوكسفام لإجمالي التمويل العام للمناخ في الفترة 2019-2020 إلى 66,3 مليار دولار (المتوسط السنوي)، مع 65 مليار دولار في عام 2019 و67,7 مليار دولار في عام 2020. وتنتج الاختلافات بين هذه الأرقام وأرقام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن البيانات غير الكاملة المتاحة لنا وبعض العوامل الأخرى19. وعلى الرغم من الاختلافات، فإن أرقامنا قابلة للمقارنة إلى حدّ كبير مع أرقام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويحتوي المرفق 1 على تقديرات التمويل العام للمناخ المستخدمة في هذا التقرير.

1

أفادت البلدان المتقدمة أنها قدّمت 83,3 مليار دولار فقط من أصل 100 مليار دولار من التمويل السنوي للمناخ. ولا يمكن اعتبار سوى 21 إلى 24,5 مليار دولار فقط من هذا التمويل **دعمًا حقيقيًا**.

يشير تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخير بشأن التقدّم المحرز نحو هدف 100 مليار دولار سنويًا إلى أن تمويل المناخ قد بلغ حوالي 80,4 مليار دولار في عام 2019 وحوالي 83,3 مليار دولار في عام 2020.[20] وفي حين أن هذه الأرقام تبدو كبيرة، إلا أنها عبارة عن تجميع لمزيج من الممارسات المحاسبية التي تعتمدها البلدان المتقدمة وبنوك التنمية المتعددة الأطراف وصناديق المناخ المتعددة الأطراف وغيرها من المساهمين في تمويل المناخ عند الإبلاغ عن تمويل المناخ. ولسببين رئيسيين، لا تعكس ممارسات الإبلاغ هذه القيمة الحقيقية للدعم المقدّم في إطار العمل المناخي إلى البلدان النامية خصيصًا[21].

أولًا، غالبًا ما يبالغ تمويل المناخ المبلغ عنه في تقدير أهمية تمويل المناخ عندما لا يكون التخفيف أو التكيف الهدف الرئيسي للمشروع المبلغ عنه[22]. وفي حين أن المساهمين في تمويل المناخ عادة ما يأخذون ذلك في الاعتبار من خلال الإبلاغ فقط عن نسبة أو مكونات محددة من إجمالي حجم تمويل المشروع، فإن العديد منهم يفعلون ذلك بافتراضات سخية تتعلق بأهمية الأموال المبلغ عنها بالنسبة إلى المناخ.

ثانيًا، عادة ما يبلغ مقدمو تمويل المناخ عن الأدوات من غير المنح (كالقروض مثلًا) بقيمتها الاسمية بدلًا من الجهد المالي للمقدم أو المنفعة المالية للمستفيد الناتجة عن الشروط التفضيلية، مثل قرض ميسر مع فترة سماح لعدة سنوات أو أسعار فائدة أدنى مقارنة بالأدوات في ظل ظروف السوق. ويمثل أحد المقاييس لذلك منح التقارير المكافئة الذي أصبح الآن معيارًا في الإبلاغ الشامل عن المساعدة الإنمائية الرسمية ولكنه ليس إلزاميًا للإبلاغ عن تمويل المناخ[23].

ويمكن تقدير الفرق بين تمويل المناخ المبلغ عنه وقيمة دعمه الحقيقية للبلدان النامية باستخدام النهج الموصوف في الإطار 2. وتقدّر منظمة أوكسفام أنه في الفترة 2019-2020، بلغ صافي المساعدات الخاصة بالمناخ ما بين 20 مليار دولار و 23,5 مليار دولار سنويًا (المتوسطات السنوية في الرسم 1)، وقد جرى تخصيص ما بين 9 مليارات دولار و10,5 مليار دولار سنويًا منها للتكيف (الرسم 2). وفي عام 2020، وهو العام الذي كان ينبغي فيه الوفاء بمستوى 100 مليار دولار سنويًا في تمويل المناخ، بلغ صافي المساعدة الخاصة بالمناخ 21-24,5 مليار دولار، مع 9,5-11,5 مليار دولار على وجه التحديد للتكيف.

من المصادر الجديرة بالذكر للفرق الكبير بين المبالغ الإجمالية المبلغ عنها وما تعتبره منظمة أوكسفام القيمة الصافية للدعم، نذكر مقدمي التمويل غير الميسر، ولا سيما من بنوك التنمية المتعددة الأطراف.

ومن المصادر الجديرة بالذكر للفرق الكبير بين المبالغ الإجمالية المبلغ عنها وما تعتبره منظمة أوكسفام القيمة الصافية للدعم، نذكر مقدمي التمويل غير الميسر، ولا سيما من بنوك التنمية المتعددة الأطراف. وتقدّر منظمة أوكسفام أن بنوك التنمية المتعددة الأطراف قد أبلغت عن 31,7 مليار دولار كتمويل للمناخ في 2019-2020 (المتوسط السنوي). ومع ذلك، تقدّر منظمة أوكسفام أن صافي المساعدات الخاصة بالمناخ التي ساهمت بها بنوك التنمية المتعددة الأطراف يبلغ 6 مليار دولار فقط، أي خُمُس مبلغ القيمة الاسمية المبلغ عنه. ومقارنة بالمساهمين الآخرين، تبذل بنوك التنمية المتعددة الأطراف أقل جهد مالي لتوفير تمويل ميسّر (بدرجة عالية) للمناخ بسبب تفضيلها الساحق لتقديم كميات كبيرة من القروض غير الميسّرة.

إنّ هذه الأرقام هي أرقام إرشادية. ولكن حتى بافتراض هامش خطأ كبير، فإنّ الاستنتاج الأساسي بأن الأحجام المبلغ عنها كتمويل للمناخ هي أعلى بكثير من قيمة دعمها الحقيقية يظلّ استنتاجًا صحيحًا[24].

الرسم 2. تمويل المناخ المبلغ عنه مقابل تقديرات منظمة أوكسفام لصافي المساعدة الخاصة بالمناخ (2019 و2020 ومتوسط 2019–2020)

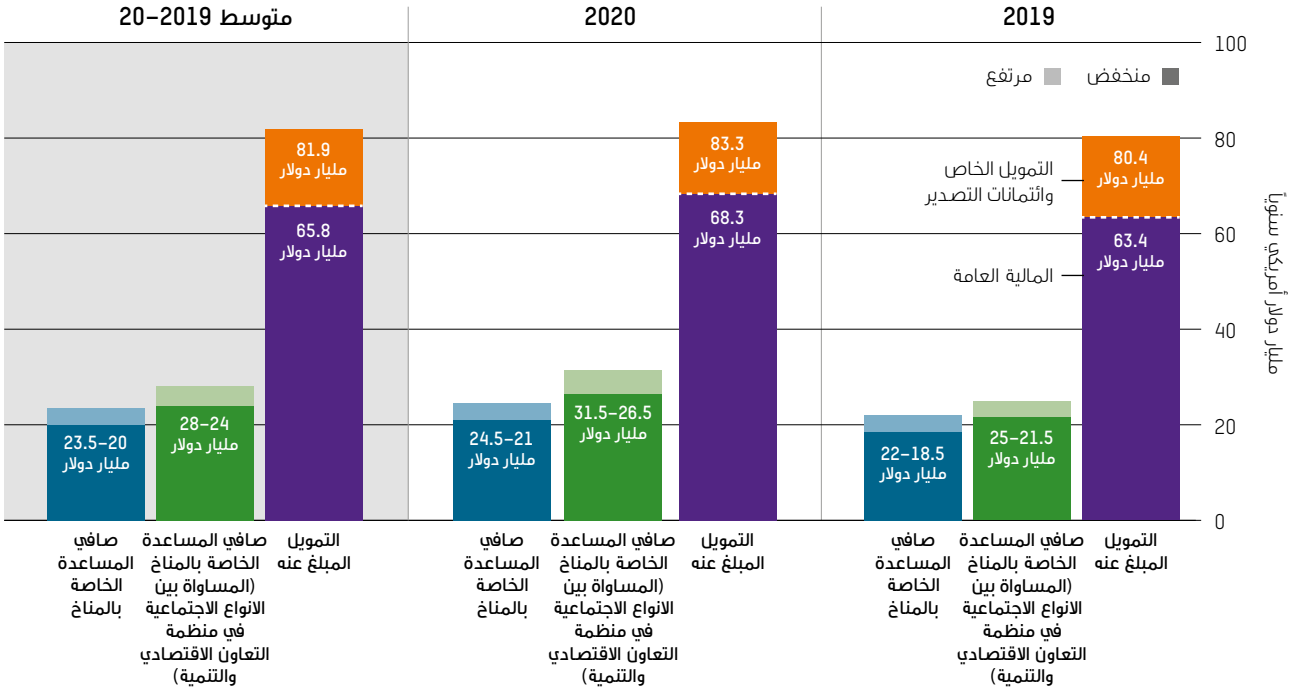

المصادر: التمويل المبلغ عنه من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022a)، وتقديرات صافي المساعدة الخاصة بالمناخ التي حسبتها منظمة أوكسفام بالاستناد إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022b).

ملاحظات: المبالغ الواردة بالدولار الأمريكي. وتظهر الأشرطة الحمراء تمويل المناخ كما جمّعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022a). ويظهر الشريطان البرتقالي والأخضر تقديرات صافي المساعدة الخاصة بالمناخ، مدوّرة إلى أقرب 0,5 مليار دولار واستنادًا إلى مجموعة البيانات المتعلقة بتمويل التنمية المتعلقة بالمناخ كما جرى تجميعها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022b). تستخدم الأشرطة البرتقالية المحاسبة المكافئة القياسية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. فيما تستخدم الأشرطة الخضراء منهجية أكثر قوة. يرجى مراجعة الإطار 2 والمرفق 2 للحصول على مزيد من التفاصيل.

الرسم 3. تمويل التكيف المبلغ عنه مقابل تقديرات منظمة أوكسفام لصافي المساعدة الخاصة بالمناخ للتكيف فقط (2019 و2020 ومتوسط 2019–2020)

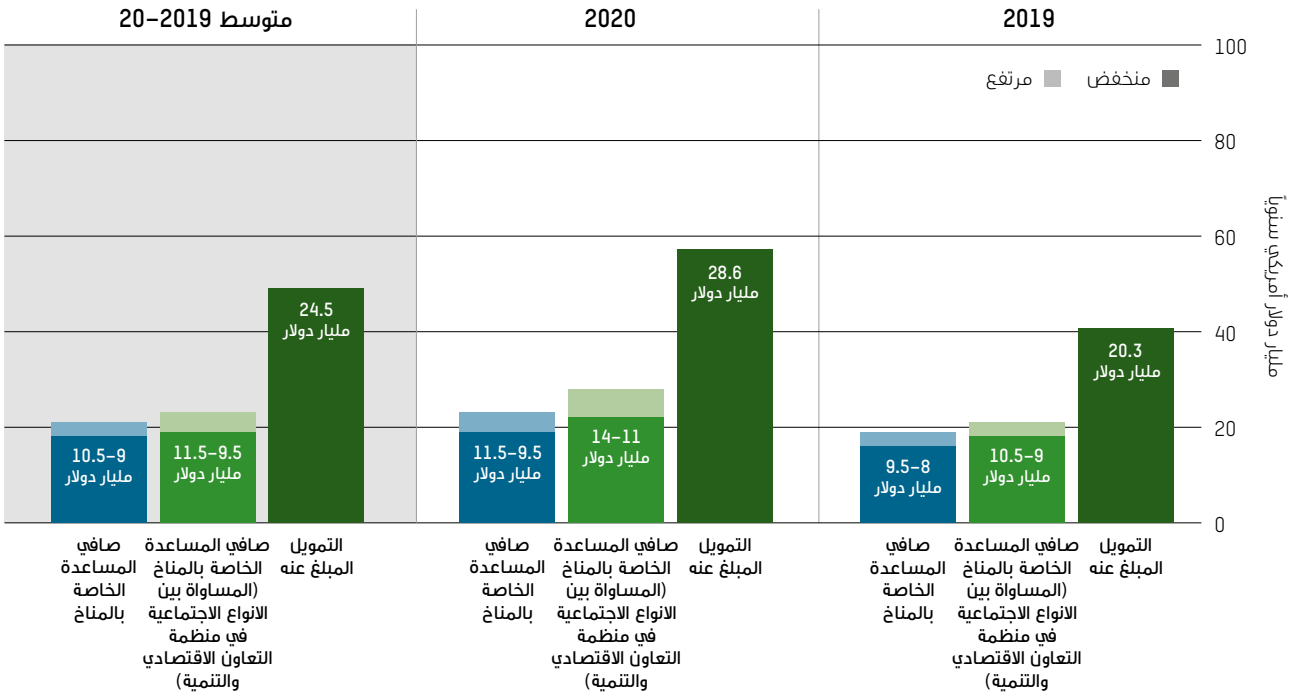

ملاحظات: المبالغ الواردة بالدولار الأمريكي. وتظهر الأشرطة الحمراء تمويل التكيف كما جمّعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022a). ويظهر الشريطان البرتقالي والأخضر تقديرات صافي المساعدة الخاصة بالمناخ للتمويل الخاص بالتكيف مدوّرًا إلى أقرب 0,5 مليار دولار واستنادًا إلى مجموعة البيانات المتعلقة بتمويل التنمية المتعلقة بالمناخ كما جمعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022b). وتستخدم الأشرطة البرتقالية المحاسبة المكافئة القياسية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. فيما تستخدم الأشرطة الخضراء منهجية أكثر قوة. يُرجى مرجعة الإطار 2 والمرفق 2 للحصول على مزيد من التفاصيل.

الإطار 2. كيفية تقدير «صافي المساعدة الخاصة بالمناخ» وكيف تختلف عن الأرقام المبلغ عنها؟

مقارنة بالأحجام الإجمالية الناتجة عن النُهُج التي يستخدمها المساهمون في تمويل المناخ حاليًا في تقاريرهم، فإننا نعتبر صافي المساعدة الخاصة بالمناخ بديلًا أفضل للجهود التي يبذلها المساهم والفائدة الصافية للمتلقي[25].

ويستند تقدير منظمة أوكسفام لصافي المساعدة الخاصة بالمناخ إلى مجموعة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تمويل التنمية المتعلقة بالمناخ. وهو لا يستند إلى التقارير التي تعدّها البلدان المتقدمة كلّ سنتين وتقدّمها إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لأنها لا تتضمن المستوى اللازم من التفاصيل. وفي حين أن مجموعة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لا تعكس تمويل المناخ المبلغ عنه إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلا أنها تشكل قاعدة قوية لتقريب القيمة الحقيقية للدعم ومقارنتها بتمويل المناخ المبلغ عنه رسميًا.

ولحساب التقدير، يُتبع نهجان أساسيان هما حساب أهمية المناخ، وتقدير قيمة الدعم الحقيقية للتمويل المقدم. ويوجز المرفق المنهجية بمزيد من التفصيل، ولكن الخطوات الرئيسية هي كما يلي.

لمراعاة أهمية المناخ في التمويل الثنائي، نفترض أن مشاريع التنمية الأوسع نطاقًا التي تستهدف العمل المناخي جزئيًا فقط[26] تساهم بما بين 30 بالمئة و50 بالمئة من إجمالي حجم مشاريعها في العمل المناخي. وبالنسبة لبنوك التنمية المتعددة الأطراف، يفترض أن تكون الصلة بالمناخ كما ورد في التقرير، بسبب الافتقار إلى التفاصيل والشفافية التي تسمح بمزيد من التدقيق المعمق.

ولتقدير قيمة الدعم الحقيقية للتمويل المقدّم، نحاول حساب تمويل المناخ بقيمته المعادلة للمنح. ويعني ذلك احتساب منح المالية العامة بنسبة 100 بالمئة. وبالنسبة للقروض الميسّرة الثنائية، فإننا نقدّر ما يعادلها من المنح ليس باستخدام المنهجية الموحدة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وإنما باستخدام معدلات الخصم على أساس التكلفة الطويلة الأجل للأموال التي يتحملها البلد المصدر وقت صرف القرض، بالإضافة إلى هامش مخاطرة يستند إلى مخاطر الائتمان في البلد المتلقي. أمّا بالنسبة لبنوك التنمية المتعددة الأطراف، فلا يمكن اعتماد نفس النهج. لذا نستخدم عوضًا عنه متوسط النسب المئوية لعنصر المنح للتمويل الثنائي باستخدام المنهجية القياسية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويُقدّر أن الأدوات غير الميسّرة في التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف وكذلك في التمويل الخاص المحشود، لها قيمة صفرية للمساعدة المباشرة، في حين تحسب أدوات الأسهم بالقيمة الاسمية لعدم وجود نهج قوي لتقدير ما يعادلها من المنح.

يُرجى مراجعة المرفق 2 لمزيد من التفاصيل.

التوصيات

- ينبغي للمساهمين الثنائيين والمتعددي الأطراف في تمويل المناخ الإبلاغ عن تمويل المناخ بقيمة معادلة للمنح، كما تفعل البلدان المتقدمة أصلًا بالنسبة للإبلاغ الثنائي عن المساعدة الإنمائية الرسمية، ليعكس ذلك بشكل أفضل الجهد الحقيقي المرتبط بالدعم المقدم والاستفادة منه، ولزيادة الشفافية.
- يجب كذلك تعديل الافتراضات بشأن الأهمية المناخية للأموال المقدمة بحيث تكون أدقّ، ومن الناحية المثالية استخدام نهج كل مشروع على حدة لتقييم نسبة المناخ من حجم المشاريع حيث يكون التخفيف أو التكيف مجرد هدفين ثانويين.
- ينبغي أن يعكس الهدف العالمي الجديد لتمويل المناخ للفترة بعد عام ٢٠٢٥ (الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن تمويل المناخ) أي عناصر كمية تتعلق بتقديم الدعم بشروط معادلة للمنح. كما ينبغي أن يتضمن تعريفًا لتمويل المناخ كأساس للإبلاغ عن التقدّم المحرز باتجاه تحقيق الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن تمويل المناخ، بما في ذلك الوضوح بشأن كيفية التعامل مع الأموال التي يكون فيها العمل المناخي واحدًا فقط من عدة أهداف، وحيث تختلف القيمة الاسمية للتمويل المقدّم اختلافًا كبيرًا عن صافي قيمة الدعم.

2

قد تكون **القيمة الصافية** لتمويل المناخ المبلغ عنها للبلدان النامية أقلّ من نصف ما تبلغ عنه البلدان المتقدمة.

يمكن أن تكون القروض الميسّرة لتمويل المشروع هي الخيار الصحيح في ظل الظروف المناسبة – على سبيل المثال، عندما يمكن توقع عائد على الاستثمار ضمن نطاق المشروع. لكن القواعد والممارسات الحالية للإبلاغ عن تمويل المناخ تسمح بالإبلاغ عن القروض وغيرها من أدوات غير المنح بالقيمة الاسمية[27]. ولا يعكس ذلك جهود المساهمين، ولا الفائدة المالية للبلدان المتلقية. وبدلًا من ذلك، ينسب المساهمون الفضل في توفير تمويل المناخ الذي سيتوجب على البلدان النامية سداده.

يمكن أن تكون القروض الميسّرة لتمويل المشروع هي الخيار الصحيح في ظل الظروف المناسبة.

وتكمن القيمة الحقيقية للقروض المقدمة إلى البلدان النامية في الفائدة المالية عندما تكون تلك القروض ميسّرة ومنخفضة الفائدة، ومن ثم تأتي بتكلفة أقلّ من القروض بأسعار السوق. ويمكن تقريب ذلك من خلال القيمة المعادلة لمنحة القرض، وهو مبلغ محسوب يعكس الفرق بين القرض بشروط تفضيلية (مثل الفائدة المنخفضة) بمجرد أخذ السداد وفترات السماح وعوامل أخرى في الاعتبار، والقرض بأسعار السوق.

وتقدّر منظمة أوكسفام أن القيمة المكافئة لمنح تمويل المناخ المقدّمة عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف في 2019–2020 قد بلغت 23,5 مليار دولار (المتوسط السنوي). ويعادل ذلك ما يزيد قليلًا عن ثلث ما يقدّر بنحو 66,3 مليار دولار الذي جرى الإبلاغ عنه كتمويل عام للمناخ في 2019–2020 (المتوسط السنوي، يُرجى مراجعة الإطار 1 والمرفق 1).

وكما يوضح الجدول 1، فإنّ المساهمين الذين يصرفون بعضًا من تمويلهم للمناخ من خلال القروض وغيرها من أدوات غير المنح يبلغون عن أرقام لا تعكس جهودهم المالية الحقيقية. وبالنسبة للنمسا وفرنسا واليابان وإسبانيا والولايات المتحدة وبنوك التنمية المتعددة الأطراف، تبلغ القيمة المعادلة للمنح أقلّ من نصف تمويل المناخ المبلغ عنه؛ وبالنسبة لألمانيا وإيطاليا وسويسرا وكندا، تتراوح القيم المعادلة للمنح بين نصف وثلاثة أرباع الارقام المبلغ عنها.

التوصيات

- لتحسين سلامة الأرقام المبلغ عنها وقابليتها للمقارنة، ولضمان مواكبة تمويل المناخ لتحسن معايير محاسبة المساعدات، ينبغي للبلدان المساهمة والمؤسسات المتعددة الأطراف أن تبلغ دائمًا عمّا يعادل المنح المقدمة – باستخدام منهجيات محدثة لحساب مكافئات المنح هذه (يُرجى مراجعة الإطار 2).
- ينبغي أن يعبّر الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن تمويل المناخ عن أي عناصر كمية بشروط معادلة للمنح وأن يتضمن تعريفًا لتمويل المناخ يُستخدم بعد ذلك كأساس للإبلاغ عن التقدّم المحرز لتحقيق الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن تمويل المناخ في المستقبل.

الجدول 1. تمويل المناخ العام المبلغ عنه والتقديرات المعادلة للمنح 2019-20 (المتوسط السنوي)

المساهم	تمويل المناخ المبلغ عنه	تقدير معادل المنحة
أستراليا	111 مليون دولار	110 مليون دولار
النمسا	189 مليون دولار	54 مليون دولار
كندا	305 مليون دولار	200 مليون دولار
الدانمارك	150 مليون دولار	150 مليون دولار
مؤسسات الاتحاد الأوروبي (باستثناء بنك الاستثمار الأوروبي)*	2,889 مليون دولار	2,883 مليون دولار
فرنسا	5,831 مليون دولار	649 مليون دولار
ألمانيا	7,189 مليون دولار	3,844 مليون دولار
إيطاليا	275 مليون دولار	207 مليون دولار
اليابان	8,811 مليون دولار	2492 مليون دولار
هولندا	462 مليون دولار	462 مليون دولار
النرويج	536 مليون دولار	471 مليون دولار
إسبانيا	430 مليون دولار	54 مليون دولار
السويد	495 مليون دولار	491 مليون دولار
سويسرا	222 مليون دولار	222 مليون دولار
المملكة المتحدة**	1,144 مليون دولار	1,143 مليون دولار
الولايات المتحدة الأمريكية	1,560 مليون دولار	776 مليون دولار
البلدان المتقدمة الأخرى	324 مليون دولار	292 مليون دولار
المجموع الثنائي	30,923 مليون دولار	14,500 مليون دولار
بنوك التنمية المتعددة الأطراف	31,704 مليون دولار	6,252 مليون دولار
الصناديق المتعددة الأطراف المعنية بتغير المناخ	2,087 مليون دولار	1,177 مليون دولار
الأطراف الأخرى المتعددة الأطراف	1,629 مليون دولار	1,433 مليون دولار
المجموع المتعدد الأطراف	35,420 مليون دولار	8,861 مليون دولار
المجموع الكلي	**66,343 مليون دولار**	**23,364 مليون دولار**

المصادر: التمويل الثنائي المبلغ عنه استنادًا إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (2023)، مع استثناءات قليلة (يرجى مراجعة الهامش رقم 17). التمويل المتعدد الأطراف المبلغ عنه على أساس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022b).

ملاحظات: المبالغ الواردة بالدولار الأمريكي. تمويل المناخ المبلغ عنه وفقًا للإطار 1 والمرفق 1. جرى احتساب التقديرات المعادلة للمنح باستخدام المنهجية الموصوفة في الإطار 2 والمرفق 2.

* يُعرض تمويل المناخ فقط من خلال المفوضية الأوروبية وصندوق التنمية الأوروبي، باستثناء بنك الاستثمار الأوروبي الذي يقدّم تمويل المناخ في شكل قروض. وعند إضافة بنك الاستثمار الأوروبي، ستزيد المبالغ الواردة في الجدول زيادة كبيرة، وكذلك الفرق بين المبلغ الذي جرى الابلاغ عنه وما يعادله من المنح المقدرة.

** إن تقدير إجمالي المنح المكافئة في المملكة المتحدة يبلغ ما يقرب من الإجمالي المبلغ عنه، حيث يعتبر تقديرنا أنّ المنحة تعادل حقوق الملكية بنسبة 100 بالمئة من قيمتها الاسمية بسبب غياب منهجية قوية. وبالنسبة للبلدان الأخرى، يكون التأثير ضئيلًا، ولكن بالنسبة للمملكة المتحدة يمكن أن يشوّه التقدير بشكل كبير، نظرًا لحصتها النسبية العالية من رأس المال (يُرجى مراجعة المرفق 1).

3

بسبب المبالغة في تقدير الأهمية المناخية للأموال المبلغ عنها، ربما كان **التمويل الثنائي للمناخ** في 2019-2020 أقلّ ممّا جرى الإبلاغ عنه بما يصل إلى 30 بالمئة.

تسمح القواعد والممارسات الحالية بالمبالغة الجسيمة في تقدير أهمية تمويل المناخ، لا سيما حين يكون تغير المناخ جزءًا من مشروع إنمائي أوسع. وفي مثل هذه الحالات، تكون البلدان المساهمة حرّة أساسًا في اختيار النسبة التي سيتم الإبلاغ عنها لهذا المشروع بموجب اتفاق باريس.

وتستند معظم البلدان المتقدّمة في تقاريرها عن التمويل الثنائي للمناخ بموجب اتفاقية باريس إلى نظام علامة ريو الذي تعتمده لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث توضع علامات على المشاريع للإشارة إلى مدى متابعة التكيف أو التخفيف كهدف أساسي (علامة ريو للتكيف أو التخفيف المحددة عند المستوى 2)، كهدف من بين عدة أهداف أخرى (جرى تحديد علامة ريو عند المستوى 1)، أو غياب المتابعة على الإطلاق. فإذا حصل المشروع على علامة ريو 2، فعادة ما يُبلغ عن 100 بالمئة من ميزانيته كتمويل للمناخ. وبالنسبة للمشاريع التي تحصل على علامة ريو 1، تبلغ معظم البلدان عن نسبة مئوية ثابتة من ميزانية المشروع كتمويل للمناخ (عادة 40 بالمئة إلى 50 بالمئة)، بغض النظر عن مدى أهمية المكوّن المناخي الفعلي. ولا يستخدم سوى عدد قليل من البلدان مقياسًا متدرجًا على أساس كل حالة على حدة، أو أي نُهُج أخرى (الجدول 2).

البلدان المساهمة حرّة أساسًا في اختيار النسبة التي سيتم الإبلاغ عنها لهذا المشروع بموجب اتفاق باريس.

ووفق ما حدّدته التقييمات المستقلة، كان ترميز علامات ريو المفرط في السخاء مشكلة واسعة الانتشار في الماضي[28]. ويشمل ذلك استخدام علامة ريو 2 للمشاريع التي قد لا يكون العمل المناخي هدفها الرئيسي، أو استخدام علامة ريو 1 للمشاريع التي لا تركز بشكل ملحوظ على التخفيف أو التكيف على الرغم من كونها قد تنفذ في القطاعات ذات الصلة بالمناخ. وحتى في الحالات التي يمكن فيها تحديد هذا التركيز، لا تبرّر الأهداف المعلنة لهذه المشاريع والتدابير المتخذة في كثير من الأحيان الإبلاغ عن 40 بالمئة أو 50 بالمئة من ميزانية المشروع كتمويل للمناخ[29].

وتستخدم بعض البلدان نهجًا أكثر تفصيلًا على أساس كل حالة على حدة. إلا أنّ غياب بيانات مكشوفة عن كيفية حساب أهمية تمويل المناخ يجعل تحقق طرف ثالث من الأرقام أمرًا صعبًا في أحسن الأحوال، بل ومستحيلًا في كثير من الحالات. كما أن النهج الدقيق ليس ضمانة ضد المبالغة في تقدير أهمية المناخ.

وعند تقدير تأثير الافتراضات المفرطة السخاء لملاءمة المناخ، نجد أن التمويل العام الثنائي الذي جرى الإبلاغ عنه لاستهداف العمل المناخي على وجه التحديد في الفترة 2019-2020 ربما كان أقلّ بـ5,5 مليار إلى 9,4 مليار دولار (المتوسط السنوي) ممّا تقترحه البلدان المتقدمة في تقاريرها (الرسم 3).

الجدول 2. نهج الإبلاغ مع التخفيف أو التكيف كهدف رئيسي أو مهمّ في مشاريع التنمية

المقدّم	علامة ريو 2	علامة ريو 1
أستراليا*	100 بالمئة	30 بالمئة أو كل حالة على حدة
النمسا	100 بالمئة	50 بالمئة
بلجيكا**	100 بالمئة	2 بالمئة إلى 80 بالمئة، كل حالة على حدة
كندا	100 بالمئة	30 بالمئة
جمهورية التشيك	100 بالمئة	100 بالمئة
الدانمارك	100 بالمئة	50 بالمئة
مؤسسات الاتحاد الأوروبي	100 بالمئة	40 بالمئة
فرنسا***	50 بالمئة إلى 100 بالمئة، كل حالة على حدة	5 بالمئة إلى 49,99 بالمئة، كل حالة على حدة
ألمانيا****	100 بالمئة	50 بالمئة
اليونان	100 بالمئة	40 بالمئة
أيرلندا	100 بالمئة	40 بالمئة
إيطاليا	100 بالمئة	40 بالمئة
اليابان	100 بالمئة	50 بالمئة
هولندا	100 بالمئة	40 بالمئة
نيوزيلندا	100 بالمئة	30 بالمئة
النرويج	100 بالمئة	40 بالمئة
بولندا	100 بالمئة	100 بالمئة
سلوفاكيا*****	100 بالمئة أو 0 بالمئة، كل حالة على حدة	
إسبانيا	100 بالمئة	50 بالمئة
السويد	100 بالمئة	40 بالمئة
سويسرا	85 بالمئة	50 بالمئة
المملكة المتحدة******	50 بالمئة إلى 100 بالمئة، كل حالة على حدة	5 بالمئة إلى 100 بالمئة، كل حالة على حدة
الولايات المتحدة الأمريكية*******	كل حالة على حدة	

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2023c).

ملاحظات: لم تقدم البلدان غير المدرجة في القائمة معلومات ذات صلة بأحدث دراسة استقصائية أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

* إذا لم يكن من الممكن حساب المبلغ المطلق على أساس كل حالة على حدة للمشاريع ذات علامة ريو 1، فإن أستراليا تبلغ عن حصة 30 بالمئة.

** إذا جرى تعيين المزيد من علامات ريو (بما في ذلك علامات ريو غير المناخية) عند المستوى 2، توزع بلجيكا 100 بالمئة بالتساوي.

*** استخدمت فرنسا سابقًا مزيجًا من علامات ريو والنُهُج البديلة للإبلاغ عن تمويلها للمناخ من مصادر عامة مختلفة. وفي بعض الحالات، يجري أولًا تعيين نسبة مئوية لمشروع ثم تستنتج علامة ريو من هذه النسبة.

**** بالنسبة للمشاريع الشاملة التي صُنفت على أنها مهمة لكل من التخفيف والتكيف، أبلغت ألمانيا عن 100 بالمئة، بما في ذلك المشاريع التي لا يكون فيها المناخ هو التركيز الوحيد أو الرئيسي.

***** تقرّر سلوفاكيا على أساس كل حالة على حدة المشاريع التي سيتم الإبلاغ عنها مع علامات ريو، وتبلغ عنها بنسبة 100 بالمئة.

****** كما أبلغت المملكة المتحدة عن مشاريع علامة ريو 2 بين 50 بالمئة و100 بالمئة، على الرغم من أن معظمها قد جرى الإبلاغ عنه بنسبة 100 بالمئة. كما جرى الإبلاغ عن مشاريع علامة ريو 1 بين 5 بالمئة و 100 بالمئة.

******* ولا تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية نظام علامة ريو ولكنها تبلغ عن (كسور) من أحجام المشاريع على أساس كل حالة على حدة.

الرسم 4. تقديرات منظمة أوكسفام للأهمية المناخية للتمويل الثنائي 2019-2020 (المتوسط السنوي)

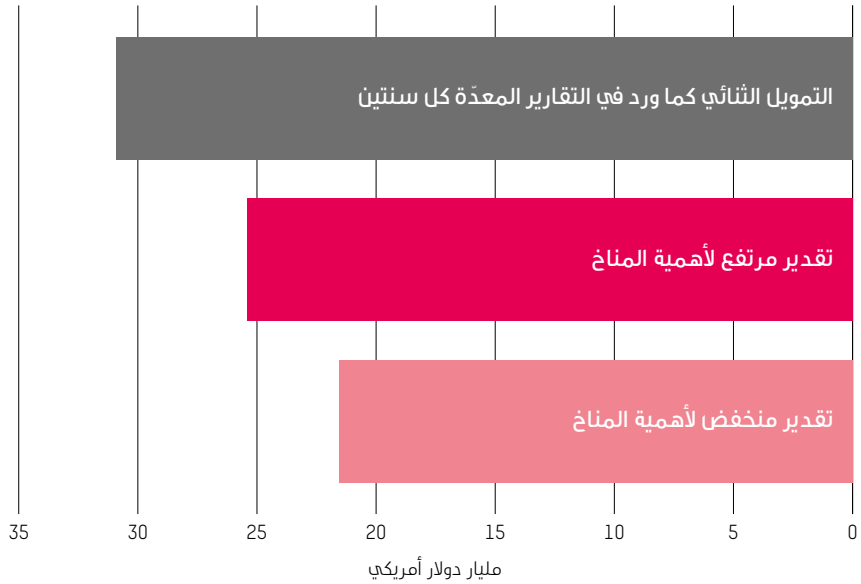

المصادر: الأرقام المبلغ عنها (شريط رمادي) استنادًا إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (2023)، مع استثناءات قليلة (يُرجى مراجعة الحاشية رقم 17). تقديرات عالية ومنخفضة الجودة لأهمية المناخ (أشرطة حمراء ووردية) استنادًا إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022b).

ملاحظات: بالنسبة للتقديرات، نحسب مشاريع علامة ريو 2 بنسبة 100 بالمئة من حجم المشروع الكامل؛ يجري احتساب مشاريع علامة ريو 1 بنسبة 30 بالمئة إلى 50 بالمئة. وبالنسبة للبلدان التي يكون فيها التمويل الثنائي الذي جرى الإبلاغ عنه إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أقل من النتائج، استخدمنا هذا الرسم بدلًا من ذلك.

وفي حين تتعلق تقديراتنا أعلاه بتمويل المناخ الثنائي العام، فإن أهمية المناخ للقنوات المتعددة الأطراف لا تزال تمثل مشكلة أيضًا. ولا تزال بنوك التنمية المتعددة الأطراف على وجه الخصوص سببًا لعدم اليقين في تقدير الأهمية المناخية للتمويل المبلغ عنه كتمويل للمناخ. وفي حين تستخدم بنوك التنمية المتعددة الأطراف التحليلات على مستوى المشاريع للإبلاغ فقط عن المكونات الخاصة بالمناخ في مشاريعها للتكيف والتخفيف، فإن هذه الطريقة لا تسمح بالتدقيق المستقل. كما أنّ التقارير على مستوى المشروع غير مكتملة، وحتى عندما يجري الإبلاغ عن بيانات المشروع، يكون الأساس الذي يتم على أساسه حساب المكون المناخي غير متسق - أو في كثير من الحالات، غائبًا. وقد وجدت دراسة أجرتها منظمة أوكسفام أن 40 بالمئة من تمويل المناخ الذي أبلغ عنه البنك الدولي في عام 2020 لا يمكن التحقق منه بشكل مستقل، ويمكن أن تصل الارقام المبلغ عنها إلى 7 مليارات دولار أكثر أو أقل في الواقع[30].

التوصيات

- يجب على مقدمي تمويل المناخ الإبلاغ عن تمويل المناخ على أساس كل مشروع على حدة.
- يجب على مقدمي تمويل المناخ الذين يستخدمون حاليًا محاسبة النسبة المئوية الثابتة التحول إلى نظام كل حالة على حدة والإبلاغ فقط عن النسبة الفعلية التي تُعزى إلى دعم التخفيف أو التكيف على وجه التحديد (وفي المستقبل، معالجة الخسائر والأضرار). كما ينبغي لها أن تضيف معلومات عن النسبة المختارة في تقاريرها.
- ينبغي أن تهدف بنوك التنمية المتعددة الأطراف إلى تحسين الشفافية بشكل كبير، من خلال نشر تفاصيل عن حساباتها لمكونات المشروع التي يمكن الإبلاغ عنها كتمويل للمناخ.
- ينبغي أن تتفق الأطراف، في مداولاتها بشأن الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن تمويل المناخ، على أنه لن يجري الإبلاغ إلا عن النسب الخاصة بالمناخ من المشاريع الممولة، التي تقاس على أساس كل حالة على حدة، نحو إحراز تقدم في تحقيق الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن تمويل المناخ.

4

لا يُقدّم سوى ربع التمويل العام للمناخ المبلغ عنه فقط كمنح، أما الباقي فهو **في معظمه قروض**، ومعظمها ليس حتى ميسّرًا.

عندما جرى تحديد هدف 100 مليار دولار سنويًا في عام 2009، ربما توقع كثيرون أن يُقدّم أغلبه في شكل منح أو أشكال أخرى من التمويل الميسّر للغاية، اعترافًا بالمسؤولية غير المتكافئة التي تتحملها البلدان المتقدمة عن التسبب في أزمة المناخ وقدرتها المالية على اتخاذ اجراءات. ولكن في الوقت الحالي، تُقدّم حصة صغيرة فقط من تمويل المناخ كمنح. ولا يوجد تعريف متفق عليه لتمويل المناخ في سياق هدف 100 مليار دولار في السنة. وبما أنه لم يُحدّد ما يشكل دعمًا للالتزامات المالية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، فإن القواعد الحالية تسمح بالإبلاغ عن كل من التمويل الميسّر وغير الميسّر.

لا يوجد تعريف متفق عليه لتمويل المناخ في سياق هدف 100 مليار دولار في السنة.

ومن بين حوالي 66,3 مليار دولار وجدناها في التمويل العام للمناخ المبلغ عنه للفترة 2019-2020 (المتوسط السنوي)، نحسب أنه جرى تقديم 17,1 مليار دولار فقط (26 بالمئة) كمنح. وجرى تقديم 74 مليار دولار (31 بالمئة) كقروض ميسّرة وأدوات أخرى من غير المنح. وجرى تقديم مبلغ مذهل قدره 28,1 مليار دولار (42 بالمئة) من خلال قروض غير ميسّرة وأدوات أخرى بشروط غير سخية بما يكفي لاعتبارها مساعدة إنمائية رسمية (الرسم 4)[31]. ويعني ذلك أن معظم تمويل المناخ لا يزال يقدّم على شكل قروض.

الرسم 5. تقديرات التمويل العام للمناخ المبلغ عنه حسب الأداة (المتوسطات السنوية)

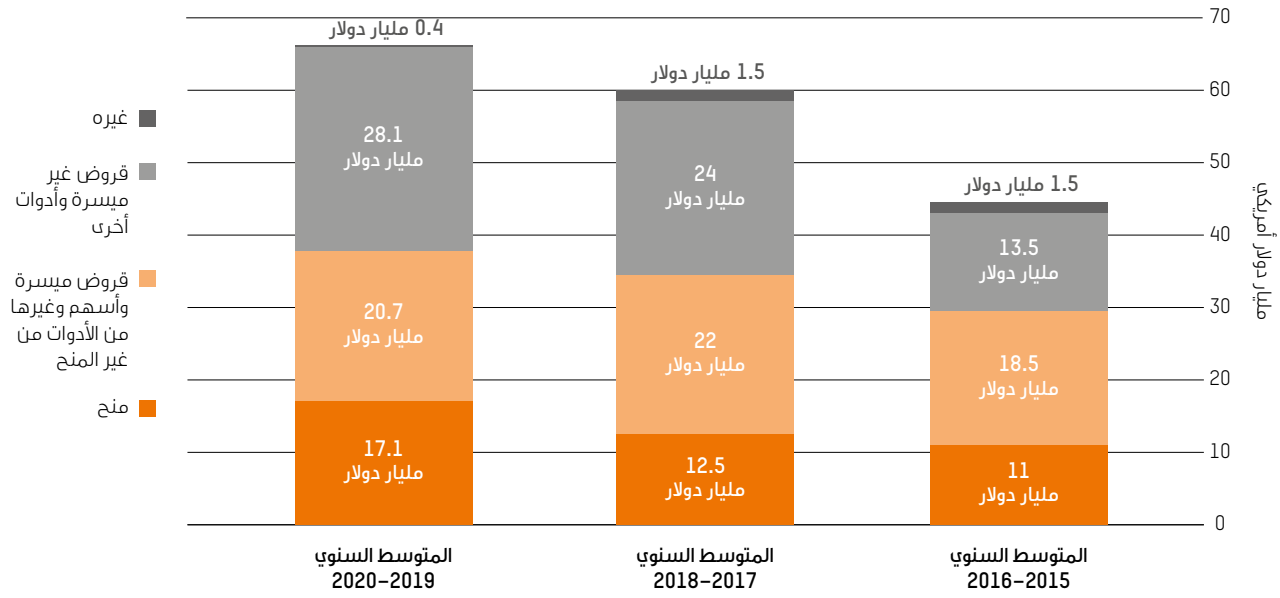

المصادر: بالنسبة للفترة 2019-2020، جرى الإبلاغ عن التمويل الثنائي استنادًا إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (2023)، مع استثناءات قليلة (يُرجى مراجعة الحاشية رقم 17). التمويل المتعدد الأطراف المبلغ عنه على أساس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022b). تستند أرقام 2015-16 و 2017-18 إلى منظمة أوكسفام (2020).

ملاحظات: المبالغ الواردة بالدولار الأمريكي. يتم تدوير أرقام 2015-16 و2017-18 إلى أقرب 0,5 مليار دولار. عندما لا تعادل الأرقام الإجمالية مجموع الأرقام المنفصلة، فإن هذا يرجع إلى عملية تدوير الأرقام.

لا يزال التمويل القائم على المنح منخفضًا

في الفترة 2019-2020، جرى تقديم 26 بالمئة فقط، أو 17,1 مليار دولار، من التمويل العام للمناخ المبلغ عنه كمنح (الرسم 4). وعلى الرغم من هذه الزيادة مقارنة بالسنوات السابقة، فإن الحصة النسبية هي نفسها تقريبًا كما كانت في الفترة 2015-2016. وكما يوضح الرسم 5، تحتل فرنسا واليابان المرتبة الأدنى في تقديم المنح الثنائية - إذ تساهمان بنسبة 7 بالمئة و8 بالمئة فقط من تمويلهما العام للمناخ كمنح بين عامي 2019 و2020 على التوالي.

وفي حين يمكن للقروض الميسّرة أن تضطلع بدور في تمويل العمل المناخي الذي من المتوقع أن يؤدي إلى عوائد ضمن نطاق المشروع، فإن انخفاض حجم الدعم القائم على المنح يمثل مصدر قلق كبير، إذ لا يمكن للقروض - في معظم الحالات - تلبية احتياجات التكيف الحاسمة للمجتمعات الأشدّ عرضة للخطر لضمان التأهب للكوارث والأمن الغذائي والمائي. كما أنّ انخفاض حصة المنح في تمويل المناخ يثير القلق بشكل خاص لأقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية (يُرجى مراجعة الفصل 6).

يستمر التمويل غير الميسّر في الارتفاع

ومن المثير للقلق كذلك أن الأدوات غير الميسّرة تمثل حصّة كبيرة ممّا يُبلغ عنه على أنه تمويل للمناخ في سياق هدف 100 مليار دولار في السنة. كما أنّ الغالبية العظمى من هذه القروض هي قروض غالبًا ما تعطى بشروط مستوى السوق أو بشروط قريبة منها، على الرغم من أن العديد منها لا يزال يقدّم شروطًا أفضل من القروض المتاحة في السوق الحرة.

وكما هو موضح في الرسم 4، زادت أحجام الأدوات غير الميسّرة المبلغ عنها بشكل كبير في السنوات الأخيرة - إلى 28 مليار دولار في 2019-2020 (المتوسط السنوي)، في حين ظلت القروض الميسّرة وغيرها من الأدوات من غير المنح في 2019-2020 إلى حد كبير عند نفس المستوى الذي كانت عليه في 2017-2018.

ومن المثير للقلق كذلك أن الأدوات غير الميسّرة تمثل حصّة كبيرة ممّا يُبلغ عنه على أنه تمويل للمناخ في سياق هدف 100 مليار دولار في السنة.

وتظل بنوك التنمية المتعددة الأطراف مصدرًا مهمًا للتمويل غير الميسّر. وفي 2019-2020، جرى تقديم ما يقدّر بنحو 80 بالمئة من التمويل غير الميسّر من خلال بنوك التنمية المتعددة الأطراف (كانت النسبة 70 بالمئة في 2017-2018).

ومن بين المقدمين الثنائيين، تمتلك إسبانيا أعلى حصة من تمويل المناخ العام الثنائي من خلال الأدوات غير الميسّرة، بنسبة مذهلة تبلغ 85 بالمئة (المرفق 1). كما توجد حصص عالية في تمويل المناخ من النمسا (51 بالمئة) والولايات المتحدة الأمريكية (31 بالمئة) واليابان (24 بالمئة) وفرنسا (17 بالمئة).

يزيد تمويل المناخ من عبء الديون

إنّ تقديم غالبية تمويل المناخ في شكل قروض وأدوات أخرى من غير المنح (معظمها غير ميسّرة) أمر غير عادل نهائيًا. ولا يجب إجبار البلدان المنخفضة الدخل الأشدّ عرضة للمناخ على الحصول على قروض للتكيف لحماية نفسها من أزمة مناخية ليست مسؤولة عنها. علاوة على ذلك، قلصت انبعاثات الكربون الزائدة في الماضي في معظم البلدان الغنية ميزانية الكربون المتبقية بما يتفق مع حدّ 1,5 درجة مئوية، ما يرغم البلدان النامية على الحدّ من مسارات انبعاثاتها على النطاق والسرعة المطلوبين الآن.

كما تهدّد هذه الممارسة بزيادة تفاقم أعباء الديون التي لا يمكن أن تتحملها أصلًا العديد من البلدان المنخفضة الدخل. وتنفق بلدان كثيرة على خدمة مدفوعات الديون أكثر مما تنفقه على البنية التحتية الأساسية والصحة والتعليم وخطط الحماية الاجتماعية وغيرها من الخدمات العامة الحيوية[32]. وبالإضافة إلى ذلك، تقلل خدمة الديون من الحيز المالي المتاح للحكومات للاستثمار في إجراءات مناخية إضافية مثل تلبية احتياجات التكيف الحيوية أو التعافي من الخسائر والأضرار التي لا مفرّ منها. ويؤدي ذلك إلى تفاقم التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية داخل البلدان وفيما بينها، فضلًا عن تقويض العمل المناخي.

وارتفعت مدفوعات الديون الخارجية لأقل البلدان نموًا من 31 مليار دولار في عام 2020 إلى 50 مليار دولار و43 مليار دولار في عامي 2021 و2022 على التوالي[33]. ووفقًا لعدالة الديون، سينفق 91 بلدًا منخفض الدخل ما متوسطه 16,3 بالمئة من إيراداته الحكومية على مدفوعات الديون الخارجية في عام 2023، وترتفع هذه النسبة إلى 16,7 بالمئة في عام 2024، بزيادة تزيد عن 150 بالمئة منذ عام 2011.[34] إلا أنّ التوقعات قاتمة إذ يشير تحليل القدرة على تحمل الديون الذي أجراه صندوق النقد الدولي إلى أن 36 بلدًا من أصل 73 بلدًا منخفض الدخل إما في حالة ضائقة ديون أو عرضة بشدة لخطر الإصابة بها[35].

الإطار 3. أثر الزيادات في أسعار الفائدة على سداد القروض في البلدان النامية

إنّ كيفية تغير أسعار الفائدة بمرور الوقت هي مصدر عدم اليقين في تقديرات تكاليف السداد. ويمكن أن يبيّن مثال توضيحي تأثير ارتفاع أسعار الفائدة العالمية في التكاليف وعمليات السداد المرتبطة بالقروض المناخية غير الميسّرة. وفي مثالنا، يمنح البنك الدولي قرضًا مرنًا للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة 400 مليون دولار للفليبين في أوائل عام 2022. إنّ القرض المرن للبنك الدولي للإنشاء والتعمير هو منتج تسليفي يستخدمه البنك الدولي لتمويل الأنشطة مع المقترضين من القطاع العام في البلدان النامية المتوسطة الدخل، بهدف تسريع الأهداف المناخية أو الإنمائية، رهنًا بأسعار الفائدة الجارية. كما أنّ استحقاق السداد النموذجي للقرض المرن للبنك الدولي للإنشاء والتعمير هو 20 عامًا.

ونظرًا لانخفاض أسعار الفائدة قبل مارس 2022، كان سعر الفائدة على القرض، عند التوقيع، 1,94 بالمئة لبلد مثل الفليبين[36]. وإذا ظل هذا المعدل ثابتًا طول مدة القرض، فسيكون إجمالي السداد 482 مليون دولار (بما في ذلك أصل الدين والفائدة). إلا أن ارتفاع أسعار الفائدة من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي كاستجابة لارتفاع التضخم سيكون له تأثير في القروض المرنة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير - إذ ارتفع سعر الفائدة إلى 5,86 بالمئة اعتبارًا من أبريل 2023.[37] وبافتراض هذا المعدل على مدى 20 عامًا، سيتعين على الفليبين سداد 686 مليون دولار، بزيادة 42 بالمئة في إجمالي السداد. وفي حين أن هذا المثال إرشادي فقط[38]، إلا أنّه يوضح كيف يمكن أن يؤدي تغيير أسعار الفائدة للقروض غير الميسّرة إلى زيادة كبيرة في عبء الديون المرتبطة بالقروض المناخية غير الميسّرة.

كما ستتأثر البلدان النامية بالزيادات الأخيرة في أسعار الفائدة في أسواق رأس المال العالمية[39]. وتنطوي هذه الزيادات على زيادة سداد القروض المناخية وزيادة الدين العام، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي تحصل على قروض غير ميسّرة (يُرجى مراجعة الإطار 3 للاطلاع على مثال توضيحي). ويحدّ ذلك من قدرة البلد على التكيف واتخاذ إجراءات مناخية تحويلية، ما يزيد من التعرّض لتغير المناخ في المستقبل.

الرسم 6. التمويل الثنائي للمناخ المبلغ عنه وفق كلّ أداة للفترة 2019-2020 (المتوسط السنوي)

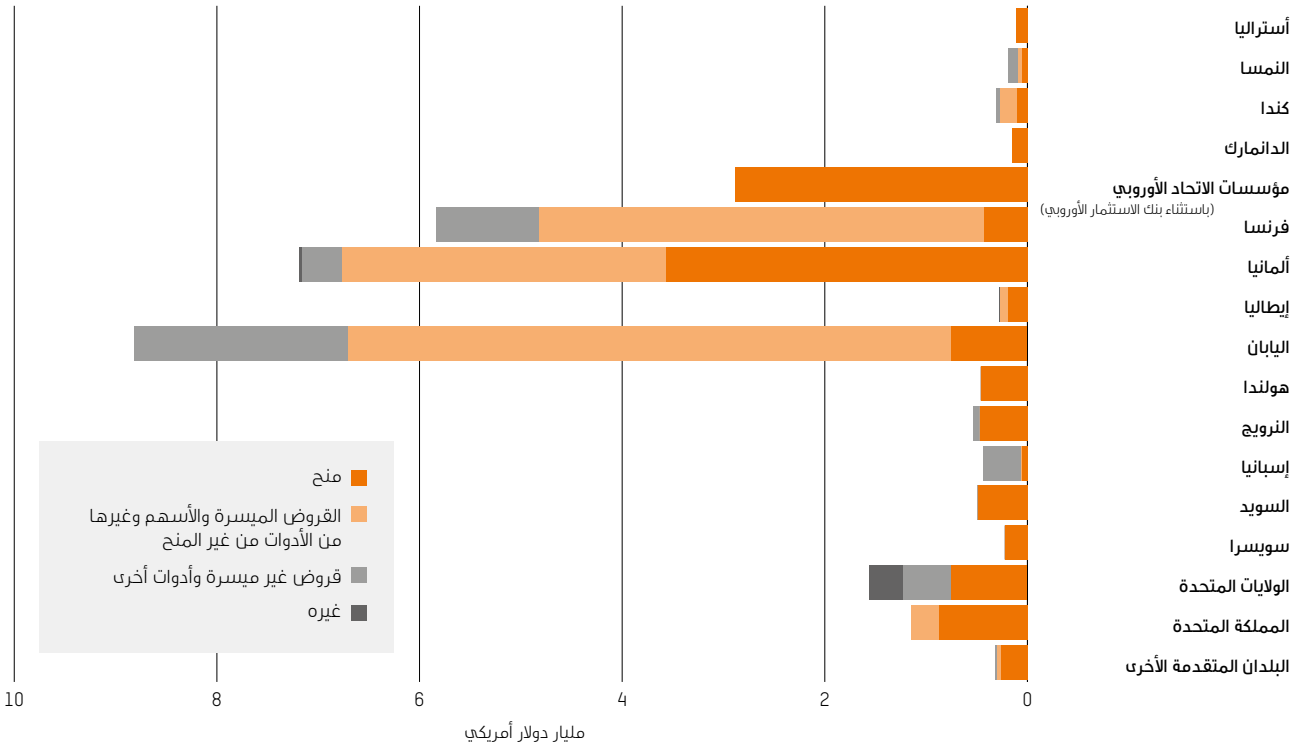

المصدر: التمويل الثنائي المبلغ عنه استنادًا إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (2023)، مع استثناءات قليلة (يرجى مراجعة الحاشية رقم 17).

الرسم 7. تمويل المناخ المتعدد الأطراف المبلغ عنه وفق كل أداة مالية للفترة 2019-2020 (المتوسط السنوي)

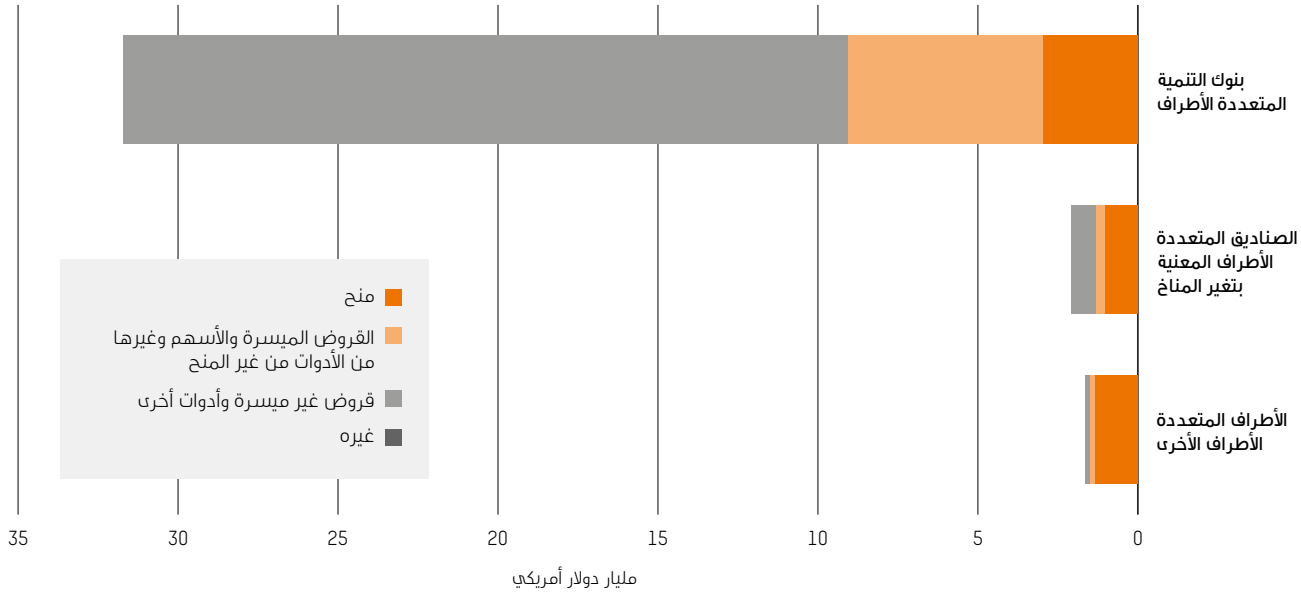

المصدر: التمويل المتعدد الأطراف المبلغ عنه استنادًا إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022b).

التوصيات

- ينبغي أن يلتزم المساهمون بتمويل المناخ بزيادة الدعم القائم على المنح للعمل المناخي على وجه السرعة، ولا سيما البلدان التي تقدم حاليًا حصة منخفضة من المنح.
- لا ينبغي أن تحسب البلدان المتقدمة التمويل غير الميسّر كجزء من مساهمتها في الالتزامات المالية بموجب اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- ينبغي أن يتضمن الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن تمويل المناخ مكونات كمية مخصصة (على سبيل المثال في شكل أهداف فرعية) لتسهيل تقديم الدعم القائم على المنح على وجه التحديد في المجالات الحرجة للتكيف والقدرة على الصمود، فضلًا عن معالجة الخسائر والأضرار.

5

33 بالمئة فقط من التمويل العام للمناخ المبلغ عنه كان **للتكيف**، فيما كان 59 بالمئة **للتخفيف**.

في اتفاق باريس، اتفقت الأطراف على «تحقيق توازن بين تمويل التكيف وتمويل التخفيف»، غير أن التكيف ظل يعاني من نقص التمويل على الدوام في الممارسة العملية[40]. ومن بين ما يقدّر بنحو 66,3 مليار دولار وجدناها في التمويل العام للمناخ للفترة 2019-2020 (المتوسط السنوي)، جرى تخصيص 33 بالمئة للتكيف، و59 بالمئة للتخفيف، و8 بالمئة للأهداف الشاملة (الرسم 6). وارتفع تمويل التكيف المبلغ عنه من متوسط سنوي قدره 9 مليارات دولار في 2015-2016، إلى 15 مليار دولار في 2017-2018، إلى 24,5 مليار دولار في 2019-2020.[41] يُرجى الملاحظة أنه وفق الموضح في الفصل 1، تقدّر منظمة أوكسفام القيمة الحقيقية لدعم تمويل التكيف المبلغ عنه في 2019-2020 بين 9 مليار دولار و10,5 مليار دولار سنويًا.

زاد تمويل التكيف ولكن لا يزال ثمة فجوة كبيرة

على الرغم من الزيادات، فإن مخصصات تمويل التكيف أقل بكثير من تلبية الاحتياجات العالمية، والتي تقدر بأنها باتت الآن في الحد الأعلى من نطاق 160 مليار دولار إلى 340 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030 الذي اقترحه برنامج الأمم المتحدة للبيئة[42]. ولا يزال تمويل التكيف أقل بكثير مما يمكن اعتباره مناسبًا بشكل معقول لضمان التوازن المتفق عليه بين التخفيف والتكيف في تخصيص تمويل المناخ المنصوص عليه في اتفاق باريس. ومن وجهة نظر منظمة أوكسفام، يتطلب ذلك حصّة قدرها 50 بالمئة للتكيف في سياق هدف 100 مليار دولار سنويًا. على أي حال، لا يزال ثمة حاجة إلى زيادة كبيرة في تمويل التكيف، لأسباب ليس أقلها الوصول إلى الهدف الذي حدده ميثاق غلاسكو للمناخ في الدورة 26 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (COP26) لمضاعفة تمويل التكيف السنوي بحلول عام 2025 مقارنة بعام 2019.

ويفصّل الجدول 3 تمويل التكيف المبلغ عنه في 2019-2020 حسب نوع المقدّم. وينبغي الإشادة بأستراليا وهولندا والسويد لتحقيقها حصصًا أعلى نسبيًا من تمويل التكيف، على الرغم من أنّ هذه الحصص لا تزال غير كافية[43]. وقد زادت أستراليا وفرنسا واليابان والدنمارك حصصها في التكيف مقارنة بالفترة 2017-2018، على الرغم من حاجة فرنسا واليابان لأن تقطعا شوطًا طويلًا باتجاه تحقيق تخصيص متوازن وتقديم الكثير من تمويل التكيف كقروض[44]. كما استمرت فجوة التكيف بالنسبة للبلدان الأخرى ذات حصص التكيف المنخفضة تاريخيًا، بما في ذلك إسبانيا والنرويج والولايات المتحدة.

الرسم 8. التخصيص المواضيعي المقدّر للتمويل العام للمناخ المبلغ عنه 2019-2020 (المتوسط السنوي)

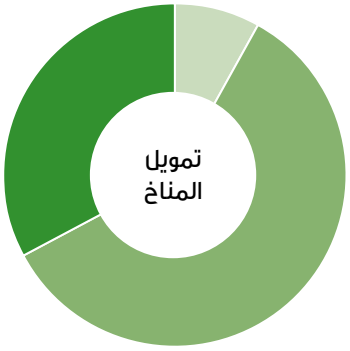

33%: التكيف

59%: التخفيف

8%: شامل

المصادر: التمويل الثنائي المبلغ عنه استنادًا إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (2023)، مع استثناءات قليلة (يُرجى مراجعة الحاشية IV). التمويل المتعدد الأطراف المبلغ عنه على أساس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022b).

الجدول 3. تمويل التكيف العام المبلغ عنه 2017-18 و2019-2020 (المتوسطات السنوية)

المساهم	2018-2017		2020-2019	
	التكيف فقط	التكيف +50 بالمئة شاملة	التكيف فقط	التكيف +50 بالمئة شاملة
أستراليا	13 بالمئة (15 مليون دولار)	56 بالمئة (67 مليون دولار)	76 بالمئة (84 مليون دولار)	79 بالمئة (88 مليون دولار)
النمسا	13 بالمئة (22 مليون دولار)	20 بالمئة (34 مليون دولار)	7 بالمئة (15 مليون دولار)	17 بالمئة (33 مليون دولار)
كندا	20 بالمئة (61 مليون دولار)	44 بالمئة (136 مليون دولار)	21 بالمئة (65 مليون دولار)	38 بالمئة (115 مليون دولار)
الدانمارك	22 بالمئة (35 مليون دولار)	40 بالمئة (64 مليون دولار)	30 بالمئة (45 مليون دولار)	42 بالمئة (63 مليون دولار)
مؤسسات الاتحاد الأوروبي (باستثناء بنك الاستثمار الأوروبي) *	41 بالمئة (1,29 مليار دولار)	59 بالمئة (1,86 مليار دولار)	41 بالمئة (1,18 مليار دولار)	58 بالمئة (1,69 مليار دولار)
فرنسا	20 بالمئة (976 مليون دولار)	27 بالمئة (1,29 مليار دولار)	31 بالمئة (1,81 مليار دولار)	39 بالمئة (2,28 مليار دولار)
ألمانيا	19 بالمئة (1,31 مليار دولار)	28 بالمئة (1,99 مليار دولار)	18 بالمئة (1,27 مليار دولار)	29 بالمئة (2,11 مليار دولار)
إيطاليا	24 بالمئة (78 مليون دولار)	55 بالمئة (183 مليون دولار)	23 بالمئة (63 مليون دولار)	51 بالمئة (140 مليون دولار)
اليابان	11 بالمئة (1,05 مليار دولار)	13 بالمئة (1,22 مليار دولار)	33 بالمئة (2,93 مليار دولار)	34 بالمئة (3,03 مليار دولار)
هولندا	52 بالمئة (191 مليون دولار)	68 بالمئة (247 مليون دولار)	47 بالمئة (217 مليون دولار)	67 بالمئة (309 مليون دولار)
النرويج	8 بالمئة (51 مليون دولار)	12 بالمئة (75 مليون دولار)	11 بالمئة (60 مليون دولار)	16 بالمئة (85 مليون دولار)
إسبانيا	17 بالمئة (44 مليون دولار)	29 بالمئة (77 مليون دولار)	7 بالمئة (31 مليون دولار)	12 بالمئة (53 مليون دولار)
السويد	45 بالمئة (199 مليون دولار)	61 بالمئة (269 مليون دولار)	40 بالمئة (200 مليون دولار)	58 بالمئة (289 مليون دولار)
سويسرا	60 بالمئة (133 مليون دولار)	60 بالمئة (133 مليون دولار)	57 بالمئة (126 مليون دولار)	57 بالمئة (126 مليون دولار)
المملكة المتحدة	49 بالمئة (547 مليون دولار)	49 بالمئة (548 مليون دولار)	49 بالمئة (565 مليون دولار)	49 بالمئة (565 مليون دولار)
الولايات المتحدة الأمريكية	15 بالمئة (218 مليون دولار)	15 بالمئة (218 مليون دولار)	16 بالمئة (246 مليون دولار)	16 بالمئة (246 مليون دولار)
البلدان المتقدمة الأخرى	43 بالمئة (102 مليون دولار)	63 بالمئة (153 مليون دولار)	48 بالمئة (154 مليون دولار)	64 بالمئة (207 مليون دولار)
المجموع الثنائي	21 بالمئة (6,37 مليار دولار)	28 بالمئة (8,63 مليار دولار)	29 بالمئة (9,06 مليار دولار)	37 بالمئة (11,43 مليار دولار)
بنوك التنمية المتعددة الأطراف	30 بالمئة (7,38 مليار دولار)	60 بالمئة (7,38 مليار دولار)	37 بالمئة (11,77 مليار دولار)	37 بالمئة (11,83 مليار دولار)
الصناديق المتعددة الأطراف المعنية بتغير المناخ	25 بالمئة (590 مليون دولار)	37 بالمئة (885 مليون دولار)	32 بالمئة (663 مليون دولار)	32 بالمئة (678 مليون دولار)
الجهات المتعددة الأطراف الأخرى	53 بالمئة (678 مليون دولار)	57 بالمئة (729 مليون دولار)	34 بالمئة (560 مليون دولار)	47 بالمئة (771 مليون دولار)

المجموع المتعدد الأطراف	30 بالمئة (8,64 مليار دولار)	31 بالمئة (8,99 مليار دولار)	37 بالمئة (13,00 مليار دولار)	37 بالمئة (13,27 مليار دولار)
المجموع الكلي	**25 بالمئة (15.02 مليار دولار)**	**30 بالمئة (17.62 مليار دولار)**	**33 بالمئة (22.06 مليار دولار)**	**37 بالمئة (24.71 مليار دولار)**

المصادر: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (2023)، مع استثناءات قليلة (يُرجى مراجعة الحاشية 17)، للتمويل الثنائي 2019-20، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (2022) للتمويل الثنائي 2017-2018، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022 b) للتمويل المتعدد.

ملاحظات: المبالغ بالدولار الأمريكي. تستند أرقام 2017-2018 إلى ت. كارتي وج. كوفاريغ وب. زاغيما (2020). وتتعلق النسب المئوية بإجمالي التمويل العام للمناخ المبلغ عنه (يُرجى مراجعة المرفق 1 لبيانات 2019-2020). ويفيد المقدمون الثنائيون بكون التمويل «شاملًا» حين يسعى البرنامج إلى التخفيف والتكيف. وبالنسبة للأرقام الواردة في العمودين 3 و5، يفترض أن 50 في المائة من هذا التمويل قد خدم أهداف التكيف. ولا تبلغ المنظمات المتعددة الأطراف عمومًا عن التمويل على أنه «شامل» ولكنها تبلغ عن مبالغ منفصلة تعزى إما إلى التكيف أو إلى التخفيف.
*يُعرض تمويل المناخ فقط من خلال المفوضية الأوروبية وصندوق التنمية الأوروبي، باستثناء بنك الاستثمار الأوروبي. وعند إضافة بنك الاستثمار الأوروبي، فإن النسب المعروضة لخدمة التكيف ستنخفض بشكل كبير.

وفي حين أن بنوك التنمية المتعددة الأطراف تقدّم حاليًا تمويلًا للتكيف أكثر بقليل من البلدان المتقدمة، فمن المرجح أن تستمر في تفضيل التخفيف على التكيف بسبب نموذج أعمالها المعتمد على الدعم القائم على القروض. وينطبق الشيء نفسه على التمويل الخاص المحشود - إذ يشير تحليل أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أنه خلال الفترة 2018-2020، ذهب 12 بالمئة فقط من التمويل للتكيف[45]. ولتحقيق توازن حقيقي، مثل التقسيم بالتساوي بين التخفيف والتكيف في سياق هدف 100 مليار دولار في السنة، يمكن لمقدمي التمويل الثنائي للمناخ أن يحذوا حذو الدنمارك، التي تهدف إلى حصة 60 بالمئة للتكيف لموازنة التحيز السائد ضد التكيف في قنوات التمويل الأخرى.

وبالنسبة للعديد من أهداف التكيف، مثل ضمان الأمن الغذائي والمائي أو حماية المجتمعات المحلية من الظواهر الجوية المتطرفة، غالبًا ما تكون القروض أدوات غير مناسبة بسبب الافتقار إلى العائد المالي الذي يمكن توقعه من الاستثمار الأولي أو انخفاض مستواه. ولذلك فإن منح التمويل العام هي شريان الحياة لإجراءات التكيف. ويوجز الجدول 4 أدناه الأدوات المالية حسب مختلف مجموعات المساهمين لتقديم تمويل التكيف. وفي المتوسط، قدم المساهمون في تمويل المناخ 35 بالمئة فقط من تمويلهم للتكيف كمنح في 2019-2020 (المتوسط السنوي). وبالمقارنة، جرى تقديم 34 بالمئة من تمويل التكيف كقروض ميسّرة، و31 بالمئة باستخدام أدوات غير ميسّرة.

الجدول 4. تمويل التكيف العام المبلغ عنه حسب الأداة المالية والمساهم 2019-20 (المتوسط السنوي)

المساهم	تمويل التكيف كما ورد في التقارير	المنح	قروض ميسرة وأسهم وغيرها من الأدوات من غير المنح	قروض غير ميسرة وأدوات أخرى	مساهمات أخرى
مقدمون ثنائيون	9,061 مليون دولار	54.0 بالمئة	42.4 بالمئة	3.3 بالمئة	0.3 بالمئة
مقدمون متعددو الأطراف	12,995 مليون دولار	22.1 بالمئة	28.3 بالمئة	49.6 بالمئة	0 بالمئة
بنوك التنمية المتعددة الأطراف	11,772 مليون دولار	16.6 بالمئة	30.2 بالمئة	53.2 بالمئة	0 بالمئة
الصناديق المتعددة الأطراف المعنية بتغير المناخ*	663 مليون دولار	89.2 بالمئة	0.2 بالمئة	10.6 بالمئة	0 بالمئة
الأطراف المتعددة الأطراف الأخرى	560 مليون دولار	58.0 بالمئة	21.0 بالمئة	21.1 بالمئة	0 بالمئة
المجموع الكلي	**22,056 مليون دولار**	**35.2 بالمئة**	**34.1 بالمئة**	**30.6 بالمئة**	**0.1 بالمئة**

المصادر: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (2023)، مع استثناءات قليلة (يُرجى مراجعة الحاشية 17)، للتمويل الثنائي 2019-2020، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022b) للتمويل المتعدد الأطراف.

ملاحظات: المبالغ بالدولار الأمريكي. ولا تشمل الأرقام المبينة التمويل المبلغ عنه على أنه تمويل «شامل». يُرجى مراجعة المرفق للحصول على البيانات الكاملة للفترة 2019-2020.

التوصيات

- يجب على جميع مقدمي تمويل المناخ الالتزام بزيادة تمويل التكيف بشكل كبير، مع التركيز على التمويل القائم على المنح. وينبغي أن تقدم البلدان المتقدمة خطة تنفيذ توضح بالتفصيل العمل الجماعي والفردي باتجاه تحقيق هدف مضاعفة تمويل التكيف بحلول عام 2025 مقارنة بعام 2019.
- ينبغي أن يتضمن الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن تمويل المناخ هدفًا فرعيًا قائمًا على الاحتياجات للتمويل العام للمناخ على وجه التحديد للتكيف (القائم على المنح).

6

جرى تقديم أكثر من نصف تمويل المناخ المخصّص ل**أقل البلدان نموًا**، وأكثر من ثلث التمويل **للدول الجزرية الصغيرة النامية**، على شكل قروض.

على الرغم من كون انبعاثات أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية بالحد الأدنى، فإنها معرضة بشكل خاص لتغير المناخ بسبب جغرافيتها وارتفاع مستويات الفقر فيها وانخفاض قدرتها على التكيف. ولا تحدد تقارير البلدان المتقدمة التي تقدم كل سنتين النسبة المئوية لتمويل المناخ المخصص لأقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع ذلك، يمكن تقدير ذلك باستخدام بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تشير إلى أنه في المتوسط، جرى تخصيص 21,7 بالمئة من تمويل التنمية المتعلقة بالمناخ المقدم إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لأقل البلدان نموًا و2,4 بالمئة للدول الجزرية الصغيرة النامية في 2019-2020. وبافتراض أن نفس النسبة من تمويل المناخ المبلغ عنها إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قد ذهبت إلى أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن المبالغ السنوية المقدرة ستكون حوالي 7,6 مليار دولار و0,7 مليار دولار على التوالي.

وفي 2019-2020، كان أكثر من نصف (55 بالمئة) تمويل المناخ المخصص لأقل البلدان نموًا في شكل قروض وأدوات أخرى من غير المنح. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، كانت هذه النسبة 35 بالمئة. ومع ذلك، فإن ما يقدر بنحو 12,3 بالمئة من إجمالي تمويل المناخ المبلغ عنه لأقل البلدان نموًا و10,4 بالمئة للدول الجزرية الصغيرة النامية كان تمويلًا غير ميسّر. وذهب ما يزيد عن نصف تمويل المناخ (54,6 بالمئة) المبلغ عنه لأقل البلدان نموًا و59,9 بالمئة للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى التكيف. ومن المثير للصدمة أنه في كثير من الحالات تُمنح هذه البلدان قروضًا بدلًا من المنح للتكيف مع تأثيرات المناخ (يُرجى مراجعة الرسم 7).

للصدمة أنه في كثير من الحالات تُمنح هذه البلدان قروضًا بدلًا من المنح للتكيف مع تأثيرات المناخ.

وعلى الرغم من الضعف الشديد لأقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية أمام آثار المناخ، فإنها لا تتلقى ما يكفي من الدعم الذي تحتاجه، لا سيما من خلال التمويل القائم على المنح. وينطوي تخصيص القروض وغيرها من الأدوات غير المتعلقة بالمنح على خطر نشوء أعباء ديون لا يمكن تحملها؛ ففي عام 2022، كان 60 بالمئة من أقل البلدان نموًا وغيرها من البلدان منخفضة الدخل معرضة بشدة لخطر ضائقة الديون أو تعاني منها[46]. بناءً على ما تقدّم من غير المقبول أن يكون 12 بالمئة من التمويل المقدم لأقل البلدان نموًا تمويلًا غير ميسّر. ومن بين كبار مقدمي تمويل المناخ، تشير التقديرات إلى أن سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا والنرويج تقدم أصغر حصة من تمويلها المناخي لأقل البلدان نموًا، في حين أن جميع المساهمين تقريبًا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا لا يستهدفون الدول الجزرية الصغيرة النامية.

التوصيات

- ينبغي أن يلتزم جميع مقدمي تمويل المناخ بزيادة تمويل المناخ لأقلّ البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية زيادة كبيرة، بما في ذلك عن طريق تقديم جميع تمويل التكيف على الفور كمنح.
- تتطلب قواعد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمبادئ التوجيهية للإبلاغ من جميع مقدمي تمويل المناخ الإبلاغ عن حصة تمويل المناخ التي تساهم بها في أقلّ البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ينبغي أن يعترف الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن تمويل المناخ بالوضع الخاص لأقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من السياقات الشديدة التأثر بالمناخ، بما في ذلك عن طريق تحديد أولوياتها للتمويل القائم على المنح وبشروط ميسّرة للغاية.

الرسم 9. التمويل الإنمائي المقدر المتعلق بالمناخ لأقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية في 2019-2020 حسب الأداة والتوزيع الميسر والتركيز المواضيعي للقروض والأدوات من غير المنح

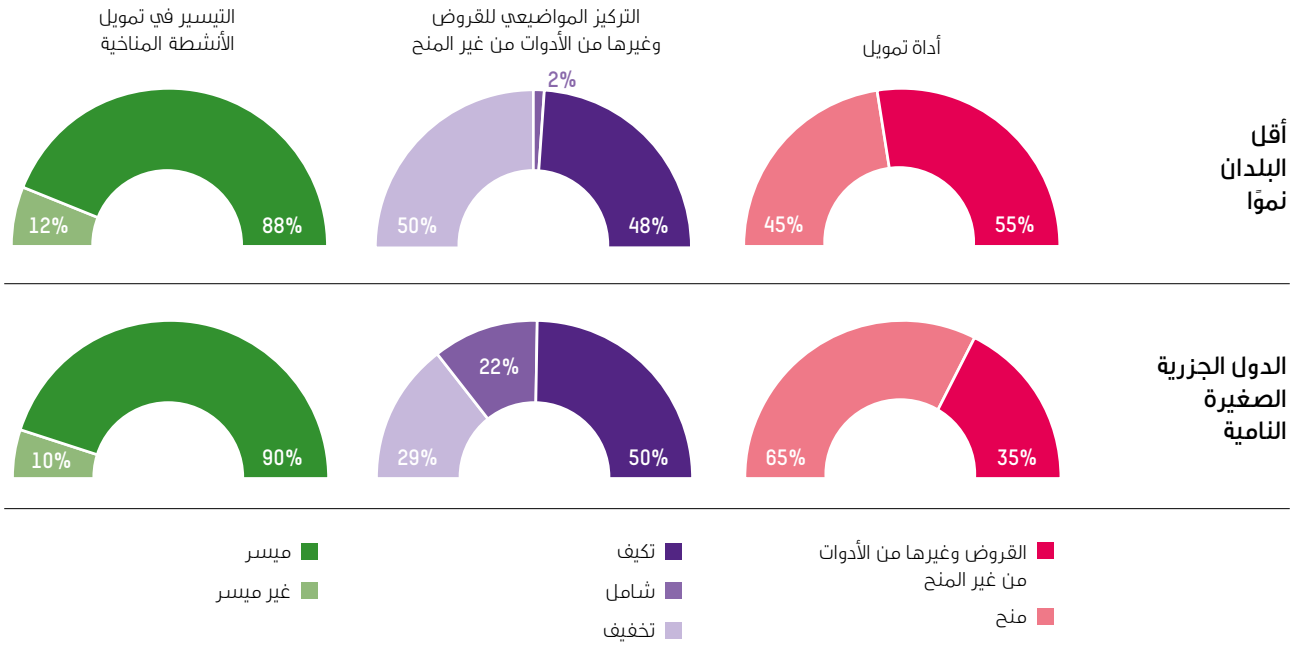

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022b).

ملاحظة: لحساب النسب المئوية، تحسب المشاريع حيث جرى تحديد أي من علامات ريو أو كليهما عند المستوى 1 مع 50 بالمئة من إجمالي أحجام المشاريع.

الجدول 5. الحصة المقدرة لتمويل التنمية المتعلقة بالمناخ لأقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية من قبل مقدمين ثنائيين مختارين 2019-2020 (المتوسط السنوي)

البلد	حصة أقل البلدان نموًا	حصّة الدول الجزرية الصغيرة النامية
أستراليا	19.5 بالمئة	42.1 بالمئة
بلجيكا	44.5 بالمئة	1.7 بالمئة
كندا	22.1 بالمئة	5.5 بالمئة
الدانمارك	27.0 بالمئة	0.0 بالمئة
مؤسسات الاتحاد الأوروبي (باستثناء بنك الاستثمار الأوروبي)	19.6 بالمئة	4.5 بالمئة
فرنسا	17.4 بالمئة	2.9 بالمئة
ألمانيا	10.2 بالمئة	0.2 بالمئة
أيرلندا	70.4 بالمئة	1.9 بالمئة
اليابان	37.8 بالمئة	1.1 بالمئة
هولندا	16.2 بالمئة	0.0 بالمئة
نيوزيلندا	13.2 بالمئة	76.6 بالمئة
النرويج	11.0 بالمئة	0.3 بالمئة
إسبانيا	17.5 بالمئة	7.1 بالمئة
السويد	25.4 بالمئة	0.1 بالمئة
سويسرا	16.0 بالمئة	1.0 بالمئة
المملكة المتحدة	27.6 بالمئة	0.3 بالمئة
الولايات المتحدة الأمريكية	19.0 بالمئة	1.8 بالمئة

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022 b).

ملاحظة: لحساب النسب المئوية، تحسب المشاريع حيث جرى تحديد أي من علامات ريو أو كليهما عند المستوى 1 مع 50 بالمئة من إجمالي أحجام المشاريع.

7

لا يزال التمويل لمعالجة الخسائر والأضرار جزءًا غير رسمي من الهيكل الدولي لتمويل المناخ، ما يؤدي إلى **غياب نظام مخصص للدعم الموثوق به.**

منذ عقود مضت، تحدث الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار المناخية التي لم يتم تخفيفها أو التكيف معها، ويشعر بها بشدة سكان جنوب الكرة الأرضية. وعلى الرغم من أكثر من 30 عامًا من دعوة البلدان النامية إلى التمويل لمعالجة هذه الخسائر والأضرار، والاتفاق التاريخي لإنشاء صندوق في الدورة 27 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (COP27)، لا يوجد نظام يمكن التنبؤ به لتمويل الخسائر والأضرار في إطار الهيكل الدولي لتمويل المناخ. كما أن التكاليف المالية المرتبطة بذلك مرتفعة وتتحملها حاليًا المجتمعات المحلية التي تعاني منها (الإطار 4)؛ ففي 55 من أكثر البلدان عرضة للتغير المناخي، تُعزى الخسائر الاقتصادية التي تزيد عن نصف تريليون دولار إلى تغير المناخ بين عامي 2000 و2019.[47] إن التوقعات المستقبلية للخسائر والأضرار في البلدان النامية صارخة، إذ يشير أحد التقديرات إلى ارتفاع التكاليف من 290 مليار دولار إلى 580 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030.[48]

وقد تعهد العديد من البلدان في الدورة 27 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (COP27) بتمويل الخسائر والأضرار، ما يشير إلى أهميتها المتزايدة وإثارة أسئلة مهمة بشأن كيفية ملاءمتها للهيكل العام لتمويل المناخ. وما يبعث على القلق أنه من بين التعهدات بالخسائر والأضرار التي جرى تقديمها، فإن جميعها باستثناء ثلاثة تأخذ من تمويل المناخ الذي جرى الالتزام به سابقًا[49]. وقد ركز العديد من هذه التعهدات على الآليات القائمة في الغالب على التأمين، وهو ما لا تدعو إليه البلدان النامية لأن هذه الآليات غير ملائمة في العديد من السياقات[50]. وبالإضافة إلى ذلك، وبما أنه لا يوجد حتى الآن التزام بتمويل الخسائر والأضرار بشكل كاف أو متوقع بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن العديد من التعهدات هي تعهدات لمرة واحدة فقط ولا تضمن استمرارية التمويل اللازم للمجتمعات المحلية لإعادة البناء بشكل صحيح في أعقاب الأثر.

في نهاية المطاف، فإن الأشخاص الذين يقفون على الخطوط الأمامية لتغير المناخ هم الذين يعانون عندما تقسم البلدان المساهمة على نحو متزايد قدرًا صغيرًا أصلًا من المال لتلبية الاحتياجات المتزايدة. وإذا لم يحدد هدف فرعي للخسائر والأضرار، فسيكون من الصعب التأكد من كون الأموال التي تذهب إلى هذا الهدف أموالًا جديدة.

ويجب أن يكون تمويل الخسائر والأضرار جديدًا وإضافيًا. ومع ذلك، فإن الحكومات التي تعيد تسمية التمويل الحالي للتنمية على أنه مناسب للمناخ كانت مصدر المشكلة منذ تحديد هدف 100 مليار دولار في السنة لأول مرة. كما أن تمويل التكيف أمر بالغ الأهمية للحد من الخسائر والأضرار، والتمويل الإنساني منهك أصلًا إلى حدّ كبير؛ ولا يمكن سرقة أدوات التمويل هذه لسداد كلفة معالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن المناخ[51]. وفي نهاية المطاف، فإن الأشخاص الذين يقفون على الخطوط الأمامية لتغير المناخ هم الذين يعانون عندما تقسم البلدان المساهمة على نحو متزايد قدرًا صغيرًا أصلًا من المال لتلبية الاحتياجات المتزايدة. وإذا لم يحدد هدف فرعي للخسائر والأضرار، فسيكون من الصعب التأكد من كون الأموال التي تذهب إلى هذا الهدف أموالًا جديدة.

يجب إذًا أن يكون تمويل الخسائر والأضرار قائمًا على المنح؛ ولا ينبغي لأي مجتمع محلي أو شخص أن يستدين للتعافي من أزمة ناجمة عن المناخ لم يتسبب فيها. فعلى سبيل المثال، في أعقاب فيضانات باكستان عام 2022 وإعصار إيداي في موزمبيق عام 2019، اضطر كلا البلدين إلى الحصول على قروض كبيرة للتعافي وإعادة البناء.[52] وثمة أخطار حقيقية تتمثل في تقديم هذا التمويل كقروض أو أدوات أخرى من غير المنح، كما يتضح من التكيف في الفصل 5، ويجب التعهد منذ البداية بالتزامات بعدم حدوث ذلك لتمويل الخسائر والأضرار.

التوصيات

- يجب أن يكون التمويل لمعالجة الخسائر والأضرار هدفًا فرعيًا قائمًا بذاته في الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن تمويل المناخ، ما يضمن كون التمويل لمعالجة الخسائر والأضرار كافيًا وإضافيًا. وينبغي أن يستند الهدف الفرعي إلى تقييمات شاملة وتشاركية للاحتياجات وإلى أفضل المعارف المتاحة.
- يجب على المساهمين توفير التمويل لمعالجة الخسائر والأضرار من خلال المنح التي يجب أن تأتي إضافة إلى هدف 100 مليار دولار في السنة. وتمشيًا مع مبدأ «الملوث يدفع»، ينبغي تطوير خيارات مثل فرض ضريبة على انبعاثات الشحن، أو ضرائب الثروة، أو ضريبة أرباح الوقود الأحفوري الزائدة، كمصادر تمويل مبتكرة.
- يجب على المساهمين الإبلاغ عن التمويل الذي يقدمونه لمعالجة الخسائر والأضرار، مع الشفافية بشأن الغرض منه ونطاقه[53].

الإطار 4. الخسائر والأضرار الناجمة عن الإعصار المداري فريدي

تسبب الإعصار المداري فريدي بدمار شامل في ملاوي وموزمبيق ومدغشقر في مارس 2023. واستمر لأكثر من شهر وسجل رقمًا قياسيًا عبر التاريخ لأعلى طاقة إعصار متراكمة في نصف الكرة الجنوبي[54]. وفي ملاوي، توفي أكثر من 500 شخص وأبلغ عن تضرّر ما لا يقل عن 2,27 مليون شخص[55]. وللتعامل مع الأضرار، أطلقت حكومة ملاوي خطة استجابة طارئة تستهدف 1,63 مليون شخص - 71 بالمئة من المتضررين - مع التركيز بشكل أساسي على احتياجات البقاء الفورية والخدمات الأساسية[56]. واعتبارًا من منتصف أبريل، كانت الخطة لا تزال غير ممولة بنسبة 75 بالمئة. وتعتبر ملاوي من أقل البلدان نموًا المعرضة أصلًا لخطر ضائقة الديون، وهي معرضة بشدة لتغير المناخ. وكان من شأن تمويل الخسائر والأضرار من خلال المنح أن يساعد في تخفيف العبء الذي تتحمله ملاوي في الاستجابة لآثار الإعصار[57].

8

يصل تمويل التنمية المتعلقة بالمناخ الآن إلى ثلث **ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية الراكدة**، بدلًا من كونه «جديدًا وإضافيًا».

«كان أحد الاتفاقات الرئيسية يقضي بوجوب كون تمويل المناخ «جديدًا وإضافيًا» وليس على حساب أهداف التنمية المستدامة. إن الموارد التي تعطي الأولوية للمناخ على حساب تمويل التنمية غير المناخية تزيد من ضعف السكان أمام أي مستوى معين من الصدمات المناخية، وبالتالي فإن إضافة تمويل المناخ أمر ضروري». الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2022)[58].

لقد أقرّ الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بأن إضافة تمويل المناخ أمر ضروري، وأن الموارد التي تعطي الأولوية للمناخ على حساب تمويل التنمية غير المناخية تزيد من ضعف السكان المعرضين للصدمات المناخية. ومع ذلك، فإن معظم التمويل الميسّر للمناخ المبلغ عنه يُحتسب مرتين مقابل التزام البلدان المتقدمة الطويل الأمد (منذ عام 1970)[59] بزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى 0,7 بالمئة من الدخل القومي الإجمالي، بدلًا من كونها جديدة وإضافية حقًا.

«كان أحد الاتفاقات الرئيسية يقضي بوجوب كون تمويل المناخ «جديدًا وإضافيًا» وليس على حساب أهداف التنمية المستدامة». الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2022)

الرسم 10. المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمناخ كحصة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية، والمساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية

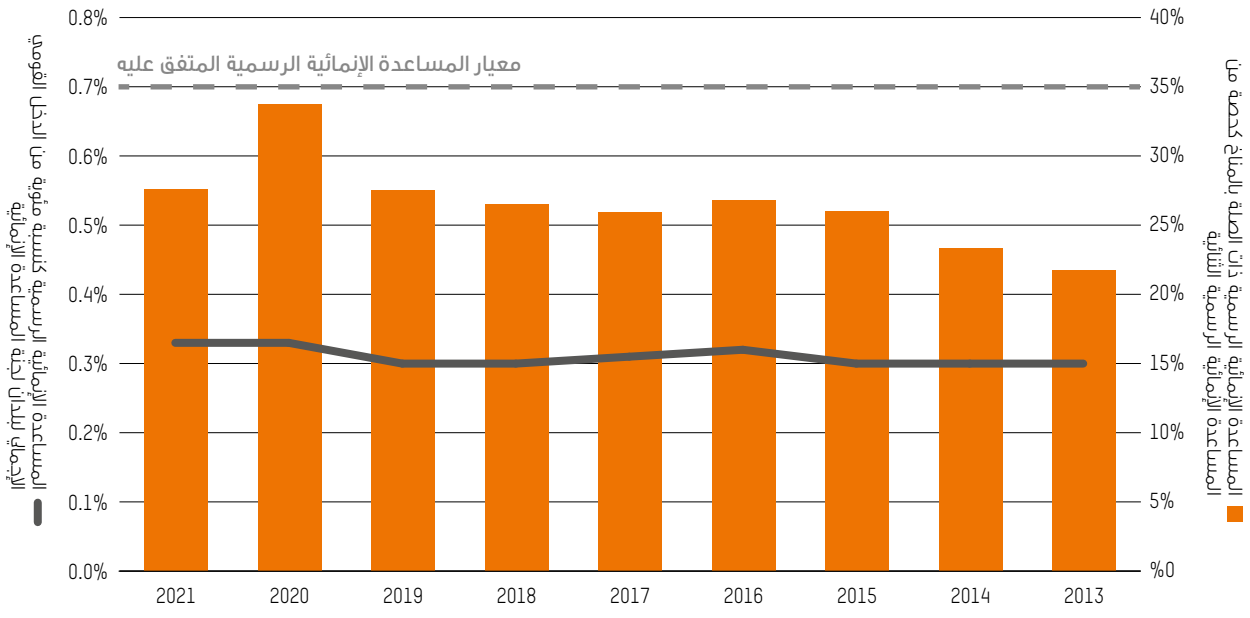

المصادر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[64] (2023b) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن التنمية (2023).[65]

ملاحظة: لاحظت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن قيمة الذروة لعام 2020 ترجع في الغالب إلى عدد قليل من الأنشطة الكبيرة التي أبلغ عنها عدد صغير من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية في ذلك العام[66].

وعلى مدى العقد الماضي، تذبذب صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية حول نسبة مخيبة للآمال بلغت 0,3 بالمائة، أي أقل من نصف التزامها البالغ 0,7 بالمائة (الرسم 8). وفي عام 2020، ارتفع الإنفاق على المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 3,5 بالمئة (بالقيمة الحقيقية) مقارنة بعام 2019، ولكن جاء ذلك بشكل أساسي استجابة لجائحة كورونا: وقد مثلت الأنشطة المتعلقة بجائحة كورونا 7,4 بالمئة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، مثلت تكاليف اللاجئين داخل البلد 5,6 بالمئة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2020.[60]

وفي عام 2020، أوفت ستة بلدان متقدمة فقط بالتزامها بإنفاق 0,7 بالمئة من دخلها القومي الإجمالي على المساعدة الإنمائية الرسمية[61]. ووفقًا لتحليل أجرته منظمة كير، قدمت لوكسمبورغ والنرويج والسويد فقط بين عامي 2011 و2018 بشكل مستمر مبالغ كبيرة من تمويل المناخ بالإضافة إلى الالتزام بنسبة 0,7 بالمئة[62].

إن المساعدة الإنمائية الرسمية هي أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي هي عرضة لخطر شديد، وفقًا للأمم المتحدة. وقد أظهر تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2022 انعكاسًا للتقدم المحرز في العديد من الأهداف، في عدة المناطق، وغالبًا ما يكون ذلك بسبب نقص التمويل العام[63]. ويعدّ تكامل العمل المناخي واستراتيجيات التنمية الأخرى أمرًا إيجابيًا، إذ غالبًا ما يكون لأهداف التكيف أو التخفيف أوجه تآزر مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى. إلا أن الحال ليس كذلك دائمًا. وحتى لو كان الأمر كذلك، فقد يكون ثمة تكاليف إضافية تتعلق بتحديات المناخ. ولهذا السبب تصرّ البلدان النامية على إضافة تمويل المناخ على التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية.

التوصيات

- يجب أن يكون تمويل المناخ إضافة إلى التزامات المساعدات: لا ينبغي أيضًا احتساب الأموال التي تحتسب ضمن الالتزام بمبلغ 100 مليار دولار والتزامات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كمساعدة إنمائية رسمية لتحقيق هدف مساعدات الدخل القومي الإجمالي البالغ 0,7 بالمئة.
- كخطوة أولى، ينبغي أن تلتزم البلدان المتقدّمة بضمان كون الزيادات المستقبلية في تمويل المناخ المؤهل كمساعدة إنمائية رسمية تشكل جزءًا من ميزانية المساعدات الإجمالية التي تتزايد بنفس معدل تمويل المناخ على الأقل.
- تحتاج جميع البلدان إلى دعم الإجراءات العاجلة لتنفيذ المصادر الوطنية والدولية الجديدة الواعدة لتمويل المناخ - بما في ذلك تحويل دعم الوقود الأحفوري وتسعير الكربون للطيران الدولي والنقل البحري.

9

لم تُحدّد **المساواة بين الانواع الاجتماعية** كهدف رئيسي سوى في ما يقدّر بنحو 2,9 بالمائة فقط من تمويل التنمية المرتبط بالمناخ، كما أن ثمة نقص خطير في البيانات المتعلقة بحجم التمويل الذي ينفق على المستوى المحلي.

إنّ تأثير أزمة المناخ لا يتوزع بالتساوي: إذ يواجه أصحاب الدخل المنخفض والفئات المهمّشة أسوأ الآثار على الرغم من أنهم غالبًا ما يساهمون بأقل قدر من الانبعاثات. ولكي يصل تمويل المناخ إلى الأشخاص الأشدّ تضررًا من تغير المناخ، يجب إنفاقه بطريقة تستجيب للاحتياجات المحددة للمجتمعات المحلية المتضررة، ولا سيما النساء. وثمة نقص في البيانات عن مقدار تمويل المناخ الذي يُنفق على المستوى المحلي أو بالشراكة مع المجتمعات المحلية، لكن المعلومات المحدودة المتاحة تشير إلى أنه قليل جدًا[67]. وينبغي تمكين المجتمعات المحلية من قيادة القرارات التي تؤثر فيها. وعلى الرغم من أنّ العديد منها قد أيّد مبادئ التكيف بقيادة محلية[68]، يفشل المقدمون الثنائيون ووكالات الأمم المتحدة وبنوك التنمية المتعددة الأطراف في إعطاء الأولوية للأنشطة التي تقودها المجتمعات المحلية، كما أن ضعف الشفافية يصعّب تعقب كيفية وصول التمويل إلى المستوى المحلي[69].

قد لا تكون إجراءات التكيف والتخفيف التي لا تراعي الفوارق بين الانواع الاجتماعية فاعلة وقد تؤدي إلى تفاقم اللامساواة بين الانواع الاجتماعية.

ويعاني النساء والرجال بشكل مختلف من آثار تغير المناخ، إذ غالبًا ما تكون النساء مسؤولات عن توفير الطعام وإعداده وجمع الماء والاعتناء بالمحاصيل. وتزداد هذه الآثار التفاضلية بسبب الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة واللامساواة في الوصول إلى الموارد وعمليات اتخاذ القرار. ومع ذلك، تقدّر منظمة أوكسفام أن ثلث مشاريع تمويل المناخ فقط في فترة 2019-2020 قد جرى الإبلاغ عنها على أنها تدمج أهداف المساواة بين الانواع الاجتماعية بدرجة كبيرة على الأقل، ناهيك عن المستويات التحويلية المطلوبة لتحقيق العدالة بين الانواع الاجتماعية. وقد لا تكون إجراءات التكيف والتخفيف التي لا تراعي الفوارق بين الانواع الاجتماعية فاعلة وقد تؤدي إلى تفاقم اللامساواة بين الانواع الاجتماعية.

الجدول 7. مؤشرات المساواة بين الانواع الاجتماعية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتمويل التنمية المتعلقة بالمناخ في 2019-2020 (المتوسط السنوي)

حصة مؤشرات النوع الاجتماعي(20-2019)	غير مستهدف (0)	كبير (1)	رئيسي (2)	من دون مؤشر
المانحون الثنائيون (أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية)	43.5 بالمئة	49.0 بالمئة	2.4 بالمئة	5.2 بالمئة
بنوك التنمية المتعددة الأطراف	2.3 بالمئة	9.21 بالمئة	5.3 بالمئة	4.08 بالمئة
صناديق المناخ متعددة الأطراف (صندوق المناخ الأخضر، صناديق الاستثمار في المناخ، صندوق التكيف)	0 بالمئة	7.67 بالمئة	3.0 بالمئة	32 بالمئة
المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى (مرفق البيئة العالمية، المعهد العالمي للنمو الأخضر، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، صندوق الكوارث الطبيعية)	2.0 بالمئة	5.3 بالمئة	0 بالمئة	3.69 بالمئة
المجموع	**20.7 بالمئة**	**30.7 بالمئة**	**2.9 بالمئة**	**45.7 بالمئة**

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022b).

ملاحظة: لحساب النسب المئوية، نحسب المشاريع التي جرى تحديد أي من علامات ريو أو كليهما عند المستوى 1 مع 50 بالمئة من إجمالي أحجام مشاريعها.

ولا تتضمن التقارير التي تقدمها البلدان المتقدمة كل سنتين إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بيانات عن النوع الاجتماعي، وبالتالي يجب على منظمة أوكسفام تقدير نسبة تمويل المناخ الذي يعطي الأولوية للمساواة بين الانواع الاجتماعية باستخدام بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويُقدّر أن 2,9 بالمئة فقط من تمويل التنمية المرتبط بالمناخ قد حدد المساواة بين الانواع الاجتماعية كهدف رئيسي، و30,7 بالمئة قد حددها كهدف مهم ولكن ليس كهدف رئيسي (الجدول 7). أما النسبة المتبقية من 66,4 بالمئة من المشاريع فإما أنها لم تكن هدفًا مهمًا (20,7 بالمئة) أو لم يتم فحصها (45,7 بالمئة لم يتم تمييزها). وكان ثمة انتقادات أيضًا للمشاريع التي يفترض أنها تركز على المساواة بين الانواع الاجتماعية بإنها لم تكن ذات جودة كافية، إذ وجدت أبحاث منظمة أوكسفام التي حللت مشاريع المساواة بين الانواع الاجتماعية التي أبلغ عنها مقدمو تمويل المناخ الرئيسيون ذاتيًا أن أيًا من هذه المشاريع لم يتضمن باستمرار ما يكفي من عناصر المساواة بين الانواع الاجتماعية لاعتبارها ذات جودة عالية[70].

التوصيات

- يجب على المساهمين في تمويل المناخ زيادة تمويلهم ومساعدتهم للعمل المناخي على المستوى المحلي، بما يتماشى مع التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية للبلدان النامية (بما في ذلك المساهمات المحددة وطنيًا)، وتعقب مبلغ تمويل المناخ الذي يُنفق محليًا والإبلاغ عنه بما يتماشى مع مبادئ التكيف بقيادة محلية.
- ينبغي للمساهمين في تمويل المناخ أن يعطوا الأولوية للمساواة بين الانواع الاجتماعية في المشاريع المتعلقة بالمناخ، التي ينبغي أن تراعي الاحتياجات الفريدة للنساء والرجال في أهدافها وتصميمها وميزانيتها وتنفيذها؛ وينبغي إبلاغ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بمؤشرات المساواة بين الانواع الاجتماعية بشفافية واتساق.

10

لا تتوفر **بيانات متسقة وشفافة** لتقدير مستوى التمويل الخاص الذي جرى حشده لهدف 100 مليار دولار.

كانت الدول المتقدمة واثقة منذ فترة طويلة من أن مستثمري القطاع الخاص سيقدّمون حصة كبيرة من هدف 100 مليار دولار السنوي[71]. وعلى نطاق أوسع، كان ثمة توقع بأن يضطلع الاستثمار الخاص بدور رئيسي في تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[72]. ولكن يظهر تحليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتمويل الخاص للمناخ الذي حشدته تدخلات التمويل العام للمناخ في البلدان المتقدمة خطًا ثابتًا عند حوالي 14 مليار دولار سنويًا (الرسم 9)[73].

ومن المستحيل التحقق من أرقام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لأنها تستند إلى بيانات سرية (يجري مشاركتها مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بموجب اتفاقات عدم الإفشاء) من البلدان المتقدمة والمؤسسات المتعددة الأطراف التي تفيد بأنها استفادت من تلك الاستثمارات الخاصة[74]. وتبلغ بعض البلدان المتقدمة عن حشدها للاستثمارات الخاصة في تقاريرها التي تصدرها عن فترة سنتين، ولكنها تستخدم أساليب شديدة التنوع للحساب والإبلاغ (يُرجى مراجعة الجدول 8)، ما يجعل من الصعب تجميع التقارير أو مقارنتها بتحليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويزيد عدم الإفصاح من صعوبة دراسة الاستثمارات ذات الرافعة المالية في البلدان النامية، أو مساهماتها في التكيف أو التخفيف، أو تحديد من يستفيد منها.

'أظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية أن مشاريع التكيف لا تقدم عمومًا عوائد مالية كافية لجذب المستثمرين من القطاع الخاص، وظلت تقليديًا ممولة من القطاع الرسمي'.

الرسم 11. تم تقديم تقرير التمويل الخاص إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كما حشدته البلدان المتقدمة خلال الفترة 2013-2020 (مليار دولار أمريكي)

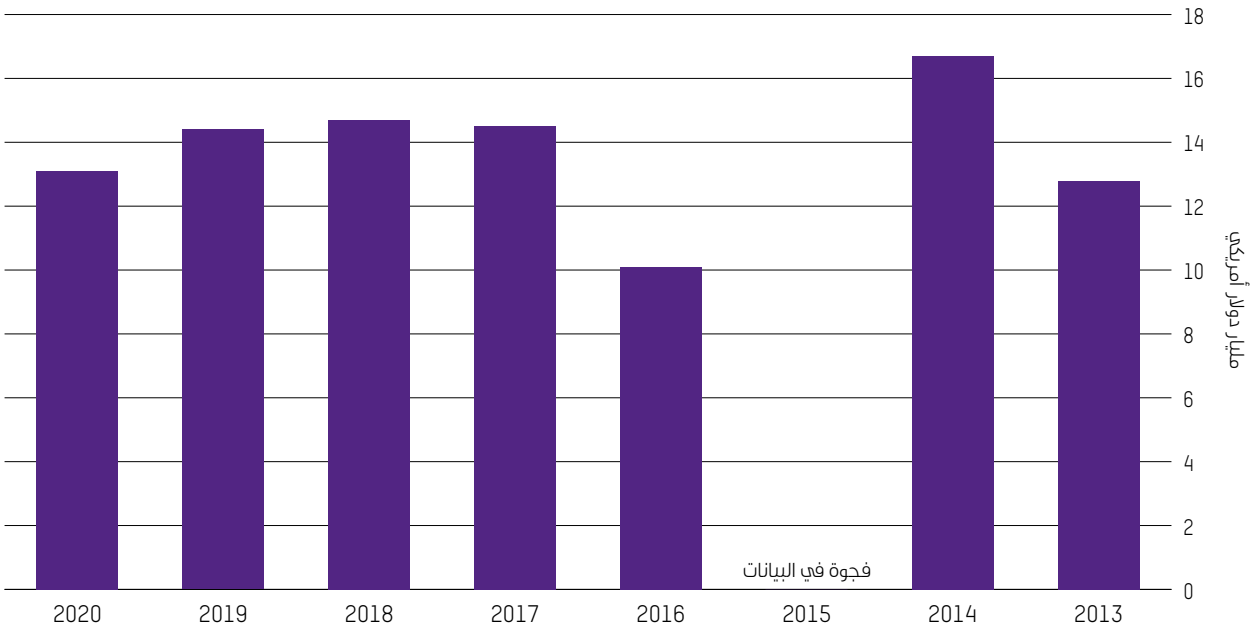

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [79](2022a).

ملاحظات: تنجم الفجوة في عام 2015 عن الانتقال إلى أساليب القياس المحسنة. ويعني ذلك أيضًا أن مجاميع 2016-20 و2013-14 ليست قابلة للمقارنة بشكل مباشر.

وكانت الغالبية العظمى (86 بالمئة) من التمويل الخاص المحشود بين عامي 2016 و2020 مخصصة للتخفيف، في حين أن 5 بالمئة فقط كانت للتكيف، وفقًا لتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[75]. وهذا ما تؤكده دراسة استقصائية أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لكل من المستثمرين (المحتملين) ومؤسسات التنمية بهدف إقناعهم بالاستثمار في العمل المناخي في البلدان النامية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الجهات الفاعلة الرسمية والخاصة ترى أن المخاطر العالية والعائدات المنخفضة للاستثمارات ذات الصلة بالتنمية، ولا سيما في مجال التكيف، تشكل حواجز أمام تمويلها لهذه الأنشطة.

"أظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية أن مشاريع التكيف لا تقدم عمومًا عوائد مالية كافية لجذب المستثمرين من القطاع الخاص، وظلت تقليديًا ممولة من القطاع الرسمي. وكان السبب الرئيسي المشترك بين المستجيبين (...) الحجم الصغير جدًا لفرص الاستثمار للتكيف، ما يجعل من الصعب بناء حالة عمل وتحقيق النطاق المطلوب لدخول المستثمرين من القطاع الخاص[76]".

الجدول 8. مختارات من التقارير الخامسة المعدّة كلّ سنتين في ما يخصّ حشد التمويل الخاص

أستراليا	ذُكر ولكن لم يُعط أي تقدير.
كندا	خلال عامي 2019 و 2020، حشدت كندا ما يقدر بنحو 149,43 مليون دولار أمريكي من التمويل الخاص للأنشطة المتعلقة بالمناخ من خلال 178,61 مليون دولار أمريكي في التمويل العام.
الدانمارك	لم يُقدّم أي تقرير .
الاتحاد الأوروبي	لم يُذكر (ورد تقدير في التقرير الرابع المعدّ لفترة سنتين).
فرنسا	جرى حشد 1,7 مليار يورو من التمويل الخاص من خلال مشاريع المناخ لمجموعة AFD في عام 2021 (لم يُقدّم أي تقدير للفترة 2019-20، وهي الفترة المشمولة بالتقرير الخامس لفترة السنتين).
ألمانيا	في عام 2019، جرى حشد 770 مليون يورو (862 مليون دولار) باستخدام أموال القطاع العام للمؤسسة الألمانية للاستثمار والتنمية التابعة لمصرف KfW. وفي عام 2020، جرى حشد 192 مليون يورو (219 مليون دولار) باستخدام أموال القطاع العام (مع عدم تقديم تقدير للمؤسسة الألمانية للاستثمار والتنمية التابعة لمصرف KfW).
اليابان	ما مجموعه 3,8 مليار دولار خلال عامي 2019 و2020.
هولندا	750 مليون يورو (2019) و523 مليون يورو (2020)، نصفها تقريبًا من خلال بنوك التنمية المتعددة الأطراف (باستثناء بنك الاستثمار الأوروبي) وصناديق المناخ متعددة الأطراف (صندوق المناخ الأخضر، مرفق البيئة العالمية).
النرويج	16 مليون دولار (145 مليون كرونة نرويجية) في عام 2019، و33 مليون دولار (313 مليون كرونة نرويجية) في عام 2020.
إسبانيا	غير مذكور.
السويد	تضمن الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي حشد 14,7 مليار كرونة سويدية (متعددة السنوات، محفظة محتفظ بها في عام 2020) من مصادر خاصة وعامة ومختلطة؛ استثمارات Swedfund بقيمة 69,3 مليون يورو في ستة مشاريع جرى التعاقد عليها في عامي 2019 و2020 حشدت 16,2 مليون يورو من رأس المال الخاص.
سويسرا	71 مليون دولار (2019) و106 ملايين دولار (2020) (التوزيع بين التكيف والتخفيف، وعبر المناطق؛ وقام البلد الوحيد الذي قدم التقارير بحشد التمويل الخاص لكل مشروع على حدة في أشكال الجدول المشترك).
المملكة المتحدة	أدرجت بعض الأمثلة، ولكن لم يكن ثمة تقدير موحّد (قدم تقدير في التقرير الرابع المعدّ كلّ سنتين).
الولايات المتحدة الأمريكية	أدرجت بعض الأمثلة، ولكن لم يكن ثمة تقدير موحّد

المصدر: الأقسام السردية من التقارير الخامسة المعدّة كلّ سنتين (2023)[80].

الإطار 5. مشاريع الغاز الطبيعي المسال في موزمبيق: استغلال الوقود الأحفوري المبلغ عنه كتمويل للتكيف

يظهر تقرير حديث لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تمويل التكيف الخاص المحشود قد ارتفع من 1,9 مليار دولار في عام 2018 إلى 4,4 مليار دولار في عام 2020، مدفوعًا في الغالب بمشروع طاقة كبير في موزمبيق، يرتبط باتحادين اثنين لاستغلال الغاز الطبيعي المسال[77]. وقد أبلغت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن مؤسسات تمويل التنمية الدولية قد حشدت بشكل مشترك مبلغ 2,4 مليار دولار من التمويل الخاص للتكيف مع المناخ في عام 2020. ويبدو أن قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تشير إلى أن استثمارات التكيف هذه هي جزء من استثمار إنمائي خاص أكبر بقيمة 9,8 مليار دولار78. وسيكون مثيرًا للسخرية إذا كان مشروع التكيف الكبير هذا مرتبطًا باستغلال الوقود الأحفوري.

إلا أن وثائق المشاريع المتاحة للجمهور لا تشير إلى أي أنشطة تكيف جوهرية، وبالتأكيد لا تشير إلى حجم الاستثمار المطالب به. وبدلًا من ذلك، فإنها تناقش الاستثمارات في استخراج الغاز الطبيعي ومعالجته ونقله، وإعادة توطين المجتمعات المتضررة من هذه الأنشطة.

وقد حالت اتفاقات عدم الكشف دون تقديم الأمانة العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمعلومات إضافية. ومن الصادم أن يُقدّم مثل هذا الادعاء الكبير من دون أي إمكانية للتدقيق العام. وقد يكون حجم المشروع استثناءً، لكن الافتقار إلى الشفافية هو القاعدة.

التوصيات

- على غرار المشاريع التي يمولها القطاع العام، يجب الإبلاغ عن التمويل الخاص المحشود على أساس كل مشروع على حدة من قبل المساهمين الثنائيين وكذلك المؤسسات المتعددة الأطراف، مع التطبيق الصارم لمبادئ كاتوفيتشي، بما في ذلك شرح العلاقة السببية بين الاستثمار العام والتمويل المحشود، وتجنب الحساب المزدوج في إسناد المبالغ المحشودة بين الحكومات.
- يجب ألا يجمع الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن تمويل المناخ بين التمويل العام للمناخ والتمويل الخاص المحشود في هدف واحد (أو هدف فرعي).

11

لتلبية الاحتياجات بشكل أفضل، حان الوقت **لتجاوز هدف** 100 مليار دولار في السنة، سواء من حيث التصميم أو المبلغ.

بعد أربعة عشر عامًا من الالتزام الأصلي بمبلغ 100 مليار دولار سنويا في الدورة 15لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (COP15) المنعقدة في كوبنهاغن في عام 2009، حان الوقت للتحقق من الواقع، لا سيما وأن المحادثات قد بدأت بشأن هدف تمويل جديد لفترة ما بعد عام 2025. ما مقدار التمويل المطلوب لدعم البلدان النامية في التعامل مع تغير المناخ، والسير على مسارات التنمية المنخفضة الكربون؟ هل تصميم الهدف مناسب للغرض - رقم مدوّر واحد لأدوات متنوعة مثل المنح والقروض والاستثمار الخاص، سواء كان ذلك للتكيف أو التخفيف، أو أقل البلدان نموًا أو البلدان المتوسطة الدخل؟

إنّ تقرير تحديد الاحتياجات الأول المنشور في عام 2021،[81] والذي يجمع جميع الاحتياجات المالية التي أعربت عنها البلدان النامية في خططها المناخية الوطنية في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (بما في ذلك المساهمات المحددة وطنيًا)، قد أظهر احتياجات أكبر بكثير من 100 مليار دولار سنويًا، على الرغم من أن معظم البلدان لم تحتسب جميع احتياجاتها[82]. وقد وجد تقرير تحديد الاحتياجات 1 4,274 إجراءً في المساهمات المحددة وطنيًا في 153 دولة نامية: من بين هذه الاجراءات، جرى تقدير تكلفة 1,782 إجراء فقط (في 78 من المساهمات المحددة وطنيًا)، إلى إجمالي الاحتياجات المالية التي تزيد عن 5,8 تريليون دولار في السنوات حتى عام 2030. ولم تحتسب كلفة أكثر من نصف الإجراءات التي جرى الالتزام بها في المساهمات المحددة وطنيًا، لذلك يمكننا أن نفترض بشكل معقول أن الاحتياجات المالية الحقيقية أعلى بكثير.

سوف تكون أعلى الاحتياجات النسبية للاستثمار العام في مجال تحول الطاقة في البلدان ذات الحكومات المثقلة أصلًا بالديون، والتي ستضطر إلى دفع أسعار فائدة باهظة إذا ذهبت إلى أسواق رأس المال.

علاوة على ذلك، فإن معظم المساهمات المحددة وطنيًا (تقرير تحديد الاحتياجات 1) لا تميز بين التكاليف والاستثمارات: أي ما إذا كان يمكن توقع عائد مالي من النفقات. ومن الناحية العملية، يختلف هذا المجال اختلافًا كبيرًا بين التخفيف والتكيف وتمويل الخسائر والأضرار. وتتشابه هذه الأمور في الحاجة إلى مبالغ كبيرة من التمويل العام الدولي.

التخفيف: الاستثمارات الخاصة تتطلب أولًا استثمارات عامة كبيرة

في ما يتعلق بالتخفيف، تقيّم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ النفقات اللازمة في البلدان النامية في سيناريوهات الاحترار بمقدار درجتين مئويتين بما يتراوح بين 1,4 و2,8 تريليون دولار سنويًا، معظمها للتحوّل في مجال الطاقة[83]. وسيكون جزء كبير منه في الأنشطة التي ستولد عوائد، وبالتالي فإنها أكثر جاذبية للمستثمرين من القطاع الخاص. وحتى في هذه الحالة، ثمة حاجة إلى استثمارات عامة كبيرة لتيسير استثمارات القطاع الخاص تلك. وتشير التقييمات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية[84] ومؤسسة ماكينزي[85] (للتحالف المالي العالمي من أجل صافي الصفر) إلى أنه على الصعيد العالمي، يجب أن يأتي 30 بالمئة من الاستثمارات في إجراءات التخفيف من مصادر عامة، تتراوح من 5 بالمئة إلى 50 بالمئة عبر المناطق ذات المستويات المختلفة من نضج السوق. وسوف تكون أعلى الاحتياجات النسبية للاستثمار العام في مجال تحول الطاقة في البلدان ذات الحكومات المثقلة أصلًا بالديون، والتي ستضطر إلى دفع أسعار فائدة باهظة إذا ذهبت إلى أسواق رأس المال.

"الأرباح الثلاثية» للتكيف لا تأتي بشكل نقدي

يُقال إن إجراءات التكيف لها «عائد ثلاثي». فهي تساعد على تجنب الخسائر وتجلب فوائد اقتصادية، فضلًا عن الفوائد الاجتماعية والبيئية[86]. وقد حددت اللجنة العالمية المعنية بالتكيف[87] التكاليف المالية والفوائد الاقتصادية الصافية لخمس استراتيجيات تكيف رئيسية في جميع أنحاء البلدان النامية والتي تتطلب استثمارات مجمعة بقيمة 1,8 تريليون دولار على مدى العقد الحالي (2020-2030)، ولكنها ستحقق فوائد صافية مجمعة تبلغ 7,1 تريليون دولار[88]. ويعني ذلك أن فوائد إجراءات التكيف هذه ستفوق التكاليف بنحو أربعة أضعاف. ومع ذلك، فإن الفوائد ستكون للمجتمع ككل، بدلًا من أن تذهب إلى المستثمرين، ما يعني أن هذه الحسابات لا تعادل اقتراح الأعمال التقليدي.

ويقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن احتياجات التمويل للتكيف مع المناخ هي «في النطاق الأعلى» من 160 مليار دولار إلى 340 مليار دولار سنويًا حتى عام 2030 (وترتفع بعد ذلك)[89]. وعادة ما تشير تقاريره بخصوص فجوة التكيف إلى تكاليف التكيف بدلًا من الاستثمارات. وهذا هو الإنفاق الضروري من أجل تحمل التغيرات المتوقعة في المناخ، مثل التدابير الوقائية ضد ارتفاع مستويات سطح البحر، وفيضان الأنهار أحيانًا، أو الجفاف المتكرر والممتدّ بشكل متزايد. هذه هي التكاليف التي يجب تكبدها لتجنب الخسائر والأضرار الأكثر تكلفة.

تزداد تكاليف الخسائر والأضرار مع التقاعس عن العمل

في غياب إجراءات كافية للتخفيف والتكيف، تكون الخسائر والأضرار المتوقعة هائلة. وكما هو موضح في الفصل 7، يمكن أن تصل هذه التكاليف إلى 580 مليار دولار سنويًا للبلدان النامية بحلول عام 2030،[90] ويقدر 55 بلدًا من أكثر البلدان عرضة لآثار المناخ أنها كانت ستكون أفضل حالًا من الناحية المالية بنسبة 20 بالمئة في العقدين الأولين من هذا القرن لولا الخسائر والأضرار[91].

أجرى المعهد الدولي للبيئة والتنمية دراسة استقصائية لـ3000 أسرة في 10 مقاطعات في بنغلاديش، ووجد أنها أنفقت ما معدله 88 دولارًا سنويًا على التكيف مع المناخ ومعالجة الأضرار المناخية[92]. ومن شأن ذلك أن ينطبق على 1,7 مليار دولار للبلاد: أي أكثر من ميزانية الحكومة للتكيف. وتوزع التكاليف بشكل غير متساو داخل بنغلاديش - حيث تنفق الأسر ذات الدخل المنخفض والأسر التي تعيلها نساء نسبة مئوية أعلى على التدابير المناخية مقارنة بالأسر ذات الدخل المرتفع أو الأسر التي يرأسها رجال. إن معالجة الخسائر والأضرار ليست فرصة استثمارية، وهي عبء سيقع أساسًا على عاتق الحكومات، أو في غياب العمل المشترك بين الحكومات، على الأفراد، ولا سيما على أشدّ الأشخاص تهميشًا.

إن معالجة الخسائر والأضرار ليست فرصة استثمارية، وهي عبء سيقع أساسًا على عاتق الحكومات، أو في غياب العمل المشترك بين الحكومات، على الأفراد، ولا سيما على أشدّ الأشخاص تهميشًا.

التوصيات

- لمعالجة الاختلاف الصارخ بين الأرقام المبلغ عنها والقيمة الصافية للدعم المقدّم، يجب أن تتضمن المفاوضات بشأن هدف ما بعد عام 2025 مناقشة والاتفاق على ما يجب اعتباره تمويلًا للمناخ وكيفية احتسابه نحو الهدف الجديد.
- يجب أن يكون الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن تمويل المناخ قائمًا على الاحتياجات. ويجب أن يكون قابلًا للتكيف مع مرور الوقت، وأن يستجيب للأدلة الجديدة والاحتياجات الناشئة.
- يجب أن يعترف الهدف الجديد بالحاجة إلى التمويل العام (القائم على المنح) إذ لا يمكن توقع عائدات على الاستثمار، ولا سيما من أجل التكيف ومعالجة الخسائر والأضرار.
- سيتطلب حشد التمويل الكافي للاستجابة لأهداف التمويل الجديدة القائمة على الاحتياجات من البلدان المتقدمة أن تكثف عملها، على سبيل المثال، من خلال إصدار حقوق سحب خاصة إضافية، ونقلها إلى البلدان النامية لدعم العمل المناخي[93].

الجدول 9. الاحتياجات المالية السنوية للعمل المناخي في البلدان النامية حتى عام 2030

المؤلف	النطاق	الاحتياجات المالية السنوية، بالدولار الأمريكي (والإطار الزمني)
التخفيف		
تقرير تحديد الاحتياجات 1 لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (2021)[94]	احتياجات التمويل من التخفيف واحتياجات الشاملة (إجراءات التخفيف والتكيف مجتمعة) في المساهمات المحددة وطنيًا في البلدان النامية. ملاحظة: الإجراءات المحددة التكلفة فقط؛ لم يتم تقدير تكلفة معظم الإجراءات في المساهمات المحددة وطنيًا.	(2021-2030) احتياجات التخفيف: 215,6 مليار دولار الاحتياجات الشاملة: 283,9 مليار دولار
الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2022)[95]	دراسات قطاعية تغطي الطاقة وكفاءة الطاقة والنقل و الزراعة والغابات واستخدامات الأراضي الأخرى في البلدان النامية	(2020-2030) المصادر العامة والخاصة: من 1,450 مليار دولار إلى 2,800 مليار دولار
وكالة الطاقة الدولية (2021)[96]	(سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي) الطاقة النظيفة عالمي	(2026-2030) المجموع: 3,942 مليار دولار المصادر العامة: 1,202,9 مليار دولار مصادر خاصة: 2,739,1 مليار دولار
ماكنزي/التحالف المالي العالمي لتحقيق صافي الصفر (2021)[97]	متطلبات الاستثمار السنوية لإزالة الكربون (الزراعة، الغابات، استخدامات الأراضي الأخرى؛ المباني؛ الكهرباء؛ الصناعة؛ الوقود المنخفض الانبعاثات؛ النقل)؛ (مجموع أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا الوسطى والجنوبية وأوراسيا والشرق الأوسط)	(2026-2030): 2,200 مليار دولار (2031-2040): 2,900 مليار دولار (2041-2050): 3,200 مليار دولار تنقسم عالميًا بين 30 بالمئة من الاستثمارات العامة و70 بالمئة من الاستثمارات الخاصة، وتتراوح من المناصفة إلى 95 بالمئة عبر المناطق ذات المستويات المختلفة من نضج السوق
فريق الخبراء المستقل الرفيع المستوى (2022)[98]	(البلدان النامية، باستثناء الصين) تحويل نظام الطاقة التخفيف من انبعاثات غاز الميثان من الوقود الأحفوري والنفايات	(بحلول عام 2030) من 1,300 مليار دولار إلى 1,700 مليار دولار 40 مليار دولار إلى 60 مليار دولار
التكيف		
تقرير تحديد الاحتياجات 1 لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (2021) [99]	احتياجات التمويل من التكيف واحتياجات الشاملة (إجراءات التخفيف والتكيف مجتمعة) في المساهمات المحددة وطنيًا في البلدان النامية. ملاحظة: الإجراءات المحددة التكلفة فقط؛ لم يتم تقدير تكلفة معظم الإجراءات في المساهمات المحددة وطنيًا.	(2021–2030): احتياجات التكيف: 76,4 مليار دولار إلى 83,5 مليار دولار احتياجات شاملة: 283,9 مليار دولار
برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2022)	التحليل القطاعي العالمي، البلدان النامية	(2030): 160 مليار دولار إلى 340 مليار دولار (2050): 315 مليار دولار إلى 565 مليار دولار
فريق الخبراء المستقل الرفيع المستوى (2022)[100]	(البلدان النامية، باستثناء الصين) التكيف والمرونة رأس المال الطبيعي	(بحلول عام 2030) 200 مليار دولار إلى 250 مليار دولار 275 مليار دولار إلى 400 مليار دولار

الخسائر والأضرار		
فريق الخبراء المستقل الرفيع المستوى (2022)[101]	(البلدان النامية، باستثناء الصين) التكاليف السنوية للتعامل مع الخسائر والأضرار	(بحلول عام 2030) 200 مليار دولار إلى 400 مليار دولار
ماركانديا وغونزاليس إغينو (2018)[102]	الخسائر السنوية في الاقتصاد الكلي للبلدان النامية	2030: 290 مليار دولار إلى 580 مليار دولار 2040: 551 مليار دولار إلى 1000 مليار دولار 2050: 1,100 مليار دولار إلى 1,700 مليار دولار
تحليلات المناخ (2015)[103]	الضرر الكلي المتوقع لتغير المناخ بالنسبة للبلدان النامية	2030: 400 مليار دولار إلى 431 مليار دولار 2050: 1,100 مليار دولار إلى 1,800 مليار دولار

المرفق 1. بيانات

يحتوي الجدول A1 على بيانات مالية عامة مجمّعة مستخدمة في الفصول من 2 إلى 6. يُرجى مراجعة الإطار ا لمزيد من التفاصيل.

الجدول A1 تمويل المناخ المبلغ عنه وتوزيع أدواته المواضيعية والمالية 2019-20 (المتوسط السنوي)

المساهم	تمويل المناخ المبلغ عنه (مليون دولار أمريكي)	التوزيع المواضيعي لتمويل المناخ المبلغ عنه			توزيع الأدوات المالية لتمويل المناخ المبلغ عنه				
		التكيف (مليون دولار أمريكي)	تمويل شامل (مليون دولار أمريكي)	التخفيف (مليون دولار أمريكي)	المنح (مليون دولار أمريكي)	حقوق الملكية الميسّرة (مليون دولار أمريكي)	قروض ميسّرة وغيرها من الأدوات من غير المنح (مليون دولار أمريكي)	قروض غير ميسرة وأدوات أخرى (مليون دولار أمريكي)	غيره* (مليون دولار أمريكي)
أستراليا	111.2	84.2	7.9	19.1	110.1	0	0	1.1	0
النمسا	189.2	14.0	37.2	138.0	55.6	0	37.6	96.0	0
كندا	305.0	65.0	100.3	139.7	103.6	0	164.1	37.3	0
الدانمارك	150.2	45.1	35.5	69.7	150.2	0	0	0	0
مؤسسات الاتحاد الأوروبي (باستثناء بنك الاستثمار الأوروبي) **	2,888.6	1,180.3	1,017.3	691.0	2,882.0	0	0	0	6.6
فرنسا***	5,831.2	1,810.9	947.7	3,072.5	432.1	14.6	4,370.6	1,013.9	0
ألمانيا	7,188.8	1,273.6	1,664.0	4,251.3	3,569.7	186.0	3,009.6	390.4	33.1
إيطاليا	274.9	63.0	154.4	57.5	191.5	0	77.6	1.8	3.9
اليابان	8,811.0	2,927.0	215.6	5,668.4	749.8	135.2	5,820.5	2,105.4	0
هولندا	462.2	216.5	185.2	60.5	462.2	0	0	0	0
النرويج	535.8	59.6	50.6	425.6	470.9	0	0	64.9	0
إسبانيا	430.3	30.5	44.5	355.3	53.2	0	10.6	366.5	0
السويد	494.8	200.1	178.3	116.4	491.0	0	0	3.9	0
سويسرا****	222.2	125.7	0	96.5	222.2	0	0	0	0
المملكة المتحدة	1,143.9	565.3	0	578.6	875.6	267.4	0.9	0	0
الولايات المتحدة الأمريكية****	1,559.6	245.7	0	1,313.9	749.6	0	0	479.2	330.9
البلدان المتقدمة الأخرى	324.0	154.4	104.9	64.6	262.0	27.8	7.3	19.2	7.7
المجموع الثنائي	30,922.9	9,060.8	4,743.4	17,118.6	11,831.4	631.1	13,498.8	4,579.4	382.2
مصارف التنمية المتعددة الأطراف	31,704.4	11,771.9	106.8	19,825.6	2,949.8	0	6,115.2	22,639.4	0
الصناديق المتعددة الأطراف المعنية بتغير المناخ *****	2,086.6	662.7	29.7	1,394.2	1,010.4	0	300.3	775.9	0
الأطراف الأخرى المتعددة الأطراف	1,629.2	560.3	422.1	646.8	1,315.8	0	177.8	135.6	0
المجموع المتعدد الأطراف	35,420.2	12,994.9	558.7	21,866.6	5,275.9	0	6,593.3	23,551.0	0
المجموع الكلي	**66,343.1**	**22,055.7**	**5,302.0**	**38,985.3**	**17,107.3**	**631.1**	**20,092.2**	**28,130.4**	**382.2**

المصادر: التمويل الثنائي المبلغ عنه استنادًا إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (2023)، مع استثناءات قليلة (يُرجى مراجعة الحاشية 17). التمويل المتعدد الأطراف المبلغ عنه بالاستناد إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022 b).

ملاحظات: تمشيًا مع نهج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لحساب التمويل العام للمناخ، أزيلت ائتمانات التصدير والتمويل الخاص المحشود والتمويل المرتبط بالفحم من الاجمالي الثنائي المبلغ عنه في التقارير الخامسة لفترة السنتين، أي ما يعني حذف 12 مليون دولار و63 مليون دولار من تمويل ائتمانات التصدير من المتوسط السنوي المبلغ عنه للنمسا وإسبانيا الاجمالي الثنائي على التوالي؛ كما جرى سحب 88 مليون دولار من التمويل الخاص المحشود من المتوسط السنوي الإجمالي الثنائي المعلن في سويسرا. وأزيل 656 مليون دولار من التمويل المرتبط بالفحم من المتوسط السنوي الإجمالي الثنائي لليابان. *تشمل كلمة «غيره» التمويل الذي لم يبلغ عنه كمساعدة إنمائية رسمية ولا كتمويل رسمي آخر. **يُعرض تمويل المناخ فقط من خلال المفوضية الأوروبية وصندوق التنمية الأوروبي، باستثناء بنك الاستثمار الأوروبي. وعند إضافة بنك الاستثمار الأوروبي، فإن الإجمالي المبلغ عنه سينمو بشكل كبير مع عرض أكثر من نصف تمويل المناخ لمؤسسات الاتحاد الأوروبي مجتمعة كقروض، ويميل التخصيص المواضيعي بشكل كبير لصالح التخفيف. ***أبلغت فرنسا عن 119863 دولار أمريكي من تمويلها للمناخ (المتوسط السنوي) تحت هدف مواضيعي «آخر». ونتيجة لذلك، فإن مجموع تمويل فرنسا للتكيف والتخفيف والتمويل الشامل لا يصل إلى مجموع تمويل المناخ المبلغ عنه. ****أبلغت الولايات المتحدة الأمريكية عن حصة كبيرة من تمويلها مع مصدر تمويل «آخر»، معظمها كضمانات وقروض. وفعلت سويسرا الشيء نفسه. وتشير معلومات إضافية في تقاريرها إلى أن 90 بالمئة من هذا التمويل هو «حشد القطاع الخاص حسب مؤشر التنمية البشرية». *****يشمل ذلك الصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف، وصندوق أقل البلدان نموًا، والصندوق الخاص لتغير المناخ، وصناديق الاستثمار المناخي.

المرفق 2. المنهجية

يقدّم هذا المرفق معلومات إضافية عن الحسابات التي نجريها في جميع أجزاء التقرير، مكملًا بذلك المعلومات الواردة في الفصول ذات الصلة أو في التعليقات التوضيحية المصاحبة للرسوم والجداول.

الفصل 1

تقدير صافي المساعدة الخاصة بالمناخ

كما هو موضح في الإطار 2، يستند تقدير منظمة أوكسفام لصافي المساعدة الخاصة بالمناخ إلى مجموعة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تمويل التنمية المتعلقة بالمناخ (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2022 b) وليس إلى التقارير ت قدّمها البلدان المتقدمة عن فترة سنتين بموجب إطار الشفافية المعزز لاتفاق باريس، لأن هذه التقارير لا تتضمن المستوى اللازم من التفاصيل. وفي حين أن مجموعة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لا تعكس تمويل المناخ المبلغ عنه إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلا أنها تشكل قاعدة قوية لتقريب القيمة الحقيقية للدعم ومقارنته بتمويل المناخ المبلغ عنه رسميًا.

تقدير أهمية المناخ

بالنسبة لتقديراتنا، نفترض أن المشاريع الثنائية التي تحدّد كلتا/إحدى علامتي ريو للتكيف والتخفيف عند المستوى 1 هي ذات أهمية مناخية بنسبة 30 بالمئة من إجمالي حجم المشروع كما ورد في مجموعة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتقديرنا المنخفض، و50 بالمئة من إجمالي حجم المشروع المبلغ عنه في مجموعة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أعلى تقديراتنا. وتعتبر المشاريع التي تكون واحدة على الأقل من علامات ريو محددة عند المستوى 2 ذات أهمية مناخية بنسبة 100 بالمئة.

ولتقدير المساعدة الصافية الخاصة بالمناخ من أجل التكيف فقط (الرسم 2)، لم يُنظر إلا في المشاريع التي تحدد فيها علامة ريو للتكيف عند المستوى 2 وتحدد علامة ريو للتخفيف عند المستوى 1 أو صفر؛ أو تحدد علامة ريو للتكيف عند المستوى 1 ويجري تحديد علامة ريو للتخفيف عند المستوى صفر.

بالنسبة للمؤسسات أو الصناديق المتعددة الأطراف التي توفر علامات ريو في تقاريرها في مجموعة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإننا نطبق النهج أعلاه. وبالنسبة لجميع الأنشطة المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك مصارف التنمية المتعددة الأطراف، التي لا تستخدم نظام علامة ريو ولكنها تقدم عوضًا عن ذلك تقارير على أساس كل حالة على حدة، يفترض أن تكون أهمية المناخ (أو التكيف) وفق ما يجري الإبلاغ عنه، بسبب الافتقار إلى التفاصيل والشفافية التي تسمح بمزيد من التدقيق المعمق.

تقدير صافي قيمة الدعم للأموال المبلغ عنها

لتقدير قيمة الدعم الحقيقية للتمويل المقدّم، نحاول حساب تمويل المناخ بقيمته المعادلة للمنح. ويعني ذلك احتساب منح التمويل العام الموجودة في مجموعة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 100 بالمئة.

وبالنسبة للقروض الثنائية الميسّرة، تُقدر القيمة المعادلة للمنح عن طريق حساب النسبة المئوية لعنصر المنح من قروض المقدمين الثنائيين، وضرب تلك النسبة المئوية بالقيمة الاسمية للقرض، كما أفاد مقدّم القرض. وثمة منهجيتان لحساب النسب المئوية لعناصر المنح المستخدمة والمقارنة في تحليل صافي المساعدة الخاصة بالمناخ: منهجية منظمة أوكسفام ومنهجية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

- يُعدّ تقدير منظمة أوكسفام للنسبة المئوية لعنصر المنح للقروض الميسرة عن طريق حساب «صافي قيمتها الحالية» باستخدام معدلات الخصم على أساس التكلفة الطويلة الأجل لاقتراض الأموال للبلد المصدر في وقت صرف القرض، مع إضافة هامش للمخاطر بناءً على تقييم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمخاطر الائتمان في البلد المتلقي. وقد جرى حساب هوامش الائتمان المضافة إلى معدلات الخصم من المعايير المرجعية للحد الأدنى لعلاوة المخاطر في البلد وفق ما وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تنطبق على توفير ائتمانات التصدير المتوسطة والطويلة الأجل.[104]
- للمقارنة، نحسب أيضًا القيم المعادلة للمنح باستخدام منهجية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القياسية التي يطبقها المساهمون الثنائيون في تمويل المناخ عند تقديم التقارير إلى قاعدة بيانات نظام إبلاغ الدائنين التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ونحسب متوسط عنصر المنح لجميع المقدمين الثنائيين الذين أبلغوا عن قروض المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمناخ في قاعدة بيانات نظام إبلاغ الدائنين التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الجدول A2). للقيام بذلك، نقسم القيمة المعادلة للمنح لجميع مدفوعات قروض المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالمناخ التي أبلغ عنها مزود ثنائي معين على إجمالي القيمة الاسمية لتلك المدفوعات، في كل من عامي 2019 و2020.

ونستخدم لكل طريقة بعد ذلك النسب المئوية لعنصر المنحة السنوية المنتجة لحساب القيمة المكافئة لمنحة تمويل التنمية المتعلقة بالمناخ المبلغ عنها في مجموعة بيانات تمويل التنمية المتعلقة بالمناخ على مستوى النشاط من منظور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وللقيام بذلك، نضرب النسبة المئوية لعنصر المنحة بإجمالي القيمة الاسمية لقروض المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالمناخ في عامي 2019 و2020، على التوالي.

ويبين الجدول A2 النسب المئوية لعناصر المنح الناتجة المطبقة على قروض المساعدة الإنمائية الرسمية الميسّرة من المقدمين الثنائيين. وعلى سبيل المقارنة، يبين التقرير متوسط معادلات المنح لقروض المساعدة الإنمائية الرسمية المبلغ عنها ذات الصلة بالمناخ للفترة 2019-2020 استنادًا إلى منهجية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الجدول A2. حسابات عناصر المنح للقروض الميسرة المتعلقة بالمناخ 20-2019 (المتوسط السنوي)

البلد	عنصر المنح باستخدام منهجية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (نسبة مئوية)		عنصر المنح باستخدام حساب أكثر قوة "لصافي القيمة الحالية" (نسبة مئوية)	
	2019	2020	2019	2020
النمسا	-	34.9	-	-3.4
بلجيكا	79.7	79.0	35.8	37.7
كندا	100.0	95.3	71.0	52.5
فرنسا	41.7	43.3	9.8	1.7
ألمانيا	31.1	32.5	5.2	0.6
إيطاليا	91.5	36.6	63.2	17.1
اليابان	69.7	69.7	28.7	26.4
إسبانيا	33.2	38.4	7.8	1.8
المتوسط المرجح	**55.0**	**53.0**	**19.7**	**13.0**

المصدر: حسابات منظمة أوكسفام.

ملاحظة: يورد الجدول قائمة بالبلدان التي قدمت قروضًا تتعلق بالمناخ إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفي تقاريرها الخامسة لفترة السنتين (أو التقارير المعادلة، يُرجى مراجعة الحاشية 17). يُرجى الملاحظة أنّ كلًا من المملكة المتحدة وبولندا قد أبلغت عن قروض في تقريريهما الخامس المعد لفترة سنتين، ولكن ليس في مجموعة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وبالنسبة للقروض الميسّرة المقدمة عن طريق مصارف التنمية المتعددة الأطراف وغيرها من المؤسسات والصناديق المتعددة الأطراف، فإنه من غير المناسب تطبيق النسب المئوية لعناصر المنح الأكثر قوة التي وضعتها منظمة أوكسفام، كما أنه لا يمكن اتباع نهج مكافئ خاص بمقدمي الخدمات بسبب قيود البيانات. لذلك، نستخدم النسبة المئوية لعنصر المتوسط المرجح للمنح السنوية لقروض المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المنتجة باستخدام منهجية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (55,0 بالمئة لعام 2019 و53,0 بالمئة لعام 2020) لتقدير القيمة المعادلة للمنح للقروض الميسرة المتعددة الأطراف.[105]

ويُقدّر أن المساعدة المباشرة للأدوات غير الميسّرة في كل من التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف هي ذات قيمة مساعدة مباشرة صفرية. وفي حين أن بعض التمويل الذي يعرف بأنه "غير ميسّر" قد يشمل مستوى معينًا من التساهل، فإنه ليس سخيًا بما فيه الكفاية لتصنيفه على أنه مساعدة إنمائية رسمية، في حالة التمويل الثنائي، وبالتالي لا يحسب كمساعدة بسبب العبء الذي تفرضه الديون على البلدان النامية.

كما يُحسب التمويل الخاص المحشود على أنه ذو قيمة صفرية للمساعدة. وفي حين أن حشد (وتحويل) الاستثمارات الخاصة هي الأساس في تحويل اقتصاداتنا، فإن الاستثمارات الخاصة في حد ذاتها لا تشكل مساعدة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية لتغطية تكلفة العمل المناخي.[106]

وتحسب الأسهم والحصص في أدوات الاستثمار الجماعي، فضلًا عن الأدوات الميسّرة الأخرى ذات المواصفات غير الكافية في مجموعة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بقيمتها الاسمية، بسبب غياب نهج قوي لتقدير مكافئاتها من المنح. ويوضح الجدولان A3 و A4 نتائج هذه الحسابات.

الجدول A3. صافي المساعدة المقدرة للتمويل العام المبلغ عنه في عامي 2019 و2020

القناة	2019		2020		متوسط 2019-2020	
	تمويل المناخ المبلغ عنه	صافي المساعدة الخاصة بالمناخ (المساواة بين الانواع الاجتماعية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)	تمويل المناخ المبلغ عنه	صافي المساعدة الخاصة بالمناخ (المساواة بين الانواع الاجتماعية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)	تمويل المناخ المبلغ عنه	صافي المساعدة الخاصة بالمناخ (المساواة بين الانواع الاجتماعية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)
ثنائي	28.7	13.7-17.2	31.4	17.7-22.3	30.1	15.7-19.7
تمويل بنك التنمية المتعدد الأطراف	30.5	5.4	33.2	7.1	31.9	6.2
صناديق المناخ المتعددة الأطراف والمؤسسات الأخرى	4.1	2.3-2.5	3.7	1.6-1.8	3.9	1.9-2.1
حشد التمويل الخاص وائتمانات التصدير	17.0	0	15.0	0	16.0	0
المجموع	**80.4**	**21.3-25.0**	**83.3**	**26.5-31-3**	**81.9**	**23.9-28.1**

المصادر: التمويل المبلغ عنه من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022a)، تقديرات صافي المساعدة الخاصة بالمناخ التي حسبتها منظمة أوكسفام بالاستناد إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022b). المبالغ بمليارات الدولار الأمريكية في السنة.

الجدول A4: صافي المساعدة المقدرة لنوعية المناخ حسب المخصصات المواضيعية، في 2019 و2020

المجال المواضيعي	2019		2020		متوسط 2019-2020	
	تمويل المناخ المقدّم والمحشود المبلغ عنه	صافي المساعدة الخاصة بالمناخ (المساواة بين الانواع الاجتماعية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)	تمويل المناخ المقدّم والمحشود المبلغ عنه	صافي المساعدة الخاصة بالمناخ (المساواة بين الانواع الاجتماعية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)	تمويل المناخ المقدّم والمحشود المبلغ عنه	صافي المساعدة الخاصة بالمناخ (المساواة بين الانواع الاجتماعية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)
التكيف	20.3	10.4–8.8	28.6	13.8–11.2	24.5	12.1–10.0
التخفيف	51.4		48.6	14.7–13	50.0	13.4–11.8
شامل	8.7	2.5–2.0	6.0	2.8–2.2	7.4	2.6–2.1
إجمالي	**80.4**	**25–21.3**	**83.3**	**31.3–26.5**	**81.8**	**28.1–23.9**

المصادر: التمويل المبلغ عنه من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022a)، تقديرات صافي المساعدة الخاصة بالمناخ التي حسبتها منظمة أوكسفام بالاستناد إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022b). المبالغ بمليارات الدولار الأمريكية في السنة.

الفصل 2

تقدير معادلات المنح للمساهمين الأفراد

لتقدير مكافئات المنح لفرادى مقدمي تمويل المناخ، نستخدم نفس النهج المتبع في تقديراتنا لصافي المساعدة الخاصة بالمناخ (يُرجى النظر أعلاه)، باستثناء أنه بالنسبة للتمويل الثنائي نطبق النسب المئوية لعنصر المنح على البيانات الواردة من التقارير الخامسة لفترة السنتين، مع استثناءات قليلة (يُرجى مراجعة الحاشية 17). وبالنسبة للتمويل المتعدد الأطراف، فإن النهج المتبع هو نفسه بالنسبة لتقديراتنا لصافي المساعدة الخاصة بالمناخ، استنادًا إلى البيانات المتعددة الأطراف في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يُرجى مراجعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2022b).

وقد أبلغت البلدان المدرجة في الجدول A2 عن قروض المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالمناخ لعامي 2019 و2020 في تقاريرها المقدمة إلى كل من قاعدة بيانات نظام إبلاغ الدائنين التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتقارير الخامسة لفترة السنتين. وبالنسبة لهذه البلدان، يعني ذلك أنه يمكن حساب النسب المئوية لعناصر المنح الخاصة بالمقدمين باستخدام منهجيات منظمة أوكسفام ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وباستخدام بيانات نظام إبلاغ الدائنين. ولكن على الرغم من الإبلاغ عن قروض المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمناخ في تقريرهما الخامس لفترة السنتين، لم تبلغ المملكة المتحدة وبولندا عن قروض المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمناخ والقيم المعادلة لها في قاعدة بيانات نظام إبلاغ الدائنين، ما حال دون حساب النسب المئوية لعناصر المنح الخاصة بالمقدمين. ويعني ذلك أنه بالنسبة للمملكة المتحدة وبولندا، جرى استخدام المتوسط المرجح لعنصر المنح من قروض المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالمناخ المقدمة من جميع المساهمين على النحو المبين في الجدول A2.

وبالنسبة للمقدمين الثنائيين الذين يبلغون عن تمويل بمصدر «آخر» (على عكس المساعدة الإنمائية الرسمية أو التدفقات الرسمية الأخرى)، جرى اعتبار 50 في المئة من التمويل مساعدة إنمائية رسمية و50 في المائة تدفقات رسمية أخرى. وفي الحسابات المعادلة للمنح، جرت معاملة الجزء المتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية من التمويل على أنه قرض ميسّر. وبالنسبة للبلدان التي جرى فيها حساب النسب المئوية لعناصر المنح الخاصة بالمقدمين، فقد جرى استخدام هذه النسب. وبالنسبة للبلدان التي لا يمكن فيها حساب النسب المئوية لعناصر المنح الخاصة بالمقدمي بسبب قيود البيانات، جرى استخدام المتوسط المرجح السنوي للنسب المئوية لعناصر المنح.

الفصل 3

تقدير أهمية المناخ

لتقدير أهمية المناخ في الرسم 3، نستخدم نفس النهج الموضح أعلاه للفصل 1. وتُحتسب المشاريع التي جرى تعيين أي من علامات ريو أو كليهما عند المستوى 2 بنسبة 100 بالمئة، بينما تُحتسب مشاريع علامة ريو 1 بنسبة 30 بالمئة إلى 50 بالمئة. وبالنسبة للبلدان التي يكون فيها التمويل الثنائي الذي أبلغ عنه إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أقل من النتائج، استخدمنا ذلك الرقم بدلًا من ذلك.

المراجع

الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. (2022). «الاستثمار والتمويل». في: تغير المناخ 2022: التخفيف من تغير المناخ. مساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. مطبعة جامعة كامبريدج. https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg3/downloads/report/IPCC_AR6_WGIII_Chapter15.pdf.

ج. فار وج. موريسي وس. دونالدسون. (2022). المحاسبة غير الخاضعة للمساءلة: تقارير البنك الدولي غير الموثوق بها عن تمويل المناخ. منظمة أوكسفام. . DOI: 10.21201/2022.9554. https://policy-practice.oxfam.org/resources/unaccountable-accounting-the-world-banks-unreliable-climate-finance-reporting-621424/

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2022 a). الاتجاهات الإجمالية لتمويل المناخ الذي قدمته وحشدته البلدان المتقدمة في الفترة 2013-2020. . https://doi.org/10.1787/d28f963c-en

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2022 b). إحصاءات تمويل التنمية الخارجية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. مجموعات البيانات: تمويل التنمية المتعلقة بالمناخ على مستوى النشاط، من منظور المتلقي. كان آخر ولوج للموقع في 26 أبريل 2023. https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-topics/climate-change.htm

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2022 c). تمويل المناخ الذي قدمته وحشدته البلدان المتقدمة في الفترة 2016-2020: رؤى من التحليل المجمّع. https://doi.org/10.1787/286dae5d-en

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2023 a). التمويل الخاص الذي جرى حشده من خلال تدخلات تمويل التنمية الرسمية. https://www.oecd.org/dac/2023-private-finance-odfi.pdf

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2023 b). المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالمناخ في عام 2021: لمحة عامة. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://www.oecd.org/dac/climate-related-official-development-assistance.pdf

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2023c). نتائج المسح بشأن المعاملات المطبقة على بيانات علامة ريو عند تقديم التقارير إلى اتفاقيات الأمم المتحدة البيئية. https://one.oecd.org/document/DCD/DAC/STAT(2022)24/REV1/en/pdf

ت. كارتي، وج. كوالزيغ، وب. زاغيما. (2020). تقرير الظل لتمويل المناخ 2020: تقييم التقدم المحرز نحو الالتزام بمبلغ 100 مليار دولار. منظمة أوكسفام. DOI: 10.21201/2020.6621. https://www.oxfam.org/en/research/climate-finance-shadow-report-2020

برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2022). تقرير فجوة التكيف 2022. https://www.unep.org/resources/adaptation-gap-report-2022

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. (2021). التقرير الأول عن تحديد احتياجات الأطراف من البلدان النامية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس (تقرير تحديد الاحتياجات 1). https://unfccc.int/topics/climate-finance/workstreams/needs-report

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. (2022). التقارير الرابعة المعدّة كلّ سنتين. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://unfccc.int/BR4

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. (2023). التقارير الخامسة المعدّة كلّ سنتين. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://unfccc.int/BR5

الهوامش

1 هـ. ريتشي و م. روزر. (2022). انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. عالمنا في بيانات. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://ourworldindata.org/greenhouse-gas-emissions

2 إسناد الطقس العالمي. (27 أبريل 2023). أدّى تغير المناخ الناجم عن النشاط البشري إلى زيادة حدة الجفاف في القرن الأفريقي. كان آخر ولوج إلى الموقع في 2 مايو 2023.. https://www.worldweatherattribution.org/human-induced-climate-change-increased-drought-severity-in-southern-horn-of-africa/

3 إسناد الطقس العالمي. بيانات صحفية مختلفة. كان آخر ولوج إلى الموقع في 2 مايو 2023. https://www.worldweatherattribution.org/analysis/heatwave/

4 إسناد الطقس العالمي. (14 سبتمبر 2022). من المحتمل أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة هطول الأمطار الموسمية الغزيرة، ما أدّى إلى إغراق المجتمعات المحلية الشديدة الضعف في باكستان. بيان صحافي. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://www.worldweatherattribution.org/climate-change-likely-increased-extreme-monsoon-rainfall-flooding-highly-vulnerable-communities-in-pakistan/

5 صندوق الأمم المتحدة للسكان. (2022). تتحمّل النساء والفتيات وطأة فيضانات الرياح الموسمية في باكستان. بيان صحافي. كان آخر ولوج إلى الموقع في 12 مايو 2023. . https://reliefweb.int/report/pakistan/women-and-girls-bearing-brunt-pakistan-monsoon-floods

6 ل. موليسكي. (2022). أدوار الانواع الاجتماعية في الجفاف في شرق إفريقيا. كان آخر ولوج إلى الموقع في 12 مايو 2023. https://www.mironline.ca/gender-roles-in-the-east-african-drought

7 م. باشليه. (2022). ملاحظات للفريق: «استكشاف العلاقة بين تغير المناخ والعنف ضد النساء والفتيات من خلال عدسة حقوق الإنسان». https://www.ohchr.org/en/statements/2022/06/annual-full-day-discussion-human-rights-women

8 س. ر. فاطمة وآخرون (2019). «أوجه الضعف المتعلقة بصحة المرأة في الكوارث الطبيعية: بروتوكول مراجعة منهجية». مجلة BMJ الطبية المفتوحة. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC6937021/

9 ل. شلاتيك. (2022). أساسيات تمويل المناخ 10: النوع الاجتماعي وتمويل المناخ. كان آخر ولوج إلى الموقع في 12 مايو 2023. https://us.boell.org/en/2022/03/04/climate-finance-fundamentals-10-gender-and-climate-finance

10 تفضل منظمة أوكسفام تفادي استخدام مصطلحات مثل «البلدان المتقدمة» و«البلدان النامية»، ولكن نظرًا لأن هذين المصطلحين منصوص عليهما في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس، فإننا نستخدمهما للتوضيح عند الإشارة إلى جوانب نظام المناخ الدولي، بما في ذلك توفير تمويل المناخ.

11 جرى تحديد الالتزام في الأصل في اتفاق كوبنهاغن في عام 2009 وجرى تأكيده بعد عام في القرارات المتخذة في الدورة 16 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (COP16) المنعقدة في كانكون. يُرجى مراجعة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. (2010). تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الخامسة عشرة، المنعقدة في كوبنهاغن في الفترة من 7 إلى 19 ديسمبر 2009. ملحق: الجزء الثاني: الإجراءات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة عشرة. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://unfccc.int/sites/default/files/resource/docs/2009/cop15/eng/11a01.pdf; وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. (2011). تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته السادسة عشرة، المنعقدة في كانكون في الفترة من 29 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2010. إضافة إلى الجزء الثاني: الإجراءات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في دورته السادسة عشرة. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://unfccc.int/resource/docs/2010/cop16/eng/07a01.pdf

12 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2022). تمويل المناخ الذي قدّمته وحشدته البلدان المتقدمة في 2016-2020: رؤى من التحليل المصنف. يُستخدم في التقرير الدولار الأمريكي. https://doi.org/10.1787/286dae5d-en

13 إي سيري و د. جاكوبس. (2023). الاقتصاد الكاذب: السحر المالي لن يدفع فاتورة مستقبل عادل ومستدام. منظمة أوكسفام. https://www.oxfam.org/en/research/false-economy-financial-wizardry-wont-pay-bill-fair-and-sustainable-future

14 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. (2021). القرار 9/CMA.3، هدف جماعي جديد مقدر كمّيًا. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://unfccc.int/documents/460952.

15 تمثل الفقاعات الصغيرة في الرسوم من 1 a إلى 1 e مليار دولار أمريكي لكل فقاعة. وتتناسب الفقاعات في الرسم 1 f تقريبًا لجهة الأحجام مع بعضها بعضًا. مصادر الأرقام (من اليسار إلى اليمين): الرسم 1 a - الالتزام بمبلغ 100 مليار دولار سنويا. الرسم 1 b - التمويل المبلغ عنه: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022 a). الرسم 1 c - القنوات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022 a). الرسم 1 d - الأدوات: التمويل الثنائي المبلغ عنه استنادا إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (2023)، مع استثناءات قليلة (يُرجى مراجعة الحاشية 17 في التقرير الكامل). التمويل المتعدد الأطراف المبلغ عنه على أساس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022b). الرسم 1 e - تقديرات صافي المساعدة الخاصة بالمناخ وفق حسابات منظمة أوكسفام بالاستناد إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022b). الرسم 1 f - هذه أرقام إرشادية لاحتياجات التمويل العام للبلدان النامية بحلول عام 2030، استنادًا إلى المصادر المذكورة في الجدول 9. أما بالنسبة لتمويل التخفيف، أخذنا 50 بالمئة من الحد الأدنى الأوسط في نطاق الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام 2030 (1100 مليار دولار). ومن المتوقع أن تأتي نسبة 50 بالمئة الأخرى من مصادر خاصة. وبالنسبة لتمويل التكيف، فقد أخذنا الحد الأعلى من نطاق برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2030 (340 مليار دولار).

16 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2022c). تمويل المناخ الذي قدّمته وحشدته البلدان المتقدمة في الفترة 2016-2020: رؤى من التحليل المجمّع.

17 الأرقام الثنائية المستندة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (2023)، باستثناء لوكسمبورغ وسلوفينيا (بيانات تنظيم آلية مراقبة الاتحاد الأوروبي لعام 2019 وبيانات لائحة حوكمة الاتحاد الأوروبي لعام 2020)؛ وأيسلندا (الأرقام الواردة من التقارير الثنائية الرابعة المقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعامي 2017 و2018 مفترضة لعامي 2019 و2020، على التوالي، في حالة عدم وجود تقارير أحدث)؛ والمجر (يفترض بيانات لائحة حوكمة الاتحاد الأوروبي لعام 2020 لعامي 2019 و2020، بسبب نقص البيانات البديلة المتاحة للجمهور). أرقام متعددة الأطراف تستند إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022b).

18 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022b). لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (إحصاءات تمويل التنمية الخارجية. مجموعات البيانات: تمويل التنمية المتعلقة بالمناخ على مستوى النشاط، من منظور المتلقي.

19 مثل إدراج أو استبعاد بلدان مساهمة ومتلقية محددة. تدرج منظمة أوكسفام فقط التمويل الذي أبلغت عنه الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (باستثناء كوريا الجنوبية) والبلدان المؤهلة للمساعدة الإنمائية الرسمية فقط. وتشير أرقام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيضًا إلى التمويل المقدم باستخدام ائتمانات التصدير كفئة منفصلة من التمويل، مصنفة عن التمويل العام الثنائي للمناخ، في حين تستخدم أرقام منظمة أوكسفام البيانات التي أبلغت عنها البلدان المساهمة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى حد كبير كما تم تسليمها.

20 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022 ج). تمويل المناخ الذي قدّمته وحشدته البلدان المتقدمة في الفترة 2016-2020.

21 وبالتالي يمكن القول إن هذه الممارسات لا تمثل بديلًا سليمًا لتقدم البلدان المتقدمة نحو الوفاء بالتزاماتها المالية بموجب اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

22 لدى الإبلاغ عن تمويل التنمية المتصل بالمناخ، تستخدم البلدان نظام علامة ريو، حيث يشار إلى الحالات التي تسعى فيها المشاريع إلى العمل المناخي كهدف رئيسي (علامة ريو للتكيف أو علامة ريو للتخفيف المحددة عند المستوى 2) أو هدف هام (وإن كان ثانويًا) (يحدّد علامة ريو المقابلة عند المستوى 1).

23 تسمح قواعد الإبلاغ الخاصة بإطار الشفافية المعزز بموجب اتفاقية باريس التي صدرت الموافقة عليها في الدورة 24 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (COP24) في عام 2018 بالإبلاغ بالقيمة الاسمية. وبناءً على إصرار البلدان المتقدمة، يكون الإبلاغ بقيمة معادلة للمنح أمرًا اختياريًا، على أساس طوعي.

24 تتضمن حساباتنا لأهمية المناخ وتكافؤ المنح بعض تجميع البيانات. وسيكون ثمة أوجه قصور لا يمكن تفاديها في المنهجية وفي استخدام بيانات غير مكتملة في بعض الأحيان. إلا أننا نؤكد أن أرقامنا هي أقرب إلى الجهد المالي الذي تبذله البلدان المتقدمة للوفاء (أو بالأحرى الفشل في الوفاء) بالتزاماتها المتعلقة بتمويل المناخ من تلك التي تم الإبلاغ عنها إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أو التي نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

25 تنظر منظمة أوكسفام أيضًا في صافي المساعدة الخاصة بالمناخ لقياس التقدم المحرز نحو التزامات البلدان المتقدمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشكل أفضل لتوفير الدعم المالي لتغطية تكلفة العمل في البلدان النامية، (المادتان 4.3 و4.4 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمادة 9.1 من اتفاق باريس).

26 المشاريع التي تعتمد علامة ريو للتكيف أو علامة ريو للتخفيف، عند المستوى 1.

27 تسمح جداول الإبلاغ عن تمويل المناخ بموجب إطار الشفافية المعزز لاتفاق باريس بتوفير معلومات عن مكافئات المنح، ولكن على أساس طوعي فقط.

28 خلص تدقيق لأكثر من 5000 مشروع أجرتها منظمة مراقبة التكيف إلى أنّ ثلاثة أرباع المشاريع المدرجة على أنها تدعم البلدان النامية للتكيف مع تغير المناخ يبدو أنها مبالغ فيها. ر. ويكمانز، وج. ت. روبرتس، وج. باوم، م. س. بوستوس، وأ. دوراند. (2017). «تقييم مصداقية آلية تصنيف مشاريع مساعدات التكيف مع المناخ». التنمية في الممارسة، 27 (4) ، 458-71. https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09614524.2017.1307325. وجد تقييم لتمويل التكيف 2013-2015 من ألمانيا أن أكثر من ثلثي المشاريع ربما لم تكن تستحق علامة ريو (للتكيف) على الإطلاق. ك. لوتجي. (2017). التكيف مع تغير المناخ: إلى أي مدى تدعم ألمانيا البلدان النامية؟ خبز للعالم، منظمة أوكسفام، منظمة كير، منظمة جيرمان ووتش، ومؤسسة هاينريش بول. كان آخر ولوج للموقع في 26 أبريل 2023. https://www.deutscheklimafinanzierung.de/blog/2017/12/anpassung-an-den-klimawandel-wie-gut-unterstuetzt-deutschland-die-entwicklungslaender/ [(باللغة الألمانية). يُرجى أيضًا

مراجع منظمة كير. (2021). تمويل التكيف مع المناخ - حقيقة أم خيال؟ كان آخر ولوج للموقع في 26 أبريل 2023https:// careclimatechange.org/climate-adaptation-finance-fact-or-fiction; م. توتزكي، وأ. ستونزي، وف. إيجلي. (2022). «تقدير متسق وقابل للتكرار لتمويل المناخ الثنائي». طبيعة تغير المناخ، 12 ، 897-900. كان آخر ولوج للموقع في 2 مايو 2023. https://www.nature.com/articles/s41558-022-01482-7; وكذلك ج. بورست، وث. وينكر، و أ. نيكلر. (2022). ‹استخدام تصنيف النص مع تصحيح بايزي لتقدير الإفراط في الإبلاغ في نظام إبلاغ الدائنين بشأن تمويل التكيف مع المناخ. نسخة أولية». كان آخر ولوج للموقع في 2 مايو 2023.في 2 مايو 2023. https://arxiv.org/pdf/2211.16947.pdf

29 إن مجرد استخدام كل بلد من البلدان المتقدمة لحصص مختلفة، تتراوح بين 30 بالمئة و100بالمئة، لمشاريع علامة ريو 1 يمكن أن يشير أصلًا إلى حسابات مفرطة السخاء من قبل بعض البلدان. ومن الناحية الفنية، يمكن أن تشير النسبة المئوية للمساحة المغطاة أيضًا إلى أن حسابات بعض البلدان متحفظة للغاية. وبالنظر إلى الزخم السياسي لإظهار مستويات عالية من الدعم، فإننا نعتبر ذلك غير مرجح.

30 ج. فار وج. موريسي وس. دونالدسون. (2022). المحاسبة غير الخاضعة للمساءلة: تقارير البنك الدولي غير الموثوق بها عن تمويل المناخ. منظمة أوكسفام.

31 للقرض الميسّر شروط تفضيلية، مثل سعر فائدة أقل من سعر السوق وفترة سماح للسداد تمتد لعدة سنوات، يمكن من خلالها حساب ما يعادل المنحة. ووفقًا لتوجيه الإبلاغ الصادر عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2016، لكي تعتبر الأدوات ميسّرة، يجب أن يكون لديها عنصر منح بنسبة 45 بالمئة على الأقل في حالة القروض المقدمة إلى أقل البلدان نموًا وغيرها من البلدان منخفضة الدخل، و15 بالمئة للقروض المقدمة إلى الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، و10 بالمئة للقروض المقدمة إلى الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل. ويشار إلى القروض الثنائية التي تقل عن هذه العتبات بأنها «غير ميسّرة» في إحصاءات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ويطلب نظام إبلاغ الدائنين التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن يبلغ [مقدمون] عن البيانات المتعلقة بالشروط المالية للمساعدات المسجلة في قاعدة بيانات أنشطة المساعدات، بما في ذلك نوع التدفق (منحة، أو شبه منحة، أو استثمار في الأسهم، أو قرض) وشروط سداد القروض (استحقاق، أو فترة سماح، أو سعر الفائدة). وتستخدم هذه الأخيرة لحساب عنصر المنحة في قرض المساعدة وبالتالي التحقق من أهليته للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية. يُرجى مراجعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (من دون تاريخ). الدليل التقني للمصطلحات والبيانات في قاعدة بيانات أنشطة المساعدات في نظام إبلاغ الدائنين. كان آخر ولوج إلى الموقع في 29 مارس 2023. https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-standards/crsguide.htm

32 يُرجى مراجعة صندوق النقد الدولي (2023). حتى بعد مبادرة تعليق الديون لمجموعة العشرين استجابة لجائحة كورونا، لا يزال 73 بلدًا تسدد ما يصل إلى 33.7 مليار دولار من الديون هذا العام، أي 2.8 مليار دولار شهريًا. منظمة المعونة المسيحية، ومنظمة أوكسفام، ومنظمة العدالة العالمية الآن، وحملة اليوبيل للديون. (يوليو 2020). تمرير المسؤولية عن تخفيف عبء الديون: كيف يؤدي فشل القطاع الخاص في إلغاء الديون إلى تأجيج أزمة في جميع أنحاء العالم النامي. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://policy-practice.oxfam.org/resources/passing-the-buck-on-debt-relief-how-the-failure-of-the-private-sector-to-cancel-621026/

33 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2022). إن عبء الديون المتزايد يعرض تعافي أقل البلدان نموًا للخطر. الاونكتاد. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023.. https://unctad.org/topic/least-developed-countries/chart-march-2022

34 عدالة الدين. (11 أبريل 2023). انخفاض مدفوعات ديون البلدان ذات الدخل لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ 25 عامًا. بيان صحافي. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://debtjustice.org.uk/press-release/lower-income-country-debt-payments-set-to-hit-highest-level-in-25-years. وتشير البلدان الـ91 إلى البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية.

35 في فبراير 2023، أوضح تقييم القدرة على تحمل الديون الذي أجراه صندوق النقد الدولي أن تسعة بلدان تعاني من ضائقة الديون، و27 بلدًا عرضة لمخاطر عالية، و26 بلدًا عرضة لمخاطر معتدلة، وسبعة بلدان عرضة لخطر منخفض من ضائقة الديون. https://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/dsalist.pdf

36 بالنسبة للقروض المرنة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، تصنف البلدان إلى واحدة من أربع مجموعات تسعير (من A إلى D) مع ما يترتب على ذلك من آثار على شروط القرض. ويفترض أن يقدم القرض النموذجي إلى الفليبين في الفئة B. ويتكون سعر الفائدة للقروض المرنة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير من: (أ) سعر مرجعي متغير، يستند إلى سعر التمويل المضمون لليلة واحدة، وهو سعر فائدة قائم على السوق للقروض بالدولار الأمريكي يعكس التصنيف الائتماني AAA للبنك الدولي للإنشاء والتعمير (المستوى قريب نسبيًا من أسعار الفائدة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي)؛ (ب) وفارق متغير يشمل فروق أسعار تعاقدية، وعلاوة استحقاق، ورسومًا لتغطية متوسط هامش تمويل البنك الدولي بالنسبة إلى سعر التمويل المضمون لليلة واحدة، حيث يتحمل المقترض فوائد ومخاطر التغيرات في تكلفة اقتراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير. اعتبارًا من مارس 2022، كان معدل التمويل المضمون لليلة واحدة 0.25 بالمئة، مع انتشار متغير لمتلقي الفئة B لقرض مدته 20 عامًا عند 1.69 بالمئة، ليصبح المجموع 1.94 بالمئة.

37 في أبريل 2023، سيكون معدل التمويل المضمون لليلة واحدة 4.66 بالمئة، والفارق المتغير في المثال عند 1.20 بالمئة ، ليصبح المجموع 5.86 بالمئة.

38 للتبسيط، لا تتضمن الحسابات رسومًا أمامية لمرة واحدة بنسبة 0.25 بالمئة على مبلغ القرض، ورسوم التزام بنسبة 0.25 بالمئة تُفرض على الأرصدة غير المدفوعة. ويعتبر كلاهما عادة جزءًا من القروض المرنة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وعلاوة على ذلك، لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير، من خلال قروضه المرنة التي يقدمها، آليات لتحويل العملات وأسعار الفائدة، وملامح استهلاك مختلفة للمدفوعات لم تدرج هنا، ويمكن أن تؤثر في تكاليف السداد.

39 بما في ذلك قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بزيادة سعر الفائدة من ما يقرب من الصفر (0.25 بالمئة) مؤخرًا في مارس 2022 إلى 5.0 بالمئة بحلول مارس 2023 (أعلى مستوى له منذ عام 2007). يُرجى مراجعة ت. تيبر. (22 مارس 2023). تاريخ معدل الأموال الفيدرالية من 1990 إلى 2023. فوربز. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://www.forbes.com/advisor/investing/fed-funds-rate-history

40 الفقرة 4 من المادة 9 من اتفاق باريس: https://unfccc.int/sites/default/files/english_paris_agreement.pdf

41 الأرقام 2015-16 و2017-18 مأخوذة عنت. كارتي، وج. كوفالزيغ، وب. زاغيما. (2022). المحاسبة غير الخاضعة للمساءلة.

42 يُرجى مراجعة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2022).

43 كما تظهر حصة عالية للتكيف لمؤسسات الاتحاد الأوروبي، حيث لم يتم إدراج بنك الاستثمار الأوروبي هنا ولكنه يعتبر قناة متعددة الأطراف. وسيظهر إدراج بنك الاستثمار الأوروبي نسبة أقل بكثير تذهب إلى التكيف مع الاتحاد الأوروبي ككل.

44 كما تجدر الإشارة أيضًا إلى أنه في حين قدمت أستراليا والدنمارك تمويلهما الثنائي للتكيف في شكل منح في 2019-2020، قدمت فرنسا واليابان 83 بالمئة و78 بالمئة من تمويلهما الثنائي للتكيف باستخدام القروض (مع تقديم 12 بالمئة من قروض فرنسا كتمويل غير ميسّر).

45 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2023a). التمويل الخاص الذي جرى حشده من خلال تدخلات تمويل التنمية الرسمية. وقد جرى حشد أكثر من 40 بالمئة من تمويل التكيف الخاص خلال الفترة 2018-2020 من خلال مشروع تكيف كبير ولكن غير محدد مرتبط باستغلال الغاز الطبيعي المسال في موزمبيق (يُرجى مراجعة الإطار 5).

46 فريق العمل المشترك بين الوكالات والمعني بتمويل التنمية. (2022). تقرير تمويل التنمية المستدامة 2022. الأمم المتحدة، الصفحة xiii. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://www.un.org/ohrlls/content/financing-sustainable-2022-development-report

47 منتدى ضعف المناخ ومجموعة العشرين الضعفاء. (2020). تقرير خسائر الاقتصادات الضعيفة مناخيًا 2000-2019. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://www.v-20.org/wp-content/uploads/2022/06/Climate-Vulnerable-Economies-Loss-Report_June-14_compressed-1.pdf

48 أ. ماركانديا وم. غونزاليس-إيغوينو. (2018). «التقييم المتكامل لتحديد احتياجات تمويل المناخ للخسائر والأضرار: مراجعة نقدية». في الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ - ر. ميشلر، ول. م. باور، وت. شينكو، وس. سورمينسكي، وج. لينروث باير، ص. 343-62. تشام: سبرينغر. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023.. https://doi.org/10.1007/978-3-319-72026-5_14

49 قدمت الدنمارك وبلجيكا وألمانيا وأيرلندا وكندا واسكتلندا ونيوزيلندا والنمسا تعهدات بتمويل الخسائر والأضرار في الدورة 27 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (COP27). إلا أنّ أموال اسكتلندا ووالونيا والدنمارك فقط كانت أموالًا جديدة وإضافية. التعاون بين الخسائر والأضرار. (15 نوفمبر 2022). مهرجان التعهدات بالخسائر والأضرار: هل هي جديدة وإضافية وهل تلبي الاحتياجات على أرض الواقع؟ كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://www.lossanddamagecollaboration.org/pages/festival-of-pledges-for-loss-damage-are-they-new-and-additional-and-do-they-meet-the-needs-on-the-ground

50 س. شارما كوشال، ول. شالاتك، وهـ. سينغ، وهـ. وايت. (2020). مرفق تمويل الخسائر والأضرار: لماذا وكيف. منظمة كان الدولية، ومنظمة المعونة المسيحية، ومؤسسة هاينريش بول، العمل العملي والقضاء على الفقر، ص. 16. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://climatenetwork.org/wp-content/uploads/2022/05/The-Loss-and-Damage-Finance-Facility-web-compressed-1.pdf

51 أ. شاهزاد، وس. غانغولي، وك. ن. داس. (15 ديسمبر 2022). باكستان توقع صفقة قرض بقيمة 475 مليون دولار مع بنك التنمية الآسيوي. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. روبترز.. https://www.reuters.com/world/asia-pacific/pakistan-signs-475-mln-flood-loan-deal-with-adb-2022-12-15/

52 في مؤتمر للمانحين للاستجابة لفيضانات باكستان، جاءت 90 بالمئة من التعهدات في شكل قروض. دان. (11 يناير 2023). ويكشف دار أن ما يقرب من 90 في المائة من تعهدات جنيف هي قروض مشاريع. تم الوصول إليه في 26 أبريل 2023. https://www.dawn.com/news/1731101 وأخبار المناخ الرئيسية (26 أبريل 2019). موزمبيق «تواجه فخ الديون المناخية» حيث يتبع إعصار كينيث إعصار إيداي. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://www.climatechangenews.com/2019/04/26/mozambique-faces-climate-debt-trap-cyclone-kenneth-follows-idai

53 على سبيل المثال، طور تعاون الخسائر والأضرار «قائمة إيجابية» لتحديد ما إذا كان الحدث هو حدث خسارة وضرر. ج. أ. ريتشاردز. (2022). كيف تتقاطع الخسائر والأضرار مع التكيف والحد من مخاطر الكوارث والمساعدة الإنسانية؟ كان آخر ولوج إلى الموقع في 12 مايو 2023. https://www.lossanddamagecollaboration.

org/stories-op/how-does-loss-and-damage-intersect-with-climate-change-adaptation-drr-and-humanitarian-assistance

54 الدائرة الوطنية للبيانات ومعلومات الاقمار الاصطناعية البيئية. (23 فبراير 2023). الإعصار الاستوائي فريدي يحطم الأرقام القياسية قبل أن يضرب مدغشقر. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://www.nesdis.noaa.gov/news/tropical-cyclone-freddy-breaks-records-lashing-madagascar

55 الجزيرة. (19 مارس 2023). تجاوز عدد قتلى إعصار فريدي في جنوب شرق إفريقيا 500 قتيلًا. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://www.aljazeera.com/news/2023/3/19/cyclone-freddy-death-toll-in-southeast-africa-surpasses-500

56 قسم إدارة شؤون الكوارث. (2023). الإعصار الاستوائي فريدي، خطة الاستجابة للطوارئ. مكتب الرئيس ومجلس الوزراء. حكومة ملاوي. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://reliefweb.int/report/malawi/tropical-cyclone-freddy-emergency-response-plan-office-president-and-cabinet-department-disaster-management-affairs-march-2023

57 مصفوفة مبادرة التكيف العالمية لجامعة نوتردام. (من دون تاريخ) ملاوي. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023 . https://gain-new.crc.nd.edu/country/malawi

58 الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. (2022)، ص. 1554. «الاستثمار والتمويل».

59 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (من دون تاريخ). هدف المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي بنسبة 0.7 في المئة - تاريخ المساعدات السابق. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-standards/the07odagnitarget-ahistory.htm

60 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2021). ساعد الإنفاق على جائحة كورونا في رفع المساعدات الخارجية إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في عام 2020. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-data/ODA-2020-detailed-summary.pdf.

61 السويد والنرويج ولوكسمبورغ والدنمارك وألمانيا والمملكة المتحدة. مرجع سابق. انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية للمملكة المتحدة إلى 0.5 بالمئة في كل من عامي 2021 و2022. يُرجى مراجعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2023). مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2022 - بيانات أولية. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/ODA-2022-summary.pdf

62 أ. هاتل وآخرون (2022). هذه ليست أموالًا جديدة: تقييم مقدار التمويل العام للمناخ الذي كان «جديدًا وإضافيًا» لدعم التنمية. منظمة كير. https://www.care-international.org/resources/thats-not-new-money-assessing-how-much-public-climate-finance-has-been-new-and-additional

63 الامم المتحدة. (2022 a). تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://unstats.un.org/sdgs/report/2022. مخطط التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة المقابل. الامم المتحدة. (2022 b). مخطط التقدم. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://unstats.un.org/sdgs/report/2022/Progress-Chart/

64 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2023b). المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالمناخ في عام 2021: لمحة عامة.

65 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن التنمية. (أبريل 2023). لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية قادرة على الصمود ومستجيبة للأزمات. (الشريحة 2). https://public.flourish.studio/story/1882344/

66 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2022b). مجموعات البيانات: تمويل التنمية المتعلقة بالمناخ على مستوى النشاط، من منظور المتلقي.

67 وجد المعهد الدولي للبيئة والتنمية (2019) أن أقل من 10 بالمئة من تمويل المناخ الذي التزمت به صناديق المناخ الدولية بحلول عام 2016 تم إعطاء الأولوية فيه للأنشطة على المستوى المحلي. تمويل المناخ لا يصل إلى المستوى المحلي. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://www.iied.org/climate-finance-not-reaching-local-level

68 معهد الموارد العالمية. (من دون تاريخ). مبادئ التكيف بقيادة محلية. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://www.wri.org/initiatives/locally-led-adaptation/principles-locally-led-adaptation

69 م. سوانيس وآخرون (2021). تتبع المال: تتبع تمويل التكيف لأقل البلدان نموّا على المستوى المحلي. المعهد الدولي للبيئة والتنمية. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://www.iied.org/sites/default/files/pdfs/2021-07/20326iied.pdf

70 ب. إسيك و أ. غرابوفسكي. (2020). هل هي حقًا مشاريع للمساواة بين الانواع الاجتماعية؟ دراسة مشاريع المانحين التي تركز على تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي والمساواة بين الانواع الاجتماعية لتقييم جودة المشاريع التي تتميز بالنوع الاجتماعي. منظمة أوكسفام. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://policy-practice.oxfam.org/resources/are-they-really-gender-equality-projects-an-examination-of-/donors-gender-mainst-620945

71 على سبيل المثال، في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. (2019). خارطة طريق إلى 100 مليار دولار أمريكي. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://unfccc.int/documents/195853

72 البنك الدولي. (10 يوليو 2015). تمويل القضاء على الفقر. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://www.worldbank.org/en/news/feature/2015/07/10/financing-the-end-of-poverty

73 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2022a). الاتجاهات الإجمالية لتمويل المناخ الذي تقدّمه وتحشده البلدان المتقدمة في 2013-2020.

74 لكي يعتبر التمويل الخاص للمناخ محشودًا، يجب إظهار علاقة سببية بين الاستثمار الخاص ذي الصلة وأداة الاستدانة المستخدمة. وفي حالة إشراك المزيد من الجهات الفاعلة العامة، ينسب المبلغ المحشود إلى جهات فاعلة مختلفة وفقًا لمساهماتها، لتجنب الاحتساب المزدوج. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (من دون تاريخ). حشد التمويل من أجل التنمية المستدامة. كان آخر ولوج إلى الموقع في 27 أبريل 2023. https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-standards/mobilisation.htm

75 أما الباقي فهو مخصص للأنشطة «الشاملة» التي تسهم في كل من التخفيف والتكيف. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2022 a). الاتجاهات الإجمالية لتمويل المناخ الذي تقدمه وتحشده البلدان المتقدمة في 2013-2020.

76 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2023 a). التمويل الخاص الذي جرى حشده من خلال تدخلات تمويل التنمية الرسمية.

77 المرجع السابق.

78 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (من دون تاريخ). الحشد. كان آخر ولوج إلى الموقع في 4 أبريل 2023. https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=DV_DCD_MOBILISATION. اختيار «إجمالي المناخ المحشود» كنوع المبلغ (تمويل المناخ الخاص الذي جرى حشده من خلال تدخل رسمي) للحصول على 2.4 مليار دولار لموزمبيق، 2020. إختيار «إجمالي الحشد» (يشير ذلك إلى التمويل الخاص للتنمية الذي جرى حشده من خلال تدخل رسمي) للعثور على 9.8 مليار دولار لموزمبيق، 2020.

79 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2022a). الاتجاهات الإجمالية لتمويل المناخ الذي تقدّمه وتحشده البلدان المتقدمة في 2013-2020.

80 الأمم المتحدة لتغير المناخ. (2023). التقارير الخامسة لفترة السنتين - المرفق الأول.

81 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. (2021). التقرير الأول عن تحديد احتياجات الأطراف من البلدان النامية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس (تقرير تحديد الاحتياجات 1).

82 تضمن تقرير تحديد الاحتياجات 1 أيضًا الاحتياجات المالية المقدمة في البلاغات الوطنية وخطط التكيف الوطنية وتقارير التحديث لفترة السنتين وغيرها.

83 الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. (2022). «الاستثمار والتمويل».

84 الوكالة الدولية للطاقة. (2021). توقعات الطاقة العالمية 2021: حشد الاستثمار والتمويل. ص. 48. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023.. https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2021/mobilising-investment-and-finance

85 ماكنزي للتحالف المالي العالمي من أجل صافي الصفر. (2021). السباق إلى الصفر: خرائط طريق التمويل. جرى الولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023.. https://www.gfanzero.com/netzerofinancing

86 اللجنة العالمية للتكيف. (2019). التكيف الآن: دعوة عالمية للقيادة في مجال المرونة المناخية. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023.. https://gca.org/wp-content/uploads/2019/09/GlobalCommission_Report_FINAL.pdf; وكذلك ت. تانر وإ. ويلكنسون. (2015). العائد الثلاثي للمرونة. معهد التنمية الخارجية، والصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها، والبنك الدولي. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://www.gfdrr.org/sites/default/files/publication/The_Triple_Dividend_of_Resilience.pdf

87 اللجنة العالمية للتكيف. (2019). التكيف الآن: دعوة عالمية للقيادة في مجال المرونة المناخية. مرجع سابق

88 المرجع السابق.

89 برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2022). تقرير فجوة التكيف 2022.

90 أ. ماركانديا وم. غونزاليس-إيغوينو. (2018). «التقييم المتكامل لتحديد احتياجات تمويل المناخ للخسائر والأضرار: مراجعة نقدية». في الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ. مرجع سابق.

91 منتدى الضعف المناخي ومجموعة العشرين الضعفاء. (2020). تقرير خسائر الاقتصادات الضعيفة مناخيًا 2000-2019. مرجع سابق.

92 س. إسكندر وآخرون (2022). ما زلن يتحملن العبء: كيف تدفع النساء الريفيات الفقيرات في بنغلاديش أكثر ثمن مخاطر المناخ. المعهد الدولي للبيئة والتنمية. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://www.iied.org/sites/default/files/pdfs/2022-05/20851iied.pdf

93 إي سيري و د. جاكوبس. (2023). الاقتصاد الكاذب: السحر المالي لن يدفع فاتورة مستقبل عادل ومستدام. منظمة أوكسفام. مرجع سابق.

94 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. (2021). التقرير الأول عن تحديد احتياجات الأطراف من البلدان النامية.

95 الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. (2022). «الاستثمار والتمويل». الرسم 15.4 ص. 1575.

96 الوكالة الدولية للطاقة. (2021). توقعات الطاقة العالمية 2021. مرجع سابق، ص. 48.

97 ماكنزي للتحالف المالي العالمي من أجل صافي الصفر. (2021). السباق إلى الصفر: خرائط طريق التمويل. مرجع سابق

98 ف. سونغوي، ون. ستيرن، وأ. بهاتاشاريا. (2022). تمويل العمل المناخي: زيادة الاستثمار من أجل المناخ والتنمية. تقرير فريق الخبراء المستقل الرفيع المستوى المعني بتمويل المناخ. معهد غرانثام لبحوث تغير المناخ والبيئة. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/publication/finance-for-climate-action-scaling-up-investment-for-climate-and-development

99 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. (2021). التقرير الأول عن تحديد احتياجات الأطراف من البلدان النامية.

100 ف. سونغوي، ون. ستيرن، وأ. بهاتاشاريا. (2022). تمويل العمل المناخي: زيادة الاستثمار من أجل المناخ والتنمية. مرجع سابق.

101 المرجع السابق.

102 أ. ماركانديا وم. غونزاليس-إيغوينو. (2018). «التقييم المتكامل لتحديد احتياجات تمويل المناخ للخسائر والأضرار: مراجعة نقدية». في الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ. مرجع سابق.

103 ف. بارش وآخرون (2015). آثار انخفاض طموح المساهمات المحددة على المستوى الوطني الإجمالية: بحث بتكليف من منظمة أوكسفام. تحليلات المناخ. كان آخر ولوج إلى الموقع في 26 أبريل 2023. https://policy-practice.oxfam.org/resources/impacts-of-low-aggregate-indcs-ambition-research-/commissioned-by-oxfam-582427

104 تفترض إضافة هامش مخاطرة أن البلدان المساهمة لن تطالب بأي تخفيف لديون هذه القروض في المستقبل كتمويل للمناخ. تقديرات متوسط عنصر المنح لقروض المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية ذات الصلة بالمناخ دون إضافة هامش مخاطر الائتمان المتاح عند الطلب.

105 يشكل تمويل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مصدرًا إضافيًا لعدم اليقين في ما يتعلق بالقيمة المعادلة للمنح للتمويل المقدم. وخلافًا للبلدان المتقدمة، فإن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ليست ملزمة بتقديم معلومات عن شروط قروضها، ولا يتعين عليها اتباع نفس القواعد المتعلقة بشروط التمويل القائم على القروض بشروط ميسّرة في إطار نظام لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبما أن مصارف التنمية المتعددة الأطراف غالبًا ما تدخل في شراكة مع القطاع الخاص، فإنها تبلغ أيضًا عن بيانات مجمّعة أو مجهولة المصدر تعيق جهود ضمان جودة البيانات الأساسية. يُرجى مراجعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022c) لمزيد من التفاصيل.

106 على الرغم من أن التمويل العام من مقدمي تمويل المناخ الذي يستخدم للحشد قد يفي بالغرض.

© جميع الحقوق محفوظة لمنظمة أوكسفام الدولية – يونيو 2023

كتب هذا التقرير بيرترام زاغيما، وجان كوالزيغ وليندسي والش (من منظمة أوكسفام)، وأندرو هاتل، وكريستوفر روي، وهانز بيتر ديجارد من مؤسسة "إنكا كونسلت" (INKA Consult). وقد أجرت إنكا كونسلت وهي مؤسسة استشارية بحثية مستقلة تركز بشكل خاص على تمويل المناخ، معظم التحليل الفني الذي يقوم عليه هذا التقرير. وتودّ منظمة أوكسفام أن تشكر موظفي/ات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على المشورة والمساعدة الفنية، ولا سيما رافائيل جاتشنيك وكيارا فالدوتو من مديرية البيئة، وسيسيل سانغاري وتوماس هوس وجورجيو غوالبرتي من مديرية التعاون الإنمائي. كما تودّ منظمة أوكسفام أن تعرب عن تقديرها للمساعدة التي قدمتها هيلين بونتينغ، ونافكوت دابي، وبادريغ أوليفر، وورومان ويكمانز، وتيمونز روبرتس، وبيتر باو، وجو ثويتس، وتريسي كارتي، ومينا رامان، وولفندين، وسكوت سيلوود، وجيسون فار، وديدييه جاكوبس، وإيما سيري، ودانا ستيفوف، وأميتا بيتر، وغيوم كومبين، ونورمان مارتن كاساس، وألبا بيريز تيران، وميليسا بونغاراس، وكيسايا فاسوتوغا.

إنّ هذا التقرير هو جزء من سلسلة مكتوبة بهدف إثراء النقاش العام بشأن قضايا التنمية والسياسة الإنسانية. لمزيد من المعلومات عن القضايا التي أثيرت في هذه الورقة، يرجى التواصل إلكترونيًا على العنوان التالي advocacy@oxfaminternational.org

هذا المنشور محمي بموجب حقوق الطبع والنشر ولكن يمكن استخدام النصّ مجانًا لأغراض المناصرة والحملات والتعليم والبحث، بشرط ذكر المصدر بالكامل. ويطلب صاحب حقوق الملكيّة الفكريّة أن يُحاط علمًا بأيّ من هذه الاستخدامات بهدف تقييم الأثر. أمّا في ما يتعلق بالنسخ في أي ظروف أخرى أو إعادة استخدام هذا المحتوى في منشورات أخرى أو ترجمته أو أقلمته فلا بدّ من الحصول على إذن وقد يتوجّب بدل مالي لقاء ذلك. للتواصل إلكترونيًا: policyandpractice@oxfam.org.uk

إنّ المعلومات الواردة في هذه الورقة صحيحة وقت إرسالها للنشر.

نشرته منظّمة أوكسفام بريطانيا لصالح منظّمة أوكسفام الدوليّة في يونيو 2023. تحت الرقم المتسلسل:
DOI: 10.21201/2023.621500

Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK

منظّمة أوكسفام هي اتحاد دولي يضمّ ٢١ منظمة تعمل مع شركائها وحلفائها للوصول إلى ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم. نعالج معًا أوجه اللامساواة لإنهاء الفقر والظلم، الآن وعلى المدى الطويل - من أجل مستقبلٍ يتسم بالمساواة. لمزيد من المعلومات، يُرجى مراسلة أحد مكاتب منظمة أوكسفام، أو زيارة موقعنا الالكتروني على العنوان التالي www.oxfam.org.

أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)
أوكسفام إيبيس، الدنمارك (http://oxfamibis.dk/)
أوكسفام أوتياروا (www.oxfam.org.nz)
أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)
أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)
أوكسفام إنترمون، إسبانيا (www.oxfamintermon.org)
أوكسفام في بلجيكا (www.oxfamsol.be)
أوكسفام إيرلندا (www.oxfamireland.org)
أوكسفام البرازيل (www.oxfam.org.br)
أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)
أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)

أوكسفام المكسيك (www.oxfammexico.org)
أوكسفام كولومبيا (lac.oxfam.org/countries/colombia)
أوكسفام نوفيب، هولندا (www.oxfamnovib.nl)
أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)
أوكسفام كيبيك (www.oxfam.qc.ca)
أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)
أوكسفام جنوب أفريقيا (www.oxfam.org.za)
أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)
مؤسسة KEDV تركيا (https://www.kedv.org.tr/)
أوكسفام هونغ كونغ (www.oxfam.org.hk)

OXFAM

www.oxfam.org